



الجمهورية العربية السورية

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

ماجستير تمويل ومصارف

أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد

ريما حيدر شيخ السوق

إشراف

د. أسمهان خلف

د. سلمان معلا

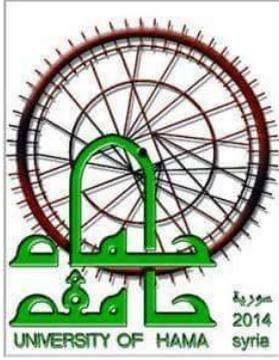
أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

مدرس في قسم الاقتصاد

جامعة حماة

جامعة حماة

2017م - 1439هـ



الجمهورية العربية السورية

جامعة حماة

كلية الاقتصاد

ماجستير تمويل ومصارف

أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية

بحث علمي مقدم لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد

ريما حيدر شيخ السوق

إشراف

د. أسمهان خلف

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

جامعة حماة

د. سلمان معلا

مدرس في قسم الاقتصاد

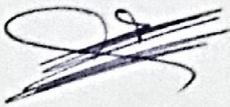
جامعة حماة

قرار لجنة الحكم والمناقشة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم / ١ / المتخذ بالجلسة رقم / ١ / للعام الدراسي ٢٠١٧/٢٠١٨ المنعقدة بتاريخ ٢٨ / ذو الحجة / ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٧/٩/١٩ القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمتها الطالبة ريماء حيدر شيخ السوق في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان: "أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية"

وبعد عرض الرسالة وسردها ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالبة الدراسات العليا ريماء حيدر شيخ السوق لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف وبتقدير عام لدرجة الماجستير: ٨٤,٠٣ بمعدل: أربع وثمانون درجة و ثلاث من المئة من الدرجة وتوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجهد الذي بذلته الطالبة والتكاليف التي تكبدتها إضافة إلى تناولها موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

التوقيع



أعضاء اللجنة

الدكتورة أسمهان خلف

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

الدكتور عثمان نقار

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد

الدكتورة أيام ياسين

مدرّس في قسم الاقتصاد



رقم الملف	١١٤٧
تاريخ	٢٠١٧/١١/١٤

السيدة الدكتورة عميدة كلية الاقتصاد في جامعة حماة

بعد الاطلاع على الرسالة المعدلة من رسالة الماجستير المقدمة من قبل الطالبة ريم حيدر شيخ السوق المرشحة لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف وهي بعنوان:

" أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية "

The Impact of Capital Adequacy on the profitability of Private Commercial Banks in "
"Syria

نحيطكم علماً أن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ

٢٠١٧/١١/١٤ ونعتبر أن الرسالة جاهزة للطباعة بشكل نهائي.

رئيس لجنة الحكم
د. أسعد خلف

عضو لجنة الحكم
د. أيمن الحسين

عضو لجنة الحكم
د. عثمان نقار

رئيس القسم
د. أيمن الحسين



الرقم: ١٥٣٣/٢٠١٧
التاريخ: ١٤/٩/٢٠١٧

ديوان جامعة حماة	التاريخ
٩٧٩١	١٤/٩/٢٠١٧
رقم	الموافق
١٧/١٤/٢٠١٧	

السيد الأستاذ الدكتور رئيس جامعة حماة

مديرية البحث العلمي والدراسات العليا

ع/ط عميد كلية الآداب

جامعة حماة	الرقم
١٥٣٣	١٤/٩/٢٠١٧
التاريخ	
١٤/٩/٢٠١٧	

بناء على قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم ١/١٩/٢٠١٧/٩ والمتضمن تسمية الدكتور عبد الفتاح محمد مدققاً لغوياً لرسالة الماجستير ، التي أعدتها الطالبة ريماء شيخ السوق وهي بعنوان :

" أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية "

نعلمكم أن الرسالة دقت لغوياً وهي جاهزة للطباعة بعد أن أجريت التعديلات اللغوية .

و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

عميد كلية الآداب

د. مها السلوم

نائب العميد للشؤون العلمية

د. خالد زغريت

المدقق اللغوي

د. عبد الفتاح محمد

جامعة حماة
مجلس الشؤون العلمية
رئيس المجلس
د. محمد عبد الفتاح محمد

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان :

"أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية "

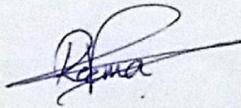
"The Impact of Capital Adequacy on the profitability of Private Commercial Banks in Syria "

هي نتيجة بحث علمي قمت به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف وأن هذا البحث لم يسبق أن قدم لأي شهادة ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص .

الطالبة

٢٠١٧/١١/١٤

ريما حيدر شيخ السوق



شهادة

نشهد بأن العمل المقدم بهذه الرسالة وهو بعنوان :

" أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية "

"The Impact of Capital Adequacy on the profitability of Private
Commercial Banks in Syria "

هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة ريما حيدر شيخ السوق لنيل درجة الماجستير

في التمويل والمصارف بإشراف :

المشرف المشارك

الدكتور سلمان معلا

مدرس في قسم الاقتصاد - جامعة حماة

المشرف الرئيس

الدكتورة أسمهان خلف

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد - جامعة حماة

و أن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص .

المشرف المشارك

الدكتور سلمان معلا

المشرف الرئيس

الدكتورة أسمهان خلف

الإهداء

إلى رَجُلِي الأول، وِرَجُلِي الأخير.. إلى من كلله الله بالهيبية والوقار .. والدي العزيز
إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي .. إلى من علمتني العطاء دون انتظار
.. الغالية أُمي ..

إلى سندي الغالي وتوأم روحي أخي عبد القادر.

إلى سر السعادة ونعمة الحياة .. أخوتي يسرى ونور.

إلى أحبائي... جدتي الغالية، عماتي، خالاتي، أخوالي، عمي رحمه الله .

إلى من تبقى كلماتهم نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .. الدكتور حسام الأسود، الأستاذ
زاهر شيرازي الصباغ، الأستاذ حمزة البكور .

إلى صديقات دربي اللواتي قاسموني حلو الحياة ومرها وكانوا نعم الأصدقاء أمل، وعد، صبا، جود،
عائشة.

إلى أعز الأصدقاء أخص بالذكر: أ.حضر، رشا، خالد، شهم، ريتا، هبة، صفا، رندة، رنا، سمية،
كنانة، مي، ربا، فرح، ميس، عاتكة.

إلى كل الأهل و الأقارب والأصدقاء و الدكاترة.. و إلى كل من نساهم قلمي ولم ينسهم قلبي .

إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي

شكر و تقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل ، فما كان لشيء أن يجري إلا بمشيئته جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الامانة إلى نبي الرحمة .. سيدنا محمد صل الله عليه وسلم .

أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام إلى من تكلمت بالإشراف على رسالة الماجستير .. إلى من يعجز القلم عن شكرها من شرفني ربي بالتلمذة على يديها ومن استمد من توصياتها نوراً أهتدي به، لما أبدته من جهد وملاحظات قيمة في إثراء البحث .. أستاذتي ومعلمتي الفاضلة الدكتورة أسمهان خلف.

كما أتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام إلى من تكرم أيضاً بالإشراف على رسالة الماجستير الدكتور سلمان معلا لما تحمله من عناء المتابعة المستمرة، و لما أبداه من ملاحظات قيمة في إغناء البحث .

كما أتقدم بخالص شكري و امتناني إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة و اغنائها بالأفكار و الملاحظات القيمة .

الدكتور: عثمان نقار .

الدكتورة : أيام ياسين.

و أقدم امتناني إلى مشاعل النور والعطاء إلى من ساندني وساعدني لأكون ما أنا عليه الآن دكاترتي الأفاضل لكم مني كل الشكر والامتنان:

الدكتور حسام الأسود ، الدكتور هزاع مفلح ، الدكتور كنجو كنجو، الدكتور عبد القادر مندو ، الدكتور فراس الأشقر ، الدكتور جمال طقطق.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وأخص بالذكر الدكتور عثمان نقار، وكل من أمدني بيد العيون ولو بكلمة طيبة مشجعة .

ربما حيدر شيخ السوق

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2009، وعددها ستة مصارف وخلال المدة الزمنية (2009-2014)، ولتحقيق هذا الغرض تم اختيار (4) نسب لكفاية رأس المال وهي: (نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2، حقوق الملكية/ الودائع، حقوق الملكية/الموجودات، حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر)، أما الربحية فقد تم الاعتماد على (3) مؤشرات وهي: العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، عائد السهم. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وهي الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة لكل مصرف على حدة، إضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، ومن ثم الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS19 .

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أظهرت نتائج الدراسة عند دراسة كل مصرف على حدة أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة كل منها على حدة (نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2، حقوق الملكية/ الودائع، حقوق الملكية/الموجودات، حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) والمتغيرات التابعة كل منها على حدة(العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).

وعند دراسة المصارف مجتمعة توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة كل منها على حدة(نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2، حقوق الملكية/الموجودات، حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر)، والمتغيرات التابعة كل منها على حدة(العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).

بينما أظهرت نتائج الدراسة عند دراسة المصارف مجتمعة وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين (حقوق الملكية / الودائع)، والعائد على حقوق الملكية، وعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين (حقوق الملكية/الودائع) وكل من العائد على الموجودات وعائد السهم كل على حدة. وأظهرت نتائج الانحدار المتعدد عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغيرات التابعة كل على حدة.

كما أظهرت الدراسة التزام جميع مصارف عينة الدراسة بقرارات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بقياس نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2.

الكلمات المفتاحية : كفاية رأس المال، وربحية المصارف، واتفاقيات بازل.

فهرس المحتويات	
الصفحة	العنوان
أ	الإهداء
ب	الشكر
ت	الملخص باللغة العربية
ث	فهرس المحتويات
ر	قائمة الجداول
ش	قائمة الأشكال
ص	قائمة الملاحق
ض	الاختصارات
الإطار العام للدراسة	
1	المقدمة
3	مشكلة البحث
3	أهمية البحث
4	أهداف البحث
4	فرضيات البحث
5	متغيرات البحث
5	منهجية البحث
6	مجتمع البحث
6	حدود البحث
6	أدوات جمع البيانات
6	الدراسات السابقة
الفصل الأول الربحية في المصارف التجارية	
15	المقدمة
16	المبحث الأول: ماهية المصارف التجارية

16	المطلب الأول: ماهية وأهمية المصارف التجارية
16	أولاً: تعريف المصارف التجارية
17	ثانياً: أهمية المصارف التجارية
18	المطلب الثاني: وظائف وخصائص المصارف التجارية
18	أولاً: وظائف المصارف التجارية
19	ثانياً: خصائص المصارف التجارية
19	المطلب الثالث: لمحة حول المصارف التجارية الخاصة في سورية
19	أولاً: مكونات القطاع المصرفي في سورية
21	ثانياً: لمحة حول المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة
22	المبحث الثاني: مصادر الأموال في المصارف التجارية واستخداماتها
22	المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف التجارية
22	أولاً: المصادر الداخلية – أموال المصرف الخاصة
22	1- رأس المال المدفوع
24	2- الاحتياطيات
24	3- المخصصات
24	4- الأرباح غير الموزعة (الأرباح المحتجزة)
24	5- سندات الدين طويل الأجل
25	ثانياً: المصادر الخارجية
25	1- الودائع
26	2- القروض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى
26	3- التسهيلات الائتمانية الخارجية
26	4- مصادر تمويل أخرى
27	المطلب الثاني : استخدامات الأموال في المصارف التجارية
27	1- الأرصدة النقدية
27	2- الأوراق التجارية المخصومة

28	3- القروض والسلفيات
28	4- محفظة الأوراق المالية
28	5- الأصول الثابتة
28	6- أرصدة مدينة أخرى
29	المبحث الثالث: الربحية والمخاطرة في المصارف التجارية
29	المطلب الأول: الربحية في المصارف التجارية
29	أولاً: مفهوم ربحية المصرف التجاري
30	ثانياً: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية
33	ثالثاً: نسب قياس الربحية في المصارف التجارية
34	المطلب الثاني : ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة
34	أولاً: العائد على الموجودات
36	ثانياً: العائد على حقوق الملكية
38	ثالثاً: عائد السهم
40	المطلب الثالث: المخاطرة المصرفية
40	أولاً: مفهوم المخاطرة
41	ثانياً: تصنيف المخاطرة
42	المطلب الرابع: المخاطر في المصارف التجارية
42	أولاً: المخاطر المالية
42	1- مخاطر الائتمان
43	2- مخاطر السوق
44	3- مخاطر السيولة
44	4- خطر رأس المال
44	5- مخاطر الرافعة
45	ثانياً: مخاطر التشغيل
46	ثالثاً: مخاطر الأعمال
46	رابعاً: المخاطر القطرية أو الدولة

الفصل الثاني كفاية رأس المال في المصارف التجارية	
49	المقدمة
50	المبحث الأول: معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988
50	المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية
50	أولاً: نشأة اللجنة
51	ثانياً: أهداف اللجنة
51	المطلب الثاني: طبيعة رأس المال في المصارف التجارية
51	أولاً: مفهوم رأس المال المصرفي
52	ثانياً: الوظائف التي يؤديها رأس المال في المصرف
53	المطلب الثالث: كفاية رأس المال في المصارف التجارية
53	أولاً: مفهوم كفاية رأس المال في المصارف التجارية
54	ثانياً: مراحل تطور نسبة كفاية رأس المال
57	المطلب الرابع: كفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 1
57	أولاً: أهداف اتفاق بازل 1
58	ثانياً: الجوانب الأساسية لاتفاق بازل 1
64	ثالثاً: تعديلات عام 1996
65	المطلب الخامس: تأثير مقررات بازل 1 في النظام المصرفي الدولي
65	أولاً: إيجابيات اتفاق بازل 1
66	ثانياً: سلبيات اتفاق بازل 1
68	المبحث الثاني: معيار كفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 2
68	المطلب الأول: أهداف اتفاق بازل 2.
69	المطلب الثاني: الدعائم الأساسية في اتفاق بازل 2
69	أولاً: الدعامة الأولى معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل 2
72	ثانياً: الدعامة الثانية عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي)
73	ثالثاً: الدعامة الثالثة الانضباط السوق

73	المطلب الثالث : أوجه الاختلاف بين بازل 1 و 2
74	المطلب الرابع : تأثير اتفاق بازل 2 في النظام المصرفي الدولي
74	أولاً: إيجابيات اتفاق بازل 2
74	ثانياً: سلبيات اتفاق بازل 2
76	المبحث الثالث: المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 3.
76	المطلب الأول: اتفاق بازل 3 لكفاية رأس المال
76	أولاً: بنود الاتفاق الجديد
78	ثانياً: الإصلاحات الواردة في اتفاق بازل 3
79	المطلب الثاني: مراحل التحول إلى النظام الجديد
80	المطلب الثالث: الاختلافات بين بازل 1 و 2 و 3
82	المطلب الرابع: الآثار المتوقعة لاتفاق بازل 3
الفصل الثالث : أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية	
85	المقدمة
86	المبحث الأول: القواعد الاحترازية المطبقة في الجمهورية العربية السورية
86	المطلب الأول: القرارات المتعلقة بكفاية رأس المال
86	• أولاً: القرارات المتعلقة بالحد الأدنى لرأس مال المصرف في سورية
87	• ثانياً: القرارات المتعلقة باحتساب نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية.
87	المطلب الثاني: مدى التزام مصارف عينة البحث بالقرارات المفروضة من قبل مجلس النقد والتسليف
87	أولاً: رأس المال المدفوع في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث
89	ثانياً: نسب كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة
97	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات
97	أولاً: المصرف الدولي للتجارة والتمويل
103	ثانياً: مصرف بيمو السعودي الفرنسي
108	ثالثاً: مصرف عودة

113	رابعاً: مصرف سورية والمهجر
117	خامساً: مصرف العربي
122	سادساً: مصرف بيلوس
127	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البيانات الزمنية المقطعية على المصارف مجتمعة
127	المطلب الأول البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data)
127	أولاً : مفهوم وأهمية البيانات الزمنية المقطعية
128	ثانياً: اختبار فيشر
130	ثالثاً: نموذج الانحدار التجميعي
131	المطلب الثاني اختبار فرضيات الدراسة للمصارف مجتمعة
131	أولاً: الانحدار البسيط للمصارف مجتمعة
135	ثانياً: الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة
138	النتائج
141	التوصيات
142	قائمة المراجع
152	الملاحق

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	لمحة حول مصارف عينة الدراسة	1,1
35	معدل نمو العائد على الموجودات	1,2
37	معدل نمو العائد على حقوق الملكية	1,3
39	معدل نمو عائد السهم	1,4
59	أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول	2,1
61	أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية	2,2
78	متطلبات رأس المال	2,3
80	مراحل التحول إلى بازل 3	2,4
81	الاختلافات بين بازل 1 و 2 و 3	2,5
86	تطور المدد الزمنية الممنوحة للمصارف التجارية لرفع الحد الأدنى لرأس المال المصرفي	3,1
97	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE, ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,2
99	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/الودائع) وكل من (ROA,ROE, ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,3
100	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE, ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,4
101	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المنقولة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE, ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,5
104	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE, ROS) في بيمو السعودي الفرنسي	3,6
105	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE, ROS) في بيمو السعودي الفرنسي	3,7
106	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE, ROS) في بيمو السعودي الفرنسي	3,8
107	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المنقولة بالمخاطر)	3,9

	وكل من (ROA,ROE, ROS) في بيمو السعودي الفرنسي	
108	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE, ROS) في مصرف عودة	3,10
109	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف عودة	3,11
110	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE, ROS) في مصرف عودة	3,12
111	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE, ROS) في مصرف عودة	3,13
113	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر	3,14
114	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر	3,15
115	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر	3,16
116	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر	3,17
117	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف العربي	3,18
118	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف العربي	3,19
119	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف العربي	3,20
120	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف العربي	3,21
122	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,R) في مصرف بيبيلوس	3,22
123	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف بيبيلوس	3,23
124	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف بيبيلوس	3,24

125	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف بيبيلوس	3,25
128	نتائج اختبار فيشر	3,26
129	اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع العائد على الموجودات	3,27
130	اختبار ثبات التباين للمصارف مجتمعة عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية	3,28
130	اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع عائد السهم	3,29
131	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصارف مجتمعة	3,30
132	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصارف مجتمعة	3,31
133	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصارف مجتمعة	3,32
134	تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصارف مجتمعة	3,33
135	اختبار KMO	3,34
136	تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و (ROA) للمصارف مجتمعة	3,35
137	تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و (ROE) للمصارف مجتمعة	3,36
137	تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و (ROS) للمصارف مجتمعة	3,37

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	تطور العائد على الموجودات خلال الفترة (2009-2014)	1,1
37	تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2009-2014)	1,2
38	تطور عائد السهم خلال الفترة (2009-2014)	1,3
71	أساليب قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	2,1
83	مراحل تطور نسبة كفاية رأس المال	2,2
88	رأس المال المدفوع خلال الفترة الزمنية (2009-2014)	3,1
89	تطور حقوق الملكية خلال الفترة الزمنية (2009-2014)	3,2
90	تطور الودائع خلال الفترة الزمنية (2009-2014)	3,3
91	تطور نسبة (حقوق الملكية / الودائع) خلال الفترة (2009-2014)	3,4
92	تطور الموجودات خلال الفترة الزمنية (2009-2014)	3,5
93	تطور نسبة (حقوق الملكية / الموجودات) خلال الفترة الزمنية (2009-2014)	3,6
94	تطور الموجودات المثقلة بالمخاطر خلال الفترة الزمنية (2009-2014)	3,7
95	تطور (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) خلال الفترة (2009-2014)	3,8
96	تطور نسبة كفاية رأس المال (وفق بازل 2) خلال الفترة (2009-2014)	3,9

قائمة الملاحق		
رقم الصفحة	المحتوى	رقم الملحق
153	جداول التحليل الإحصائي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	1
157	جداول التحليل الإحصائي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي	2
161	جداول التحليل الإحصائي لمصرف عودة	3
165	جداول التحليل الإحصائي لمصرف سورية والمهجر	4
169	جداول التحليل الإحصائي لمصرف العربي	5
173	جداول التحليل الإحصائي لمصرف بيبيلوس	6
177	الانحدار البسيط للمصارف مجتمعة	7
181	الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة	8
182	النسب المالية للمصارف	9

الاختصارات:

الاختصار باللغة الإنكليزية	العنوان
ROA	العائد على الموجودات
ROE	العائد على حقوق الملكية
ROS	عائد السهم
CAR	نسبة كفاية رأس المال وفق بازل2
CAD	حقوق الملكية/ الودائع
CAA	حقوق الملكية/ الموجودات
CARA	حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر
OECD	الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الإطار العام للدراسة

المقدمة

يعد القطاع المصرفي أحد القطاعات المهمة الأساسية في الاقتصادات الحديثة، نظراً لدوره في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها، ولأنه يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي فقد أصبحت متانة أوضاعه معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد.

إن موضوع كفاية رأس المال المصرفي وتدعيم المراكز المالية المصرفية، هو أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف والتي عرفت تطوراً كبيراً خلال الفترة الماضية، في ظل التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية، فقد واجهت المصارف في الوقت الحاضر أنواعاً مختلفة من المخاطر المالية وغير المالية في كل نوع من أنواع الأنشطة التي تقوم بها، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية العالمية، وحدثت حالات الإفلاس العديدة للمصارف، فأصبحت بذلك إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الاستراتيجي والتي تركز عليها الإدارات المصرفية ارتكازاً كبيراً.

من هنا كانت الحاجة لمتطلبات كفاية رأس المال أمراً ضرورياً لاستمرارية المصرف وضمان سلامته ومثانة مركزه، وأيضاً لبناء ثقة العملاء، فالمصرف ذو المركز الرأسمالي القوي قادر على متابعة الأعمال ولديه مرانة كبرى للتعامل مع المشاكلات الناجمة عن الخسائر غير المتوقعة ومواجهة المخاطر المختلفة التي تعترض بيئة العمل المصرفي؛ لما يملكه من حد أدنى من رأس المال المصرفي القادر على مواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف.

شهدت نسبة كفاية رأس المال تطوراً مستمراً يواكب التغيرات المصرفية والمخاطر المتنوعة التي تحيط بالعمل المصرفي، إلى أن جاء اتفاق بازل ليأخذ على عاتقه، مسؤولية وضع المقاييس المناسبة حول كفاية رأس المال وقامت لجنة بازل سنة 1988 بإصدار اتفاقيتها الأولى، وقد نصت هذه الاتفاقية على وضع معيار يحدد الحد الأدنى لرأس مال المصرف بالنسبة لأصوله والتزاماته داخل وخارج الميزانية مرجحة بأوزان المخاطر التي يواجهها، وقد حددت هذه الاتفاقية النسبة الدنيا من رأس المال الذي يجب على المصرف الاحتفاظ بها بـ 8%. ومن أجل تصحيح العيوب في معيار كفاية رأس المال الذي جاءت به اتفاقية بازل الأولى تم إدخال تعديلات على هذه الاتفاقية سنة 1996، وذلك من خلال أخذ المخاطر السوقية بعين الاعتبار بعد أن اقتصرت الاتفاقية الأولى على المخاطر الائتمانية فقط. ونتيجة ظهور السلبيات ونقاط الضعف لبازل 1 عند تطبيقها في المصارف، تم الانتقال من بازل 1 إلى بازل 2 وتمت إضافة المخاطر التشغيلية إلى معادلة كفاية رأس المال، وتكونت هذه الاتفاقية من ثلاثة محاور؛ المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال، والمحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية، والمحور الثالث: انضباط السوق.

ثم برزت اتفاقية بازل 3 إلى حيز الوجود في 2010 نتيجة ضعف اتفاقية بازل 2 في تجنب المصارف والمؤسسات المالية الدولية خطر الانهيار الذي حصل في بداية الأزمة المالية العالمية عام 2008.

شهد القطاع المصرفي والمالي في سورية خلال السنوات القليلة الأخيرة عدة مراحل من الإصلاح الجذري، وذلك بهدف تطوير أدائه وتحديث الإطار القانوني والتشريعي الناظم لعمله، حيث قام بإدخال عنصر المنافسة والانفتاح على التطور المصرفي الخارجي من خلال التطبيق الفعلي للقانون رقم (9) لعام 2002 الناظم لعمل المصارف الخاصة والمشاركة في سورية، كما حرصت سورية على تطبيق معيار كفاية رأس المال والالتزام به من خلال إصدار قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/ م ن /4) تاريخ 2007/1/24، حيث ألزم القرار المصارف العاملة في سورية أن لا تقل نسبة الملاءة لديها في أي وقت كان عن 8%، بالإضافة إلى وضع تعريف للمخاطر، ووضع النماذج الضرورية الخاصة لاحتماب نسبة كفاية رأس المال. وذلك بهدف تعزيز قدرة المصارف السورية ومساعدتها على الاستمرار بالعمل بفاعلية لمواجهة التطورات العالمية المقبلة، وخلق مؤسسات مالية قادرة على مواجهة والوقوف أمام أية مخاطر محتملة وتجاوزها بأمان.

وبذلك سنتناول في هذا البحث المصارف التجارية حيث سيتم تخصيص الفصل الأول لدراسة الربحية في المصارف التجارية، وسيتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول: ماهية المصارف التجارية، والمبحث الثاني: سيتم فيه دراسة استخدامات ومصادر الأموال في المصارف التجارية، والمبحث الثالث: الربحية والمخاطرة في المصارف التجارية، بالإضافة إلى تطور نسب الربحية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

أما الفصل الثاني، فسيتم تخصيصه لدراسة كفاية رأس المال من حيث مكونات رأس المال ومراحل تطور نسبة كفاية رأس المال، وكفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل 1 و2 و3.

لنصل بذلك إلى الفصل الثالث، والذي سيتم فيه دراسة أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة، حيث سيتم تقديم أولاً القواعد الاحترازية المطبقة في سورية المتعلقة بكفاية رأس المال، ومن ثم الدراسة العملية والتي ستضمن اختبار فرضيات الدراسة لكل مصرف على حدة، ومن ثم للمصارف مجتمعة ومن ثم الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة لنصل بذلك إلى النتائج والتوصيات.

❖ مشكلة البحث:

تركز الرقابة المصرفية هدفها في تحقيق استقرار الأجهزة المصرفية وسلامة مراكزها المالية حمايةً لمصالح المودعين، في حين ينصرف هدف المساهمين إلى زيادة الربحية من دون الخوض في مسألة رفع الحد الأدنى لرأس المال، ونظراً لازدياد المخاطر التي تتعرض لها المصارف وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية، وحدثت حالات الإفلاس الهائلة والكبيرة على مستوى المصارف المختلفة، مما دفع ذلك إلى زيادة الاهتمام بكفاية رأس المال الذي يعد مقياساً لملاءة المصرف، والأداة التي تحميه من المخاطر التي يتعرض لها والتي تؤثر في أرباحه، وعليه فهل يمكننا القول: أنّ توفر حد أدنى لرأس المال المصرفي في سورية سيؤثر في أرباح المصرف، ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي:

✓ هل يوجد أثر لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية ؟

❖ أهمية البحث:

تستمدُّ دراسة أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية أهميتها من جانبين رئيسيين؛ أحدهما علمي، والآخر عملي.

فمن حيث الجانب العلمي؛ فإن كفاية رأس المال هي موضوع متجدد ومتطور باستمرار، يحتاج إلى متابعة مستمرة، ودراسة متتابعة، إضافةً إلى قلة المؤلفات والكتب باللغة العربية حول موضوع كفاية رأس المال في المصارف التجارية.

أما من حيث الجانب العملي فتتبع أهمية هذا البحث من الدور الذي يؤديه رأس المال المصرفي في حماية المصارف من المخاطر التي تتعرض لها، فهو يشكل الجدار الذي يمنع تسرب الخسائر إلى أموال المودعين، وعليه فلا بد أن تحظى المصارف برأس مال كاف وضمن معايير كفاية رأس المال لحماية أموال المودعين، وتخفيض مخاطر الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف، وخصوصاً في ظل هذه الأزمة التي تمر بها سورية فإن سلامة واستقرار الجهاز المالي والمصرفي يتوقف على قدرة المصارف في تدعيم مراكزها الرأسمالية، وإدارة مخاطرها وفق أنظمة سليمة وفاعلة.

أحد أبعاد الأهمية العملية للدراسة أيضاً تناولها لموضوع الربحية والتي تعد من أهم مؤشرات نجاح الأعمال، فضلاً عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يعزز البيئة

الاستثمارية في قطاع المصارف، ويعدُّ مؤشراً إيجابياً لجذب المزيد من العملاء ومن ثمَّ فمن المهم معرفة تأثير كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية. ويتوقع أن تكون نتائج هذه الدراسة التي تحاول بيان أثر كفاية رأس المال في الربحية محل اهتمام: المودعين، والمالكين، والإدارة المصرفية، والجهات الرقابية.

❖ أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تعرّف تطور أساليب قياس نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية قبل نشأة بازل.
- ✓ إلقاء الضوء على ما جاءت به اتفاقيات بازل فيما يخص كفاية رأس المال في المصارف التجارية.
- ✓ بيان أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية.

❖ فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال المصرفي والمعبر عنه (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل " أي وفق بازل 2") في المصارف عينة البحث، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه بـ (حقوق الملكية) إلى الودائع، في كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه بـ (حقوق الملكية) إلى إجمالي الموجودات، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد سهم).

الفرضية الرابعة:

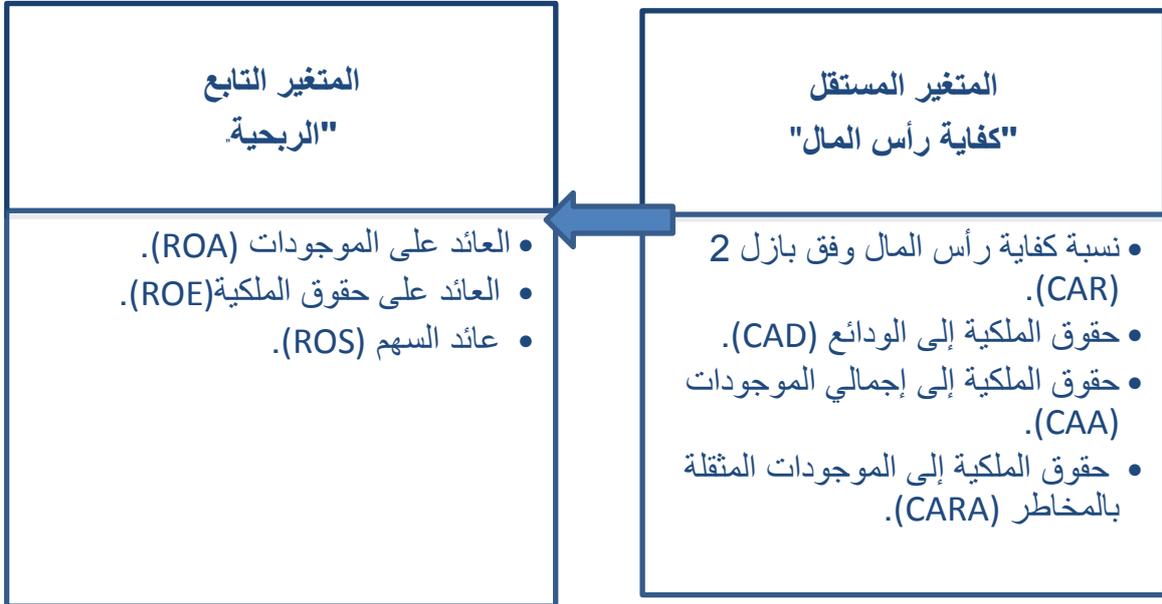
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه بـ (حقوق الملكية) إلى الموجودات المتقلة بالمخاطر، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

❖ متغيرات البحث:

المتغير المستقل: كفاية رأس المال.

المتغير التابع: الربحية.

- مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي هي: نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 (CAR)، وحقوق الملكية إلى الودائع (CAD)، وحقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (CAA)، وحقوق الملكية إلى الموجودات المثقلة بالمخاطر (CARA).
- أما بالنسبة للربحية فستستخدم المؤشرات التالية: العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وعائد السهم (ROS).



❖ منهجية البحث:

سنعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على تجميع المادة العلمية التي يتطلبها موضوع البحث من مصادرها المختلفة كالكتب، والاطلاع على الدوريات والتقارير، والأبحاث المنشورة في المجالات المتخصصة، والمؤتمرات والندوات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ولاختبار فرضيات البحث سيتم الاعتماد على البيانات المالية والتقارير المالية السنوية والميزانيات للمصارف عينة الدراسة، ومن ثم سيتم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية وهي الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة لكل مصرف على حدة، إضافة إلى استخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية

(Panel Data) بتطبيق نموذج الانحدار التجميعي للمصارف مجتمعة، ومن ثم الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS19.

❖ مجتمع البحث:

- يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية الخاصة في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

❖ حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** تتكون عينة البحث من المصارف التجارية الخاصة في سورية والتي أدرجت في سوق دمشق للأوراق المالية منذ عام 2009 ، وعددها ستة مصارف وهي (الدولي للتجارة والتمويل، وبيمو السعودي الفرنسي، وعودة، وسورية والمهجر، والعربي، و بيبيلوس).

وسوف تستثنى من الدراسة ما يلي:

المصارف التي تم إيقاف التداول بأسهمها خلال مدة الدراسة أو خلال جزء منها.
المصارف التي تم تفعيل عملها في سوق دمشق بعد عام 2009.

- **الحدود الزمانية:** سوف تتم الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2009-2014.

❖ **أدوات جمع البيانات:** تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية (الميزانيات، والتقارير المالية السنوية لمصارف عينة الدراسة) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

❖ الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1-دراسة (قارون، أحمد، 2013) بعنوان: **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال**

وفقاً لتوصيات لجنة بازل¹:

حيث هدفت الدراسة إلى التعريف بمفهوم كفاية رأس المال، ودراسة مختلف ما جاءت به اتفاقيات بازل فيما يخص كفاية رأس المال في المصارف، وتعرّف على التنظيم المصرفي الجزائري المتعلق بكفاية رأس المال في المصارف، وكذلك تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين

¹ قارون، أحمد، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل"، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013.

معيار كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل، ومعيار كفاية رأس المال الذي حدده بنك الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال الذي جاءت به اتفاقية بازل الأولى، قد تأخرت عملية تطبيقه في المصارف الجزائرية إلى نهاية سنة 1999، في حين حددت لجنة بازل آخر أجل للالتزام بهذا المعيار بنهاية سنة 1992، حيث حدد مصرف الجزائر فترة انتقالية قدرت بخمس سنوات تراوحت بين سنة؛ 1995 وسنة 1999.

وتوصلت الدراسة أيضاً بأن المصارف الجزائرية لا تقوم بتطبيق معيار كفاية رأس المال حسب ما نصت عليه اتفاقية بازل الثانية، لاعتبارات عدة، أهمها: افتقار هذه المصارف لأنظمة متكاملة لإدارة وقياس المخاطر، ومن ثم ضرورة وجود أنظمة فعالة لقياس المخاطر ونوعية عالية من الكفاءات البشرية.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع طرق لتقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وذلك بهدف إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال في المصارف؛ وتوفير النظم لقياس مختلف المخاطر التي يواجهها المصرف.

2- دراسة (الطيب، سعود، شحاتيت، محمد، 2011) وهي بعنوان: تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن¹:

حيث هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق معيار كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية في الأردن، وسعت إلى اختبار فرضيات عدم تأثير ربحية المصارف التجارية في الأردن بتطبيق معيار كفاية رأس المال. وقياس أثر تطبيق كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية في الأردن.

ومن ثم تفسير الآثار المترتبة على تطبيق كفاية رأس المال، وذلك باستخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي، عند مستوى 5%، لمعيار كفاية رأس المال في ثلاثة مؤشرات مالية فقط، وهي: نسبة الملكية، ونسبة صافي التشغيل إلى الموجودات، ونسبة العائد إلى الموجودات.

¹ الطيب، سعود، شحاتيت، محمد، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية حالة الأردن، الأردن: مجلة دراسات، المجلد 38، العدد 2، 2011، 358-366.

أما في مؤشرات: نسبة المديونية، ونسبة التسهيلات إلى الموجودات، ونسبة هامش الفوائد إلى الموجودات، ونسبة الفوائد والعمولات إلى الموجودات. فقد كان الأثر فيها سلبياً، أما المؤشرات التالية: نسبة التسهيلات إلى الودائع، ونسبة الفوائد الدائنة إلى التسهيلات، ونسبة الفوائد المدينة إلى الودائع، ونسبة العائد إلى الملكية، ونسبة عائد السهم، فلم يكن فيها تأثير يذكر. وعليه تم قبول الفرضية القائلة: بعدم وجود أثر لرفع رأس مال المصارف في المؤشرات المالية جميعها باستثناء ثلاثة. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها عدم استفادة المصارف التجارية من رفع رأس مالها لتحقيق زيادة في الأرباح، وعلى ذلك فإن بعض الإجراءات التي تتبعها الدول المتقدمة صناعياً غير صالحة للتطبيق في دول نامية صغيرة السوق، وقليلة السكان، ويعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية، كما هي الحال بالنسبة للأردن. ولذلك توصي الدراسة بعدم تطبيق كفاية رأس المال في الفترة الزمنية قيد الدراسة، آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإجراءات قد تكون مفيدة للمصارف التجارية في الأردن في زمن قادم حين تتغير مستويات النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة. كما توصي الدراسة بزيادة التخطيط الاستراتيجي والقدرة الإدارية لدى بعض المصارف لاستغلال أي زيادة في رأس المال.

3- دراسة (غلامي، محمد، 2010) وهي بعنوان: أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب

اتفاقية بازل على أداء البنوك" دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية¹:

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 2 في أداء المصارف التجارية الأردنية خلال فترتين زمنيتين. الفترة الأولى 2002-2006 والتي تمثل الفترة الزمنية قبل تطبيق معيار بازل 2 لمتطلبات كفاية رأس المال، والفترة الزمنية الثانية (2007-2009) والتي تمثل الفترة الزمنية بعد تطبيق معيار بازل 2 لمعرفة إذا كان التطبيق قد أثر في أداء المصارف التجارية الأردنية أم لم يؤثر فيه.

وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات كفاية رأس المال لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في العائد على الموجودات، وهامش صافي الفائدة بعد تطبيق معيار بازل 2، كما وجدت أن هناك أثراً سالباً ذا دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية بعد تطبيق بازل 2.

¹ غلامي، محمد، "أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك" دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام السلطات الرقابية بالمصرف المركزي الأردني بمتابعة تطبيق مقررات لجنة بازل 2 لتحقيق ملاءة واستقرار الجهاز المصرفي الأردني، كذلك أوصت بضرورة وضع أنظمة محاسبية ملائمة بشأن الربط بين معيار كفاية رأس المال والمخاطر التي تتعرض لها المصارف وتأثيرها في عمليات الرقابة والأداء المصرفي.

4-دراسة (نصر، خليل،1997) : قرارات لجنة بال حول ملاءة رأس المال "الملاءة المصرفية" وأثرها المتوقع في ربحية البنوك التجارية الأردنية¹:

هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار المتوقعة نتيجة تطبيق مقررات اتفاقية" بازل 1" في ربحية المصارف التجارية في الأردن للفترة 1991 - 2000 باستخدام التحليل المالي، فقد وجد الباحث أن هذه المقررات أصبحت تشكل تحديًا كبيرًا لإدارة المصارف التجارية، كون كفاية رأس المال تشكل ركنًا أساسيًا في العمليات المصرفية. واعتمد البحث على البيانات المالية - الفعلية للبنوك التجارية للفترة 1995 -1991 وبيانات تقديرية - للفترة 1996 - 2000، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير الأنظمة المحاسبية في الأردن وخاصة الالتزام بمبدأ الإفصاح، وذلك لإظهار مراكز المصارف التجارية. وقد ظهر تأثير ربحية المصارف التجارية في الأردن بهذه الاتفاقية(باستثناء خمسة مصارف)، وأوصت الدراسة بأنه على المصارف العمل على زيادة رؤوس أموالها أو الاندماج مع غيرها.

الدراسات الأجنبية:

1-دراسة (Agbeja.O, Adalakun.O,Olufemi.F,2015) بعنوان:

Capital Adequacy Ratio and Bank Profitability in Nigeria: A Linear Approach²:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نسبة كفاية رأس المال المقاسة بحجم رأس المال في ربحية المصرف المقاسة أرباح المصرف بعد الضريبة، كما هدفت إلى تحليل تأثير القروض والسلف على الربحية وتعرض

¹ نصر، خليل، قرارات لجنة بازل حول ملاءة رأس المال "الملاءة المصرفية" وأثرها المتوقع على ربحية البنوك التجارية الأردنية" رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1997.

² Agbeja.O, Adalakun.O,Olufemi.F,2015, Capital Adequacy Ratio and Bank Profitability in Nigeria: A Linear Approach, *International Journal of Novel Research in Marketing Management and Economics*, Vol. 2, Issue 3, pp: (91-99)

المصرف لمخاطر الائتمان المقاسة بمبلغ القروض والسلف المصنفة على أنها ليست كأداء المصارف المختارة خلال الفترة الزمنية (2010-2014) لخمسة مصارف تجارية مختارة في نيجيريا.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال والربحية فكلما زاد رأس المال، فلا بد أن تزداد الربحية والمصارف التي تمتلك رأس مال أكبر تكون بذلك أكثر أماناً، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الربحية، كما وجد الباحث وجود علاقة بين أداء المصرف وحجم القروض والسلف، كما أن تعرض المصرف لمخاطر الائتمان سيؤدي إلى تآكل رأس المال.

وأوصت الدراسة بأنه يجب أن يكون تنظيم رأس المال المصرفي مرتكزاً على نظام مراقبة سليم يقوم على تقييم الاقتصاد، ويحدد مستوى متطلبات رأس المال من قبل القطاع المصرفي بحكمة.

2- دراسة (KEVIN N. KOMBO, 2014) بعنوان:

Effect of Basel III Framework On Capital Adequacy of Commercial Banks In Kenya¹:

هدفت الدراسة إلى تقييم آثار إطار بازل ثلاثة في متطلبات كفاية رأس المال في المصارف التجارية في كينيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن متطلبات كفاية رأس المال أمر مهم في المصارف التجارية لأنه سيؤدي إلى الاستقرار المالي في الاقتصاد الكيني، ويحسن من تقنيات إدارة مخاطر الائتمان، ويؤدي إلى الحد من التعرض لصدمات السيولة بسبب سياسات الرسطة التي تنفذ في إطار بازل ثلاثة، وكشفت النتائج أيضاً أن كفاية رأس المال أثرت في بنية الميزانية العمومية للمصارف التجارية في كينيا، وعليه ستلزم المصارف الصغيرة والتي رأس مالها دون الحد الأدنى من متطلبات رأس المال في الميزانية العمومية للاندماج مع غيرها من المصارف الصغيرة، أو بالسعي إلى زيادة رأس المال من قبل المستثمرين. وسعت المصارف المتوسطة الحجم إلى أسواق الأسهم للحصول على رأس مال إضافي من خلال إصدار السندات. وسعت المصارف الكبيرة المتعددة الجنسيات إلى زيادة رأس المال من قبل الشركة الأم. ومن هنا فإن كفاية رأس المال قد غيرت إلى حد كبير من بنية الميزانية العمومية للمصارف التجارية في كينيا.

¹ KOMBO, KEVIN. N, 2014, " EFFECTS OF BASEL III FRAMEWORK ON CAPITAL ADEQUACY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA", A Research Project Submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfilment of the Requirement for the Degree of Masters in Business Administration, UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY.

وأوصت الدراسة بأن المصارف يجب أن تستمر في السعي لتحقيق استراتيجيات مختلفة لضمان أن تكون في الامتثال لمتطلبات بازل ثلاثة. وأن الامتثال لمتطلبات رأس المال سيؤدي إلى شبكة أمان لجميع المصارف التجارية، ورأس المال الإضافي سيكون بمثابة وسادة تمتص الخسائر في حالة حدوث ضائقة في قطاع الخدمات المصرفية التجارية.

3- دراسة (Asikhia Olalekan, 2013) بعنوان¹:

CAPITAL ADEQUACY AND BANKS' PROFITABILITY: AN EMPIRICAL EVIDENCE FROM NIGERIA

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير كفاية رأس المال في ربحية الودائع للمصارف في نيجيريا، كما هدفت إلى تقييم تأثير كفاية رأس المال في ربحية المصارف الأجنبية والمحلية على حد سواء. وتوصلت الدراسة عند تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان، إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ولكن تحليل البيانات المالية من 2006 إلى 2010 أظهر وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال وربحية المصارف. وعليه فإن كفاية رأس المال تؤدي دوراً أساسياً في تحديد الربحية. وخلصت الدراسة إلى أن رأس المال الكافي والربحية مؤشرات لقياس كفاءة إدارة المخاطر المصرفية، والوسادة التي تحد من الخسائر التي لا تغطيها الأرباح الحالية. وأوصت الدراسة بأنه يجب على السلطات التنظيمية أن تضمن المكاسب من الإصلاحات المصرفية، كما يجب عليها أن تتخذ إجراءات أكثر حزمًا فيما يتعلق بتشديد إدارة المخاطر.

4- دراسة (CHISHTY, KHALID, 2011) بعنوان:

THE IMPACT OF CAPITAL ADEQUACY REQUIREMENTS ON PROFITABILITY OF PRIVATE BANKS IN INDIA²

هدفت الدراسة إلى تعرّف أثر معايير كفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية الخاصة. كما هدفت الدراسة إلى قياس الأداء في مصارف القطاع الخاص في الهند من حيث العائد على الموجودات (ROA). واستخدم الباحث الانحدار المتعدد لإثبات صحة فرضيته خلال الفترة الزمنية (1996-1997 إلى 2006-2007) وتوصلت الدراسة إلى أنه ليست هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لكفاية رأس المال، والدخل من غير الفوائد وصافي الدخل من الفائدة في ربحية المصارف التجارية الخاصة (ROA).

¹Olalekan. A, 2013, Capital adequacy and Banks Profitability: An Empirical Evidence From Nigeria, *American International Journal of Contemporary Research*, Vol. 3 No. 10, Pp 87-93

² CHISHTY. K, 2011, THE IMPACT OF CAPITAL ADEQUACY REQUIREMENTS ON PROFITABILITY OF PRIVATE BANKS IN INDIA, *INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH in COMERCE AND MANAGEMENT*, ISSUE NO. 7, VOLUME NO. 2, Pp122-129.

وأوصت الدراسة: بأن تتضمن البحوث المستقبلية متغيرات أخرى كمؤشرات الضرائب، وأسعار الصرف، وكذلك مؤشرات لجودة الخدمات التي تقدمها المصارف في النماذج المستخدمة.

5- دراسة (Vyas, R.K, Singh.M ,Yadav.R, 2008) بعنوان:

The impact of capital adequacy requirements on performance of scheduled commercial banks¹:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مستويات متطلبات كفاية رأس المال في أداء المصارف التجارية في الهند، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المتغيرات التالية: رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، ونسبة الدخل من غير الفوائد، وصافي هامش الفائدة على الأداء المصرفي المقاس من خلال العائد على الموجودات للمصارف التجارية الموجودة في الهند خلال الفترة 1997-2007.

وتوصلت الدراسة إلى أن جميع العوامل المدروسة لها أثر إيجابي في الربحية المتمثلة في العائد على الموجودات، ووجدت الدراسة أيضاً أنه لا يوجد فرق كبير في ربحية مصارف القطاع العام والمصارف الهندية الخاصة مقارنةً مع المصارف الأجنبية العاملة في الهند.

وأوصت الدراسة بأنه يمكن للمصارف أن تعزز ثقة العملاء من خلال زيادة والحفاظ على مستوى رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ذلك أن مستوى مناسباً منها يقلل من مخاطر المودعين، وبالمثل يزيد دخلاً من غير الفوائد دون تحمل مخاطر إضافية.

6- دراسة (Berger, A. N. 1995) بعنوان:

The Relationship Between Capital and Earnings in Banking²:

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة 1983 - 1989، واستخدم الباحث تحليل الانحدار ما بين رأس المال، ومعدل العائد على حقوق الملكية لدراسة هذه العلاقة، وأعاد الباحث إجراء التحليل خلال الفترة 1992-1995، وذلك بسبب إجراء بعض التغيرات في القوانين والأنظمة المتعلقة بالمصارف التجارية .

¹Vyas, R.K, Singh.M ,Yadav.R, 2008, The impact of capital adequacy requirements on performance of scheduled commercial banks, *Asia-Pacific Institute of Management*,V4, Pp1-20.

²Berger, Allen N, 1995. "The Relationship between Capital and Earnings in Banking," *Journal of Money, Credit and Banking*, Blackwell Publishing, vol. 27(2), Pp 432-456.

وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة قوية موجبة بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة 1986-1989 ، في حين توجد علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال في المصارف التجارية الأمريكية خلال الفترة 1990-1992 .ومن خلال هذه النتائج توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال عندما كان رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين هناك علاقة سلبية بين الربحية ورأس المال عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل.

تميز الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة من سابقتها هو تطرقها لمتطلبات كفاية رأس المال بحسب اتفاقيات بازل الثلاث، وخصوصاً أن المصارف حول العالم سوف تبدأ بتبني خطوات تطبيق مقررات بازل3. حيث تتقاطع الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من حيث تناول فكرة كفاية رأس المال المصرفي ومقررات بازل مع وجود اختلافات وهي:

- من حيث العينة: تباينت عينات الدراسات السابقة لنتناسب مع أهداف كل دراسة، فتناولت دراسة (قارون: الجزائر)، (الأردن كل من دراسات الطيب، غلامي، نصر)، (نيجيريا كل من دراستي: Agbeja,Asikhia)، (كينيا: Kevin)، (الهند كل من دراستي Chishty ،vyas)، (أميركا دراسة Berger)، وبذلك فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في المجتمع المدروس ذلك أن عينة الدراسة هي المصارف التجارية الخاصة في سورية.
- الأساليب التحليلية: اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالأساليب التحليلية للبيانات حيث لجأت بعض الدراسات إلى الاستبيان لإثبات صحة الفرضيات كما في دراسة و (KEVIN N. KOMBO) و (Asikhia Olalekan). وبينما لجأت بعض الدراسات إلى الرسوم البيانية وبيان تغير نسب كفاية رأس المال خلال الفترة المدروسة كما في دراسة (قارون، أحمد). واستخدمت بعض الدراسات التحليل المالي كما في دراسة (نصر، خليل)، في حين استخدمت بعض الدراسات نموذجاً من نماذج (Panel Data) كما في دراسة (Berger.N)، ودراسة (الطيب، سعود). واعتمدت بعض الدراسات على الانحدار البسيط كدراسة (Vyas.R ،Agbeja.O). في حين اعتمدت دراسة CHISHTY على الانحدار المتعدد، وبذلك فإن الدراسة الحالية تميزت من الدراسات السابقة بأنها شملت أكثر من أسلوب إحصائي كالانحدار البسيط، والانحدار المتعدد، ونموذج الانحدار المجمع للبيانات الزمنية المقطعية.
- وتعود أسباب اختيار أكثر من أسلوب إحصائي إلى أنه لا بد بدايةً من أن تتم دراسة كل مصرف على حدة، وذلك للحرص على خصوصية كل مصرف، وبيان أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات

التابعة وهو ما سيوفره أسلوب الانحدار البسيط، ومن ثم إلى إعطاء صورة أكثر شمولاً، ودراسة مصارف عينة الدراسة مجتمعة لبيان أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، فلا بد من استخدام الانحدار المجمع للبيانات الزمنية المقطعية، ونظراً لأهمية معرفة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغيرات التابعة ولأن الانحدار البسيط و الانحدار المجمع لا يمكنان من معرفة أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغيرات التابعة كل على حدة، فلا بد بذلك من استخدام أسلوب الانحدار المتعدد.

- متغيرات الدراسة: كما أن الدراسة الحالية ستقوم بدراسة أكثر من مؤشر للكفاية، وهو مالم تعتمد عليه بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت على مؤشر واحد للكفاية وهو النسبة المحسوبة من قبل المصارف عينة الدراسة نفسها كما في دراسة: (غلامي، محمد)، بينما في دراسة (Vyas) اعتمد على مؤشر (رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر)، وتعود الفائدة باستخدام أكثر من مؤشر للكفاية فبالإضافة إلى أهمية كل مؤشر على حدة في العمل المصرفي سواء من حيث قدرته على رد الودائع(حقوق الملكية/الودائع)، أو من حيث قدرة المصرف على تمويل الموجودات (حقوق الملكية/الموجودات)، أو من حيث قدرته على تغطية الموجودات ذات المخاطرة المرتفعة (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر)، أو من حيث قدرته على تغطية مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و التشغيل (نسبة كفاية رأس المال وفق بازل2) وعليه فمن المهم دراسة تطور نسب الكفاية و أثر كل منها على حدة في ربحية المصرف.

- اعتمدت بعض الدراسات على مؤشر واحد لقياس الربحية كدراسة(Berger)حيث اعتمد الباحث على العائد على حقوق الملكية، في حين أن دراسة (CHISHTY) اعتمدت على العائد على الموجودات، بينما اعتمدت بعض الدراسات على ربحية الودائع كدراسة (AsikhiaOlalekan)، في حين أن دراسة (Agbeja.O) اعتمدت على المبلغ الصافي للأرباح بعد الضرائب، في حين أن الدراسة الحالية ستعتمد على ثلاثة مؤشرات للربحية وهي(العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم)،وعليه فسيكون مؤشر عائد السهم إضافة إلى ما قامت به الدراسات السابقة نظراً لأهميته كونه يشير إلى النمو المحتمل في حقوق الملكية، والذي ينعكس بدوره على الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية

- وستستفيد الباحثة من هذه الدراسات في إثراء الإطار النظري، لهذا البحث ليكون جهداً مكماً للجهود البحثية في هذا المجال.

الفصل الأول

الربحية في المصارف التجارية

المقدمة:

تعد المصارف التجارية إحدى أنواع المؤسسات المالية الوسيطة، فهي المكان الذي يلتقي عنده عرض الأموال بالطلب عليها. فالنشاط المصرفي نشاط خدمي تجاري في مضمونه يضم مختلف العمليات المتعلقة بالإيداع والسحب والوساطة في استثمار الأموال وقبول الودائع وتبادل العمليات التجارية الخارجية؛ وذلك عن طريق فتح الاعتمادات المستندية وبيع العملات الأجنبية وشرائها، وغيرها من العمليات المصرفية، وبذلك أصبحت المصارف عصب الاقتصاد ومحركه الأساسي لما تقوم به من دور في حفظ الأموال واستثمارها ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعد التوفيق أو حل التناقض بين السيولة والربحية من أكثر الموضوعات أهمية لإدارة المصرف، لما له من تأثير كبير بالسياسات الخاصة بأنشطته الأساسية في جذب الودائع والتي تشكل المصدر الرئيس لموارد المصرف التجاري، وتوظيف هذه الأموال عن طريق منح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة والتي تعد أهم وأكثر بنود التوظيفات ربحية في المصرف التجاري، وعليه فإن نجاح إدارة المصرف في تحقيق أهدافها يرتبط بقدرتها على إدارة مطلوباته أي (مصادر الأموال)، وإدارة موجوداته أي استخدامات الأموال ومدى قدرتها على التوفيق بينهما، وذلك لتحقيق الهدف الرئيس للمصرف التجاري، وهو تعظيم الربحية وضمان عدم تعرض المصرف للخسائر، وضمان استمرارية المصرف.

وفي الوقت الحاضر، وفي ظل التطورات التكنولوجية المختلفة، وازداد وتوسع العمليات المصرفية بشكل كبير، أصبحت السمة الأساسية التي تتصف بها المصارف هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر والتي لم تعد تقتصر على نوع واحد فقط، بل إنها تعددت وتتنوعت، وأصبح فشل العديد من المصارف والمؤسسات المالية مرتبطاً بها.

وعليه فمن خلال هذا الفصل سنستعرض ثلاثة مباحث رئيسية وهي: المبحث الأول ويناقد ما هي المصارف التجارية- من حيث تعريفها، أهميتها، وظائفها، وخصائصها، بالإضافة إلى نبذة حول المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة، في حين سيناقد المبحث الثاني مصادر واستخدامات الأموال في المصارف التجارية، بينما سيناقد المبحث الثالث الربحية والمخاطرة في المصارف التجارية، بالإضافة إلى تطور نسب الربحية في المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة.

المبحث الأول

ماهية المصارف التجارية

تمهيد:

تتباين التعريف الواردة حول المصارف التجارية، التقليدية منها والحديثة منسوبةً بذلك إلى وظائفها التقليدية والحديثة، وتختلف المصارف التجارية عن غيرها من المصارف الأخرى بعدد من الجوانب لعل أهمها، وهو الذي يضع الحد الفاصل بينها وبين المصارف الأخرى، قبول الودائع الجارية.

سيتناول هذا المبحث الإطار العام للمصارف التجارية حيث سنستعرض تعريفها، أهميتها، وظائفها، وخصائصها، لمحة حول المصارف التجارية الخاصة في سورية.

المطلب الأول: تعريف وأهمية المصارف التجارية:

أولاً: تعريف المصارف التجارية:

تعددت التعريفات الواردة حول المصارف التجارية التقليدية منها والحديثة، فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكننا تعريف المصرف التجاري على أنه: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه، وتنميته، والمجموعة الثانية تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الاستثمار، أو التشغيل، أو كلاهما معاً"¹.

وأما من وجهة نظر حديثة فيمكن تعريف المصرف بالآتي:

"يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، وسياسة الدولة، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وذلك وفقاً للأوضاع التي يقرها البنك المركزي"².

¹ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006، ص 13.
² سويلم، محمد، "إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية" مدخل مقارن"، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص 27.

كما عُرف المصرف بأنه: " تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء، بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية"¹.

وكذلك عُرف بأنه الوسيط المالي المميز².

وقد ورد تعريف المصرف التجاري في القاموس البريطاني بأنه: المصرف الذي يشارك بالمقام الأول في تقديم القروض قصيرة الأجل من الأموال المودعة في الحسابات الجارية³.

وعرفه بعضهم بأنه المنشأة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها⁴.

"وفي سورية عرفت المادة 104 من نظام النقد الأساسي المصارف التجارية، بأنها المؤسسات التي تتولى بصورة اعتيادية قبول الودائع تحت الطلب، أو لآجال لا تتجاوز السنتين، لاستثمارها في عمليات مصرفية لحسابها الخاص"⁵.

ومن التعريفات السابقة يمكننا أن نتوصل إلى أن المصرف التجاري مؤسسة مالية وسيطة تقوم بمجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة، والتي تبدأ بقبول الودائع ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة، مع التأكيد على دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

ثانياً: أهمية المصارف التجارية:

قد تطور النشاط المصرفي بتطور النشاط الاقتصادي، وأصبحت المصارف الداعم الأساسي على الصعيدين التنموي والاستثماري، وتظهر أهمية المصارف في العصر الحديث وفقاً لما يلي⁶:

1- قيام المصارف التجارية بالوساطة المالية، وعلى ذلك فلن يتعين على صاحب المال أن يجد بنفسه المستثمر المطلوب، والعكس بالشروط والمدة الملائمة للثنتين.

¹ منسي، عبد العاطي، إدارة المنشآت المالية (الجزء الأول) البنوك الشاملة - البورصات العالمية - صناديق الاستثمار، مصر: جامعة قناة السويس، الطبعة الثالثة، 2006، ص 57.

² Faure. Ap (2013), Banking (an introduction), quoin institute, 1th edition, available on www.bookboon.com, p7.

³ commercial bank. (n.d.). Collins English Dictionary - Complete & Unabridged 10th Edition, available on <http://www.dictionary.com/browse/commercial-bank>.

⁴ شاهين، علي، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014، ص 4.

⁵ كنجو، كنجو عبود، خلف، أسمهان، إدارة المؤسسات المالية، سورية: منشورات جامعة البعث، 2014، ص 50.

⁶ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره 2006، ص 19

- 2- تستطيع المصارف التجارية الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية، نظراً لتنوع الاستثمارات التي تقوم بها، ومن ثم توزيع المخاطر بين الاستثمارات المختلفة.
 - 3- إمكانية دخول المصارف التجارية في مشاريع طويلة الأجل نظراً لكبر حجم الأرصدة التي تمتلكها.
 - 4- تمتلك المصارف التجارية موجودات قريبة من النقود تدر عائداً، مما يقلل الطلب على النقود، وتزيد بذلك سيولة الاقتصاد.
 - 5- تقدم المصارف التجارية موجودات مالية متنوعة بمخاطر مالية مختلفة، وعوائد مختلفة أيضاً، وتستوعب بذلك جميع رغبات المستثمرين وشروطهم.
 - 6- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.
 - 7- إن عملية منح القروض في المصارف التجارية لها أهمية كبيرة على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ومن ثم تؤثر بذلك في الدخل القومي ومستوى التشغيل والبطالة، وكذلك يمكن للمصرف التجاري استخدام فوائد القروض وحجومها للتأثير في معدلات التضخم¹.
- وبذلك تتعدد المهام والخدمات التي تقدمها المصارف التجارية من عمليات السحب والإيداع والخدمات الاستشارية، وخدمات الاكتتاب بالأوراق المالية، وخدمات التمويل والإقراض المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية وذلك كله يعزز الأهمية الكبيرة والدور الفعال الذي تقوم به في النشاط الاقتصادي.

المطلب الثاني: وظائف وخصائص المصارف التجارية:

أولاً: وظائف المصارف التجارية:

- إلى جانب الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف كخلق نقود الودائع، وقبول الودائع، ومنح الائتمان، وخصم الأوراق التجارية، فإن المصارف التجارية تقوم بمجموعة من الوظائف الأخرى وأبرزها:
- تحصيل مستحقات عملاء المصرف سواء تعلقت المستحقات بشيكات أو كمبيالات أو سندات أذينة مسحوبة لصالحها أو باسمهم أو بسندات وأسهم يمتلكونها، وكذلك بدفع ديونهم لمستحقيها، وذلك خارج الدولة أو داخلها.

¹ أحمد، عبد الوهاب يوسف، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 151.

- إدارة الاستثمار.
- استبدال المصرف العملات الأجنبية بالعملة الوطنية.
- تأجير المصرف لخزائن صغيرة لعملائه يحتفظون فيها بمقتنياتهم الثمينة ومجوهراتهم، وأوراقهم المالية..
- إصدار المصرف كفالات وخطابات ضمان لعملائه.
- التعامل بالأوراق المالية سواء لصالحه أو لصالح عملائه¹.
- القيام بعمليات الإصدار الأولى للأسهم والسندات للشركات المساهمة².
- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء، وتقديم الخدمات الاستشارية للمتعاملين، وتقديم خدمات البطاقة الائتمانية، ادخار المناسبات.

ثانياً: خصائص المصارف التجارية:

هناك عدد من الخصائص التي تتسم بها المصارف التجارية أبرزها³:

- 1- تعد أكثر أنواع المصارف مخاطرة، نظراً لأنها تعتمد على رؤوس أموال قليلة (رأس المال المدفوع) مقارنة بحجم الأموال التي تتعامل بها.
- 2- تواجه المصارف التجارية متطلبات السيولة أكثر من غيرها من المصارف، وذلك لتعاملها بالودائع تحت الطلب بشكل كبير، وكذلك منحها للقروض القصيرة الأجل.
- 3- تتصف كذلك بتعامل عدد كبير من الجمهور ومنشآت الأعمال معها مقارنة بالمنشآت المالية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.
- 4- تتأثر المصارف التجارية برقابة المصرف المركزي ولا تؤثر فيه.
- 5- تسعى المصارف التجارية إلى الربح عكس المصرف المركزي، وتعد المصارف التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

المطلب الثالث: لمحة حول المصارف التجارية الخاصة في سورية:

أولاً: مكونات القطاع المصرفي في سورية:

يتكون القطاع المصرفي في سورية من المؤسسات المصرفية التالية:

¹ الفولي، أسامة، عوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 148.
² شاهين، علي، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 24.
³ سلمان، عماد عبد الستار، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (بحث تطبيقي في المصارف التجارية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد الثامن، العدد الثاني والثلاثون، 2013، ص ص 111- 134.

1- مصرف سورية المركزي .

2- مصارف حكومية متخصصة، وهي:

- المصرف التجاري السوري.
- المصرف الصناعي.
- المصرف العقاري.
- المصرف الزراعي.
- مصرف التسليف الشعبي.
- مصرف التوفير.

3- المصارف الخاصة:

صدر القانون رقم 28 لعام 2001 الذي قرر تأسيس مصارف خاصة في سورية، مما شكّل أحد التغييرات الرئيسية في النظام المالي والمصرفي، وسمح القانون بإنشاء مصارف خاصة على الشكل التالي:

شركات مساهمة مغلقة سورية خاصة، شركات مساهمة مغلقة سورية مشتركة.

على أن يتحدد رأس مال المصرف الخاص 1.5 مليار ليرة سورية والحد الأدنى لقيمة السهم 500 ل.س، ولكن في 2010، تم تعديل الحد الأدنى لرأس مال المصرف التجاري ليصبح 10 مليارات ليرة سورية وفق قانون المصارف في سورية ووفق تعديلاته الأخيرة في القانون رقم 3 لعام 2010، وقد منحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح أربع سنوات بموجب القانون رقم 17 لعام 2011.

كما أجري تعديل القيمة الاسمية للسهم لتبلغ 100 ليرة سورية بدلاً من 500 ل.س، وذلك بما يتفق مع أحكام المادة/ 91 / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم / 29 / تاريخ 14 شباط 2011.

وفي عام 2013 صدر المرسوم التشريعي رقم / 63 / الذي تضمن زيادة المهلة الممنوحة للمصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية لزيادة الحد الأدنى لرأسمالها حتى نهاية العام 2014 ، ومن ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم/ 13 م. وتاريخ 22 نيسان 2015 المتضمن تمديد المهلة الممنوحة لزيادة رؤوس أموال المصارف سنة إضافية أخرى بحيث تصبح ست سنوات أي حتى نهاية العام 2015.

أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية فقد تقرر زيادة الحد الأدنى لرأس مال المصرف الإسلامي ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمس سنوات بموجب المرسوم التشريعي

رقم 63 لعام 2013 ، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم/ 13 م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات.

وبلغ عدد المصارف التجارية الخاصة المؤسسة حتى عام 2017 (11) مصارفاً تجارياً خاصاً، و(3) مصاريف إسلامية¹.

ثانياً: لمحة حول المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة:

تم استهداف جميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في عام 2009، كعينة لدراسة البحث، وعددها ستة مصارف، وهي المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبيمو السعودي الفرنسي، وعودة، وسورية والمهجر، والعربي، وبيبلوس. ويوضح الجدول رقم (1,1) لمحة موجزة حول المصارف عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (1,1) لمحة حول مصارف عينة الدراسة

عدد الفروع التي تم توقف العمل بها	عدد الفروع العاملة	القيمة الاسمية للسهم 2014	عدد الأسهم	رأس المال المدفوع	رأس المال عند التأسيس (مليار)	تاريخ الإدراج	تاريخ التأسيس	رمز المصرف	اسم المصرف
10	30	100	52,500,000	5,250,000,000	1.5	2009	2003	IBTF	الدولي للتجارة والتمويل
12	43	100	50 مليون	5 مليار	1.5	2009	2003	BBSF	بيمو
5	22	100	57,245,000	5,724,500,000	2.5	2009	2005	BASY	عودة
6	27	100	8 مليون	4 مليار	1.5	2009	2003	BSO	سورية والمهجر
8	19	100	50,500,000	5,050,000,000	1.5	2009	2004	ARABS	العربي
3	11	100	61,200,000	6,120,000,000	2	2009	2005	BBS	بيبلوس

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى التقارير السنوية لكل مصرف في سوق دمشق للأوراق المالية².

¹ سوق دمشق للأوراق المالية: <http://www.dse.sy>

² سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy .

المبحث الثاني

مصادر الأموال في المصارف التجارية واستخداماتها

تمهيد:

في إطار سعي المصارف التجارية المستمر إلى تحقيق الأرباح تقوم بتنمية كل من مصادر واستخدامات أموالها، فتلجأ بذلك إلى موردها الأساسي الذي تعتمد عليه في تمويل عملياتها المصرفية وهو الودائع المصرفية فتسعى إلى زيادة حصتها السوقية منها، وذلك بتبنيها كافة السياسات التي تحقق لها تنمية هذه الودائع، فتقوم بتقديم واستحداث مجموعة من الخدمات المصرفية المتنوعة بما يناسب المجتمع وتطوره، أما من ناحية استخدامات الأموال فإن القروض والتسهيلات الائتمانية تعد أحد أهم مجالات استخدامات الأموال في المصارف التجارية وأكثر موجوداتها ربحية. لذلك نجدها تبذل كافة جهودها في توظيف أموالها بما يحقق لها تعظيم ربحيتها، مع المحافظة على اعتبارات السيولة، والاحتفاظ بجزء من مصادر أموالها بصورة نقدية. ومن ثم فإن نجاح الإدارة المصرفية يتوقف على مدى قدرتها على إدارة مصادر واستخدامات الأموال في المصرف، بما يمكن من تعظيم العائد، وتخفيض المخاطر.

وفي هذا المبحث سنتناول بداية مصادر الأموال في المصارف التجارية، ومن ثم استخدامات تلك الأموال في المصارف التجارية.

المطلب الأول: مصادر الأموال في المصارف التجارية:

بالنظر إلى جانب المطلوبات في المصرف التجاري، نلاحظ أن مصادر الأموال فيه تنقسم إلى قسمين رئيسيين، ولم نقم بذكر هذه الموارد مرتبة حسب أهميتها، ولكن وفقاً للترتيب المتعارف عليه في ميزانية المصرف التجاري.

أولاً: المصادر الداخلية - أموال المصرف الخاصة:

1- رأس المال المدفوع:

لابد لنا من تمييز رأس المال المصرح به من رأس المال المدفوع في المصرف التجاري، فرأس المال المصرح به هو المقدار الذي سمحت به السلطات بموجب القانون، أو وفقاً لنظام إنشاء المصرف، ذلك أنه عادة لا يستطيع المصرف تجميع رأس المال المكتتب به دفعة واحدة، بينما رأس المال المدفوع فإنه

يمثل جزءاً من رأس المال المصرح به، وهو عبارة عن الأسهم التي قام المساهمون بشرائها بالفعل ودفع ثمنها فور شرائها¹.

وعلى ذلك فإن رأس المال المدفوع هو الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة².

أي أنه يتمثل بما يدفعه المساهمون أو المؤسسون، أو الاثنان معاً، ويعدُّ رأس المال المدفوع النواة الأولى لمصادر الأموال لدى المصرف، حيث يستخدمه في شراء أصوله الثابتة، ومستلزمات نشاطه المصرفي، وبدء نشاطه المالي.

وتتمثل الأهمية الأساسية لرأس المال المدفوع في المصرف كونه يدعم المركز المالي له، وأنه مصدر ثقة وحماية لحقوق المودعين في حال انخفضت قيمة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف التجاري موارده³.

ويكون رأسمال المصرف التجاري نسبة ضئيلة من موارده مما يدل على ضآلة الدور الذي يقوم به بعكس الحال في المصارف غير التجارية كالمصارف المتخصصة، حيث يكون رأس المال في المصارف المتخصصة نسبة كبيرة من مواردها، وتعتمد عليه في عملياتها، بينما يعتمد المصرف التجاري على ودائعه⁴.

وتفرض التشريعات المصرفية حداً أدنى لرأس المال المدفوع للمصرف التجاري الذي سيباشر عمله، مع ضرورة المحافظة على نسبة معينة بين رأس المال المدفوع، وما يلتزم به المصرف من ودائع، وكذلك نسبة رأس المال المدفوع بالنسبة إلى مجموع الموجودات الخطرة، لتضمن الحفاظ على حقوق المودعين وثقتهم⁵.

وقد نص التشريع السوري وفق قانون المصارف في سورية ووفق تعديلاته الأخيرة في القانون رقم 3 لعام 2010 أن يكون الحد الأدنى لرأس مال المصرف التجاري 10 مليارات ليرة سورية، على أن يتحدد في

¹ أبو زعتر، باسل، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 26.

² رمضان، زياد، جودة، محفوظ، *الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك*، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر، 2006، ص 53.

³ شامية، أحمد زهير، *اقتصاديات النقود والمصارف*، سوريا: منشورات جامعة حلب، 2003، ص ص 259-260.

⁴ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، *إدارة البنوك*، مرجع سبق ذكره، ص 37.

⁵ شامية، أحمد زهير، *اقتصاديات النقود والمصارف*، مرجع سبق ذكره، ص 260.

صك الترخيص رأسمال المصرف المصرح به، وتحديد رأس المال المدفوع عند التأسيس على الأقل عن 50/ بالمئة/ من رأس المال المصرح به.

2- الاحتياطات:

هي المبالغ التي يقطعها المصرف من أرباحه سنة بعد أخرى ويحتفظ بها، وذلك لحماية أموال المودعين وتدعيم حساب رأس المال.

وتوجد أنواع مختلفة للاحتياطات، كالاحتياطي القانوني، والاحتياطي الاختياري، والاحتياطي الخفي. فقد يفرض القانون اقتطاع نسبة معينة من أرباحه الصافية قبل توزيعها في كل سنة، ويسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي القانوني، أو الاحتياطي الإجباري¹.

وقد يقوم المصرف باقتطاع جزء من أرباحه السنوية دون أن يكون هناك أي إلزام قانوني بذلك، وهو ما يسمى بالاحتياطي الاختياري، ويستخدمه لتعزيز مركزه المالي. أما الاحتياطي الخفي ويحصل نتيجة احتساب قيمة الأبنية والأراضي التي يملكها المصرف، ذلك أنها تسجل في الميزانية بسعر الشراء في حين تكون قيمتها الحقيقية أعلى من ذلك، ومن ثمّ يشكل الفرق بين القيمتين ما يسمى بالاحتياطي الخفي².

3- المخصصات:

يقصد بالمخصصات تلك المبالغ التي يقطعها المصرف، ويتحملها إجمالي الربح المتحقق في نهاية السنة المالية، لمواجهة ظروف محددة ومقابلة أغراض معينة، مثل مخصص الديون المشكوك فيها، ومخصص مواجهة الانخفاض المتوقع في محفظة الأوراق المالية، وانخفاض أسعار العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف التجاري، ومخصص لمواجهة مخاطر المصرف التي يتعرض لها نتيجة ممارسة عمله والتي ينجم عنها خسائر³.

4- الأرباح غير الموزعة (الأرباح المحتجزة):

إن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءاً منها، ويبقى جزء آخر على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلاّ أنّها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف عندما يشاء⁴.

5- سندات الدين طويل الأجل:

تعد سندات الدين طويل الأجل من مصادر الأموال الحديثة للمصرف التجاري، على عكس رأس المال والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة والتي تعد من مصادر الأموال التقليدية.

¹ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² الفولي، أسامة محمد، عوض الله، زينب، اقتصاديات النقود والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 167.

³ شامية، أحمد زهير، اقتصاديات النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 261.

⁴ رمضان، زياد، جودة، محفوظ، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 55

ويصدر المصرف سندات الدين طويل الأجل ويبيعها للمؤسسات والجمهور ويحتفظ بالأموال الناجمة عن البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لأصحاب الودائع حق الأولوية في السداد عند تصفية أعمال المصرف¹.

ثانياً: المصادر الخارجية:

1- الودائع: تعد الودائع من المصادر الرئيسية لموارد المصرف، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: الودائع الجارية، وودائع لأجل، وحسابات التوفير.

أ- الودائع الجارية (تحت الطلب):

هي مبالغ تودع لدى المصرف التجاري، ويتعهد المصرف بدفعها في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب وديعته، سواءً كان سحب الوديعة كاملاً أو جزئياً، ولا يدفع عليها المصرف فائدة².

ب- الودائع لأجل:

وهي نوعان: منها ودائع لأجل وهي التي تستحق في تواريخ معينة، وودائع لأجل وهي خاضعة لإشعار:

• ودائع لأجل التي تستحق في تواريخ معينة:

وهي الودائع التي يلتزم المصرف بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها، ويتم الاتفاق على المدة بين المصرف والمودع³.

ولا يجوز السحب منها جزئياً قبل انقضاء الأجل المحدد، وفي حال طلب المودع سحب الوديعة قبل تاريخ استحقاقها، يحق للمصرف أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق أو التساهل والدفع، وغالباً يقوم المصرف باختيار البديل الثاني للحفاظ على سمعته، ولكنه يضع المودع أمام خيارين إما أن يقوم بسحب وديعته ويخسر الفوائد عليها، أو أن يقترض من المصرف بضمان وديعته ولكن بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الذي يتقاضاه على وديعته⁴.

• ودائع لأجل الخاضعة لإشعار (الودائع لأجل بإخطار):

وهناك ما يسمى بالودائع الثابتة بإخطار، وهي الودائع التي يتوجب على المودع إشعار المصرف قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها ويدفع عليها المصرف أسعار فائدة قد تكون مساوية أو أقل لأسعار الفوائد على ودائع لأجل⁵.

¹ المصدر/ المرجع السابق نفسه، ص 55.

² أحمد، عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 156.

³ أحمد، عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 156

⁴ الصيرفي، محمد، إدارة المصارف، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 38.

⁵ أحمد، عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 156.

ت- حسابات التوفير:

تفتح المصارف التجارية حسابات توفير لعملائها محدودي الدخل، تقيد فيه المبالغ التي تودع من أصحاب هذه الحسابات وكذلك تلك التي يسحبونها، حيث يعطى المتعامل بها دفتر يوضح عمليات السحب والإيداع ومقدار الفوائد، وتمنحهم بعض الميزات مثل دفع فائدة سنوية محددة على المبالغ التي يحتفظ فيها العميل بحسابه، وتتحدد قيمة الفائدة بما يتناسب مع مدة إبقاء هذه الأموال لدى المصرف، وتكون نسبة الفائدة أقل من تلك التي يعطيها عن الودائع لأجل بسبب الحرية المقررة في نظام التوفير للمودعين في سحب ودائعهم دون التقيد بما يتقيد به المودع لأجل¹.

2- القروض من المصرف المركزي والمصارف الأخرى:

لا يقوم المصرف التجاري بالاقتراض من المصرف المركزي إلا في فترات الضرورة، حيث يعد المصرف المركزي المقرض الأخير له. في حين يمكنه الاقتراض من المصارف الأخرى عند الحاجة، وكسياسة مصرفية عامة لا يفضل قيام المصرف بالاقتراض إلا في حالات احتياجه لتغطية طلبات غير متوقعة من المودعين².

3- التسهيلات الائتمانية الخارجية:

وهي جملة ما يحصل عليه المصرف التجاري من قروض واعتمادات من مراسليه في الخارج، وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية، لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدراً مباشراً لتمويل المصرف، ولكنه يعد مصدراً مهماً جداً لتوسيع عمليات المصرف في الخارج³.

4- مصادر تمويل أخرى:

وتشتمل على مايلي⁴:

أ- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصرف مثل تأمينات الاعتمادات

المستندية، ويتم تصنيف هذه التأمينات تحت الودائع المقيدة.

ب-ودائع المصارف من الخارج في المصارف المحلية.

ت-الشيكات والسحوبات برسم الدفع.

ث-المطلوبات الأخرى:

بنود تمثل التزامات على المصرف التجاري دون أن تكون مورداً له كما في البنود السابقة.

¹ عوض، علي جمال الدين، عمليات البنوك من وجهة النظر القانونية، مصر: دار النهضة العربية، 1999، ص 70.
² السيد علي، عبد المنعم العيسى، نزار، النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد، 2004، ص 142
³ رمضان، زياد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 77.
⁴ المصدر/المرجع السابق نفسه، ص 78.

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في المصارف التجارية:

قد تعرفنا على مختلف مصادر أموال المصرف التجاري من خلال دراسة عناصر جانب المطلوبات في ميزانيته، وعليه فإن دراسة عناصر جانب الموجودات في الميزانية يتيح لنا معرفة طبيعة استخدامات أموال المصرف التجاري.

يوظف المصرف التجاري أمواله في استخدامات تتراوح بين أقصى درجات السيولة (وهي الأرصدة النقدية)، وبين أقصى درجات الجمود (العقارات والأراضي)، فإذا رتبنا استخدامات أموال المصرف وفقاً لدرجة السيولة والتي تتناسب عكساً مع ربحية المصرف، فإننا نجد استخدامات المصرف التجاري كما يلي:

1- الأرصدة النقدية: تعد الأرصدة النقدية خط الدفاع الأول في مواجهة سحبات العملاء المختلفة ومتطلبات السيولة، وتأخذ الأرصدة النقدية الأشكال التالية:

• النقد في خزائن المصرف:

هي الأموال التي يحتفظ بها المصرف التجاري في صناديقه لمواجهة سحبات العملاء، واحتياجات التشغيل، ودفع النفقات النقدية¹.

• الأرصدة لدى المصرف المركزي:

تنص التشريعات على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى المصرف المركزي، والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني².

• الأرصدة لدى المصارف المحلية، والأجنبية:

تحتفظ المصارف بأرصدة لدى بعضها بعضاً لتسهيل التعامل.

2- الأوراق التجارية المخصومة:

وهي عبارة عن الكمبيالات التي قام المصرف التجاري بخصمها لعملائه، وتتضمن عملية الخصم في جوهرها القيام بعملية إقراض قصيرة الأجل وذلك لقصر المدة التي تتقضي بين سحب الكمبيالة واستحقاقها.

¹ عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية (الجزء الثاني)، الطبعة الأولى، الأردن: البنك العربي، 2000، ص.360
² العصار، رشاد، الحلبي، رياض، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص.80.

تعد الأوراق المخصصة أكثر سيولة من الموجودات الأخرى التي يكتننها المصرف بعد النقدية مباشرة¹.

3- القروض والسلفيات:

تعد القروض أحد أهم استخدامات الأموال في المصرف التجاري، وتوزع المصارف محفظتها من القروض عادةً على مختلف الأنشطة الاقتصادية آخذة بعين الاعتبار التركزات الائتمانية، والسياسات المفروضة، وهي أكبر بنود الموجودات وتتراوح قيمتها ما بين 40-50% من قيمة مجموع أصول المصرف التجاري.

4- محفظة الأوراق المالية:

وهي الأسهم والسندات سواء الخاصة منها والتي تصدرها منظمات الأعمال، أو العامة منها التي تصدرها الدولة، يعد هذا البند أقل سيولة إذا ما تمت مقارنتها بالأوراق التجارية المخصصة وذلك لأنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً لتحويلها إلى نقود، وينتج عن هذه الأوراق أرباحاً وفوائد.

وتعد السندات الحكومية وأذونات الخزينة في مقدمة الأوراق المالية ذات الجاذبية الكبرى بالنسبة للمصارف التجارية، وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها، وغالباً يكون عائدها معفى من الضريبة، غير أن معدل الفائدة عليها منخفض نسبياً، وكذلك تعد سندات منشآت الأعمال مرتفعة الجودة من الأوراق المالية التي توجه المصارف التجارية استثماراتها إليها².

5- الأصول الثابتة:

وتضم المباني والمعدات والأثاث والعقارات الأخرى المملوكة للمصرف، وهي لا تمثل استخداماً يقصد به الحصول على الربح.

6- أرصدة مدينة أخرى:

وتضم النفقات المدفوعة مقدماً.

¹ شهاب، مجدي، اقتصاديات النقود والمال (النظرية والمؤسسات النقدية)، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002، ص 213.

² كنجو، كنجو، خلف، أسمهان، إدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 81.

المبحث الثالث

الربحية والمخاطرة في المصارف التجارية

تمهيد:

يعد تعظيم الأرباح الهدف الرئيس الذي تسعى إليه المصارف التجارية، شأنها شأن أي منشأة أعمال أخرى، والمطلب الرئيس لكل من الإدارة المصرفية والمساهمين والمودعين والمقرضين، وتلجأ المصارف إلى تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة إيراداتها إلى أقصى حد ممكن، أو تخفيض تكاليفها إلى أدنى حد ممكن أو تحققهما معاً.

ولكن المصارف التجارية تواجه في سبيل تحقيق هذه الأرباح عدداً من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في ربحيتها سواء كانت هذه العوامل خارجية، أو داخلية.

ونظراً لارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، وازدياد حجم المعاملات المصرفية، فقد أصبحت المخاطرة المصرفية ملازمة للعمل المصرفي وجزءاً لا يتجزأ منه. وتتعدد هذه المخاطر ويتفاوت تأثيرها بين المصارف المختلفة، وإن حسن قيام الإدارة المصرفية بإدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة في ضمان استمرار المصرف بعمله وضمان حصوله على أرباح مرضية بمخاطر منخفضة.

وبذلك سنتناول في هذا المبحث الربحية في المصارف التجارية، وربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة، بالإضافة إلى المخاطرة المصرفية.

المطلب الأول: الربحية في المصارف التجارية:

أولاً: مفهوم ربحية المصرف التجاري:

تعرف الربحية: بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة، والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، والربحية تعدُّ هدفاً للمنشأة، ومقياساً للحكم على كفاءتها¹.

كما تعرف بأنها: " المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها"، ويعرفها بعضهم من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن وجهة النظر المحاسبية هي "عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال فترة معينة، أما من الناحية الاقتصادية فهي الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة"، أي وفي ظل

¹ عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، عمان: معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى، 1989، ص 42.

هذين التعريفين السابقين يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي، ذلك أن الربح المحاسبي يتحقق عند زيادة الإيرادات عن التكاليف، في حين أن الربح الاقتصادي يتحقق عند زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية وتكلفة الفرصة البديلة¹.

ولكن نظراً لاعتماد المصرف التجاري في تمويل استثماراته على فكرة الرفع المالي، فهو يعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً للمخاطر، "ونتيجة اعتماد المصرف على الودائع كمصدر رئيس لتمويل الاستثمارات يتحقق صافي الفوائد، والتي تتمثل في الأرباح المتولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد المدفوعة عليها. أما الفرق فيذهب إلى ملاك المصرف. مما يجعل العائد الذي يحصلون عليه أكبر بكثير من العائد على الاستثمار. ويطلق على حافة صافي الفوائد بعائد الرفع المالي، أي العائد الناتج عن الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل استثمارات المصرف"².

وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها من الربحية من خلال قرارين هما³:

قرار الاستثمار: وهو مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصارف التجارية للموارد المتاحة لها، لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الأصول، دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقصان يؤدي إلى فوات الفرص لتمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة الموجودة.

قرار التمويل: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق ملكية وديون) بشكل يمكن مساهمي المصرف من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ثانياً: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية:

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها هدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، عدداً من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في الربحية، وهي تتنوع بين عوامل خارجية وداخلية.

أ - العوامل الخارجية¹:

¹ مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزريق، رامي، تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، 2014، ص ص 325-345.

² كنجو، كنجو عبود، خلف، أسهان، إدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

³ عقل، مفلح، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- 1- **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصارف التجارية إذا ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد إذا ازداد هامش سعر الفائدة، وتؤدي أسعار الفائدة دوراً فاعلاً في التأثير في استثمارات المصارف، وإن معظم إيرادات المصارف التجارية، هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.
 - 2- **السياسة النقدية:** تؤدي السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دوراً بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطلوباتها.
 - 3- **المنافسة:** تؤثر المنافسة فيما بين المصارف التجارية في ربحيتها، حيث تضطر بذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على مواردها، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش الربح وإلى التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.
 - 4- **التضخم:** يعد التضخم عاملاً مهماً من عوامل ربحية المصرف، وتأثير التضخم على نمو إيرادات المصرف أو على أرباحه يعتمد على كون المصرف يعمل على إدارة تكاليفه المتزايدة بشكل أعلى من معدل ارتفاع التضخم، ويرتبط التضخم عادةً بالربحية العالية، حيث يؤدي إلى ارتفاع تكلفة العمليات التجارية وتكلفة التشغيل، وفي ذات الوقت ازدياد الربحية، ويظهر هذا الارتباط في ارتفاع العوائد التي يحققها المصرف عند حدوث التضخم أكثر من ارتفاع تكاليفه، وذلك نتيجة الارتباط بين ارتفاع معدلات التضخم مع ارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان وارتفاع العائد على الاستثمار، ولكن ذلك يعتمد أساساً على صلابة الاقتصاد، والتي تسمح للتنبؤ الدقيق بالتضخم وضبط سعر الفائدة وفق ذلك؛ ومن ثم بتحقيق الأرباح².
 - 5- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في ربحية المصرف التجاري، حيث تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي والحفاظ على سلامته المالية وحماية أموال المودعين، وهذا ما يشكل التزامات إضافية على بعض المصارف، تتمثل في القيود التي تفرض على حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وحركة الودائع، ومقدار السيولة النقدية التي يتوجب على المصرف التجاري الاحتفاظ بها، وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.
 - 6- **الظروف الاقتصادية والسياسية.**
 - 7- **الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.**
- ب- **العوامل الداخلية³:**

¹ محمد، علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر)، مجلة جامعة دمشق للعلوم

الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، 531-559، ص 544.

² Waqas.T, Usman.M, Aman.I (2014), Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4, No. 2, Pp1-22.

³ مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزريق، رامي، تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري محافظة اللاذقية، مرجع سبق ذكره، ص ص 325-345.

1- **هيكل الودائع:** تعطي الودائع للمصرف مرانة كبرى في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، وفي الوقت نفسه، تؤثر تكلفة الودائع أيضاً في ربحية المصرف التجاري، لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.

2- **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة فيها تزداد ربحية المصرف التجاري، ذلك أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف، وبالذات الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة، فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات غير المدرة للدخل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية الموجودة لديها.

3- **عمر المصرف وإدارته:** يؤدي عمر المصرف وإدارته دوراً كبيراً في التأثير في ربحيته، فالمصارف التي لها مدة طويلة في العمل، وهي حسنة السمعة تحوز على ثقة الجمهور أكثر من المصارف الجديدة، كما أن لدى إدارتها الخبرة المصرفية التي تؤهلها للعمل في مجال الصناعة المصرفية.

4- **السيولة:** تعد السيولة والربحية هدفين متعارضين ولكنهما متلازمان، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والموجودات الأقل سيولة، وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد، أو شبه نقد يعني زيادة الموجودات التي لا تحقق عوائد، أو التي تحقق عوائد منخفضة، وهذا يتعارض مع هدف الربحية.

5- **عدد فروع المصرف:** إن الانتشار الجغرافي الواسع للمصرف، يعد هدفاً لتعامل الجمهور معه وخاصة فيما يتعلق بعمليات السحب والإيداع والحوالات المالية، وزيادة عدد المتعاملين، ومن ثم سيؤدي إلى زيادة حجم العمليات المصرفية ومن ثم إلى ازدياد الأرباح.

6- **حجم المصرف:**

يقاس حجم المصرف عادةً بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات، أو بمقدار ما يملكه من حقوق ملكية، فكبر حجم المصرف (مقاساً بالموجودات)، يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فالعائد على الموجودات يكون كبيراً في المصارف الصغيرة مقارنةً بالمصارف الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر من المصارف الصغيرة، بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر، الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية.

كما أن زيادة حجم موجودات المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع أن زيادة حجم موجودات المصرف التجاري سوف تزيد في ربحيته.

أما في حال قياس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع، والاحتياطيات، والأرباح المحتجزة) نجد أن المصرف الذي يملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديه أكبر

وقدرته على استثمار هذه الأموال تكون أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديه، ومن ثم زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية¹.

7- كفاية رأس المال:

تعد كفاية رأس المال من العوامل الداخلية أيضاً التي تؤثر في ربحية المصرف التجاري، فهي تمثل النسبة التي يحتفظ بها المصرف لتلبية الخسارة غير المتوقعة، والمخاطر الكامنة، ذلك أن ارتفاع النسبة يدل على الربحية العالية، وانخفاض النسبة يدل على انخفاضها، ويقصد بالكفاية هنا حقوق الملكية على إجمالي الموجودات².

ثالثاً: نسب قياس الربحية في المصارف التجارية:

هناك نسب عدة تستخدم لقياس الربحية وهي:

1- القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA):

تستند هذه النسبة في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي أسهمت في تحقيقه. وتُعرف بأنها قدرة استثمار معين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي، أو هي عبارة عن نسبة ربح العمليات إلى الموجودات³.

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة المصرفية في استخدام الموجودات الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الموجودات المختلفة، وتُقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعايير الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام موجوداته، والعكس صحيح، ويمكن حساب هذا النسبة وفقاً للمعادلة الآتية⁴:

العائد على الموجودات (ROA) = (صافي الربح / إجمالي الموجودات) * 100.

2- العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويقصد به مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة وتحملهم للمخاطر.

¹ أبوزعيتر، باسل، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² Dawood, Usman, (2014), Factors impacting portability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012), *international Journal of Scientific and Research Publications*, Volume 4, Issue 3, p3.PP1-7

³ عقل، مفل، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 42.

⁴ Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C (2005)., "Financial Management Theory and Practice, R.R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005, P454

وهو يدل على كفاءة المصرف التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال بيان مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل ذلك على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح.

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية¹:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = (صافي الربح / حقوق الملكية) * 100

3- عائد السهم (ROS):

ويقصد به نصيب السهم من الأرباح، ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على عدد الأسهم العادية المصدرة للمصرف، ويشير هذا المقياس إلى مقدار الأرباح التي حققها السهم الواحد، كما أنه يشير إلى النمو المحتمل في حقوق الملكية، والذي ينعكس بدوره على الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية، لذا تحاول إدارة المصرف تعظيم ربحية السهم الواحد نظراً لتأثيره الإيجابي في تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل².

4- نسب قياس فعالية الأنشطة التشغيلية³:

- "صافي الهامش من الفوائد /الموجودات المنتجة للفوائد": وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الفوائد.
- "صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى/متوسط الموجودات": وتشير هذه النسبة إلى مدى نجاح المصرف في تحقيق إيرادات من الأنشطة غير التقليدية.

المطلب الثاني: ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة:

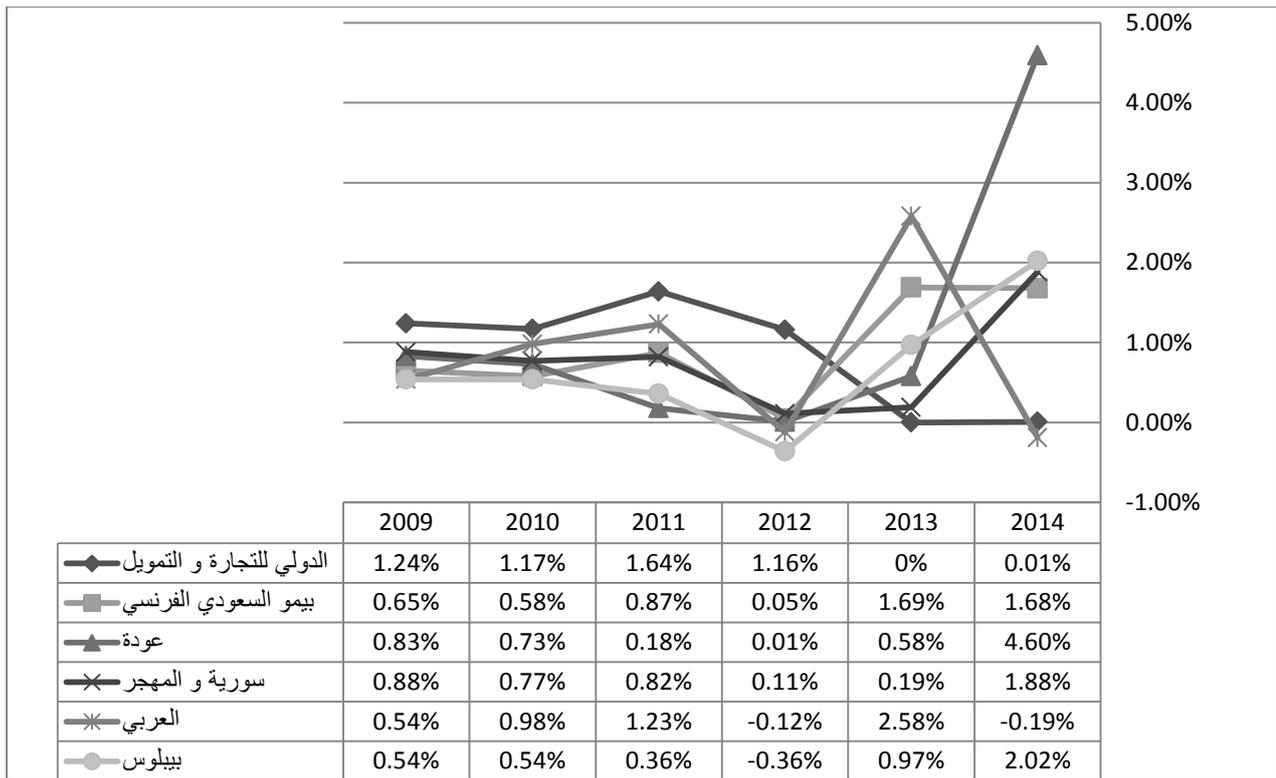
أولاً: العائد على الموجودات:

ويبين الشكل رقم (1,1) معدل العائد على الموجودات في المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة خلال المدة الممتدة من (2009-2014):

¹ Edwards,J.Don(1991),and Heagy,C.Donnel,Principles of Bank Accounting and Reporting, American Bankers Association, P363.

² النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازوردي، عمان:الأردن، 2008.

³ أبوزعيتر، باسل، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، مرجع سبق ذكره، ص 77.



الشكل رقم (1,1) تطور العائد على الموجودات خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية. نلاحظ من خلال الشكل رقم (1,1) تأثير مصارف عينة الدراسة بالأزمة في سورية ويظهر ذلك جلياً في 2012 حيث شهدت جميع المصارف انخفاضاً ملحوظاً في العائد على الموجودات. وحقق مصرف عودة أعلى معدل عائد على الموجودات بين المصارف التجارية عينة الدراسة فقد بلغت قيمته في 2014 (4.60%)، وحقق مصرف العربي أدنى معدل عائد على الموجودات وبلغت قيمته (-0.19%).

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو العائد على الموجودات، فيبين الجدول رقم (1,2) معدل نمو العائد على الموجودات في مصارف عينة الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم (1,2)

معدل نمو العائد على الموجودات

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
% 89	% -100	% -29	% 40	% -6	-	الدولي للتجارة والتمويل
% -1	% 3280	% -94	% 50	% -11	-	بيمو السعودي الفرنسي
% 692	% 5700	% -94	% -75	% -12	-	عودة
% 892	% 73	% -87	% 6	% -13	-	سورية والمهجر
% -107	% -2250	% -110	% 26	% 81	-	العربي
% 108	% -369	% -200	% -33	% 0	-	بيبلوس

المصدر: من إعداد الباحثة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1,2) تباين معدلات نمو العائد على الموجودات خلال الفترة المدروسة تبايناً كبيراً وخصوصاً في عامي 2013-2014، ويفسر ذلك بتذبذب صافي الربح إلى الموجودات بالزيادة والنقصان باستمرار، بالإضافة إلى إدخال أرباح إعادة تقييم القطع البنيوي في حساب الأرباح.

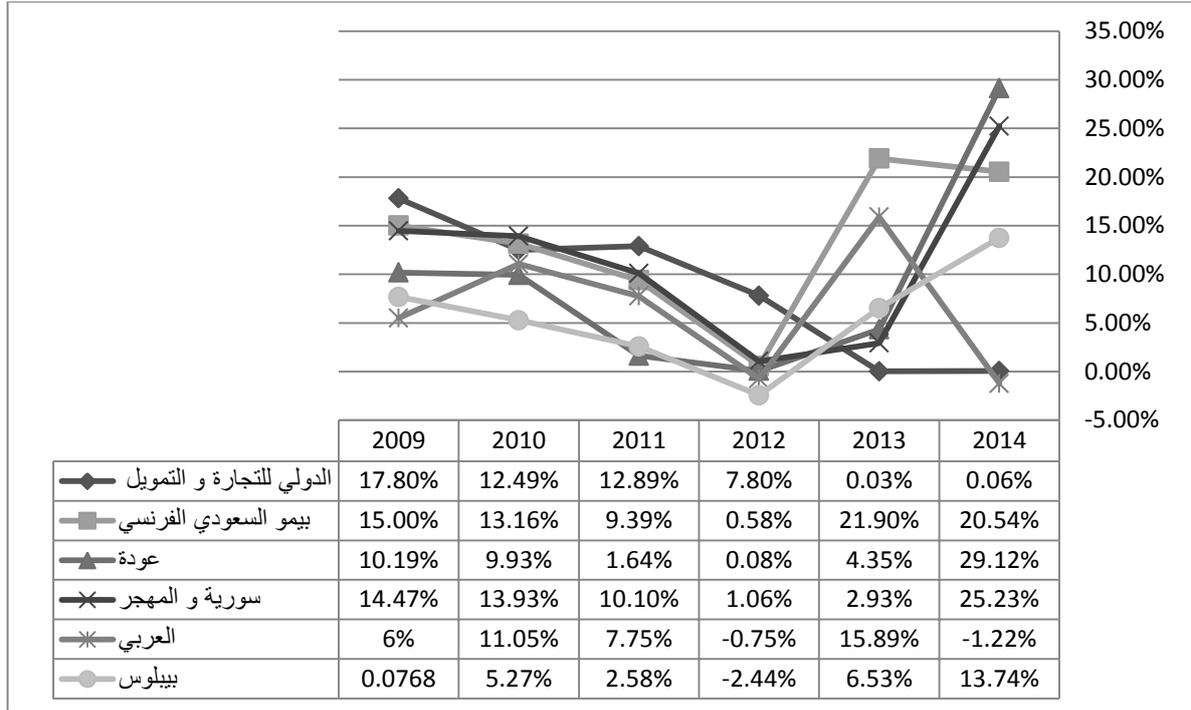
وأما فيما يتعلق بعام (2014)، فقد حقق مصرف سورية والمهجر أعلى معدل نمو في العائد على الموجودات بمعدل (892%) يليه مصرف عودة بمعدل (692%)، في حين أن مصرف العربي حقق أقل معدل نمو في العائد على الموجودات بمعدل (107%).

وتعود أسباب خسائر المصرف العربي نتيجة الظروف الاستثنائية التي تمر بها سورية، فقد تم إيقاف عدد من فروع المصرف العربي وعددها 8 فروع من أصل 19، وتم إعدام الموجودات الثابتة لهذه الفروع، وبلغت صافي قيمة الموجودات المستبعدة 68,089,975 في عام 2014، علماً أن عقود التأمين لا تشمل تعويض الأضرار المتعلقة بالأحداث الاستثنائية¹، في حين أن مصرف عودة توقفت لديه 4 فروع عن العمل من أصل 22.

ثانياً: العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا المعدل مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك نتيجة استثمار أموالهم في المصرف، حيث يقيس هذا المعدل العلاقة بين صافي الربح بعد الضريبة، وبين صافي حقوق الملكية، ويبين الشكل رقم (1,2) العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (2009-2014):

¹ التقرير السنوي، التقرير السنوي لمصرف العربي 2014، 2014، ص 30.



الشكل رقم (1,2): تطور العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1,2) تأثر العائد على حقوق الملكية بالأزمة في سورية وظهر ذلك واضحاً في 2012 وليعاود بعد ذلك الارتفاع في 2013 و2014.

وحقق مصرف عودة أعلى معدل عائد على حقوق الملكية بين المصارف التجارية عينة الدراسة فقد بلغت قيمته في 2014 (29.12%)، يليه مصرف سورية والمهجر بقيمة (25.23%) وحقق المصرف العربي أقل معدل عائد على حقوق الملكية وبلغت قيمته (-1.22%).

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو العائد على حقوق الملكية، فبيّن الجدول رقم (1,3) معدل نمو العائد على حقوق الملكية في مصارف عينة الدراسة.

الجدول رقم (1,3)

معدل نمو العائد على حقوق الملكية

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
%105	%-100	%-39	%3	%-30	-	الدولي للتجارة و التمويل
%-6	%3676	%-94	%-29	%-12	-	بيمو السعودي الفرنسي
%569	%5338	%-95	%-83	%-3	-	عودة
%761	%176	%-90	%-27	%-4	-	سورية و المهجر
%-108	%-2219	%-110	%-30	%101	-	العربي
%110	%-368	%-195	%-51	%-31	-	بيبلوس

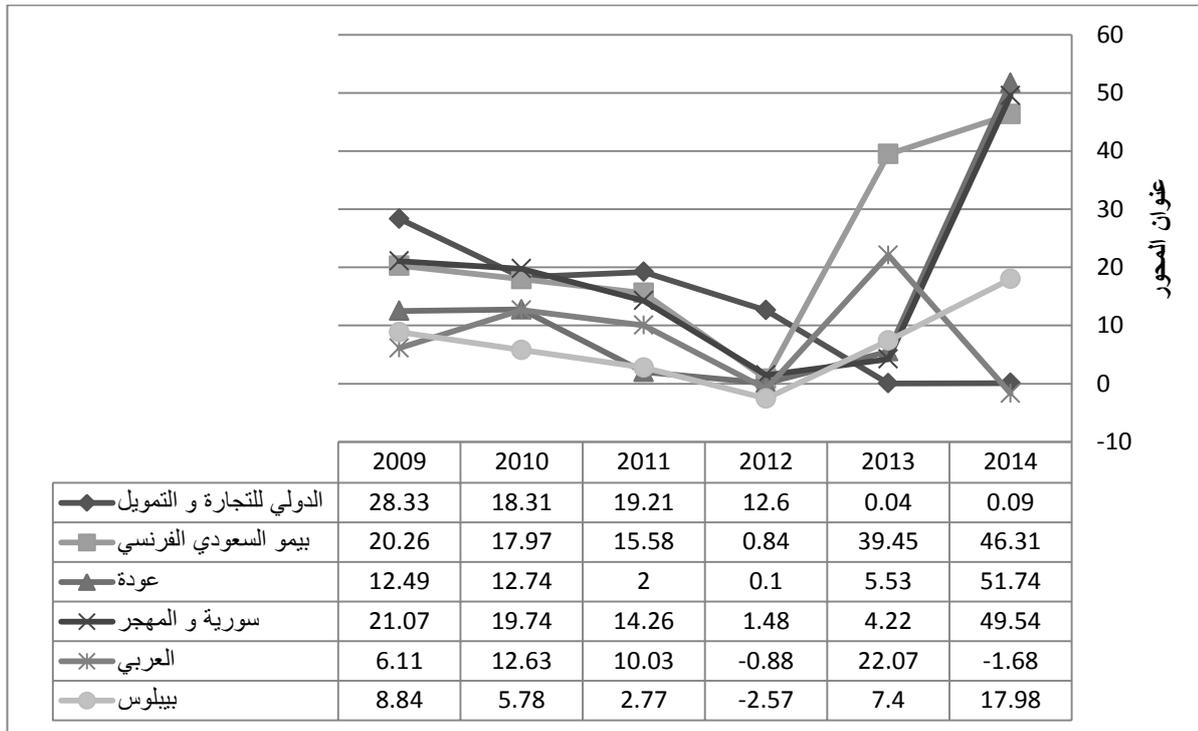
المصدر: من إعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1,3) تباين معدلات النمو خلال الفترة المدروسة تبايناً كبيراً وخصوصاً في عامي 2013-2014، وهو ما يعود إلى تذبذب صافي الربح إلى حقوق الملكية بالزيادة والنقصان باستمرار بالإضافة إلى زيادة رأس المال المدفوع خلال سنوات الدراسة، وهو ما يؤثر في بند حقوق الملكية في الزيادة، بالإضافة إلى احتساب أرباح إعادة تقييم القطع البنيوي في حساب الأرباح.

-حقق مصرف سورية والمهجر في عام (2014) أعلى معدل نمو في العائد على حقوق الملكية بمعدل (761%)، يليه مصرف عودة بمعدل (569%)، في حين أن مصرف العربي حقق أقل معدل نمو في العائد على حقوق الملكية بمعدل (108- %).

ثالثاً: عائد السهم:

يقيس هذا المعيار مقدار ربحية المساهمين نتيجة استثمار أموالهم في أسهم المصرف، ويبين الشكل رقم (1,3) عائد السهم للمصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة خلال الفترة (2009-2014):



الشكل رقم (1,3) تطور عائد السهم خلال الفترة (2009-2014)

المصدر من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1,3) تأثر عائد السهم بالأزمة في سورية منذ بداية الأزمة وظهر ذلك واضحاً في عام 2012 ويعاود بعد ذلك الارتفاع في 2013 و 2014.

¹ www.dse.sy

وحقق مصرف عودة أعلى قيمة لعائد السهم بين المصارف التجارية عينة الدراسة فقد بلغت قيمته في 2014 (51.74)، يليه مصرف سورية والمهجر بقيمة (49.54) وحقق المصرف العربي أقل قيمة لعائد السهم وبلغت قيمته (-1.68).

أما فيما يتعلق بمعدلات نمو عائد السهم، فيبين الجدول رقم (1,4) معدل نمو عائد السهم في مصارف عينة الدراسة، كما يلي:

الجدول رقم (1,4)

معدل نمو عائد السهم

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
%125	%-100	%-34	%5	%-35	-	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
%17	%4596	%-95	%-13	%-11	-	بيمو السعودي الفرنسي
%836	%5430	%-95	%-84	%2	-	عودة
%1074	%185	%-90	%-28	%-6	-	سورية والمهجر
%-108	%-2608	%-109	%-21	%107	-	العربي
%143	%-388	%-193	%-52	%-35	-	بيلوس

المصدر: من إعداد الباحثة.

يبين الجدول رقم (1,4) معدلات نمو عائد السهم خلال سنوات الدراسة، ويلاحظ تباين معدلات النمو خلال الفترة المدروسة تبايناً كبيراً وخصوصاً في عامي 2013-2014، وهو ما يعود إلى تذبذب صافي الربح باستمرار.

حقق مصرف سورية والمهجر في عام 2014 أعلى معدل نمو لعائد السهم بمعدل (1074%) يليه مصرف عودة بمعدل (836%)، في حين أن مصرف العربي حقق أقل معدل نمو لعائد السهم بمعدل (-108%).

أما فيما يتعلق بأسباب تذبذب أرباح المصارف التجارية والتي أثرت في كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم) فإنها تعود إلى:

- هناك جزء كبير من الأرباح المحققة لدى المصارف هي عبارة عن أرباح إعادة تقويم القطع الأجنبي والقليل منها ربح ناجم عن العمليات التشغيلية والاستثمارية، وبما أن هذا الربح عدّ من قبل المصرف المركزي بأنه ربح غير تشغيلي، فإنه لم يفرض عليه ضريبة دخل.
- حققت أغلب المصارف الخاصة خلال الأزمة خسائر تشغيلية، وذلك نتيجة التوقف عن عمليات منح الإقراض، أو التشدد الكبير في عملية منح القروض، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية للمؤسسات نتيجة ارتفاع نسبة المؤن التي قامت باقتطاعها لتفادي ارتفاع المخاطر التشغيلية الناجمة

- عن ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها والديون المعدومة، بالإضافة إلى ارتفاع مقدار اقتطاع المؤونات والاحتياطيات لمواجهة المخاطر المختلفة، وضمان سلامة المركز المالي للمصرف.
- ارتفاع كتلة النفقات غير الاستثمارية، وخاصة المتعلقة بالرواتب والأجور بعد إلزام المصرف المركزي المصارف باستقدام موظفين لإتمام الهيكلية الوظيفية للمصارف.
 - ارتفعت الربحية المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) في عام 2014 في أغلب المصارف عينة الدراسة وهذا الأمر ناتج عن أمرين:
 - الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم القطع البنوي والتي شكلت القسم الأكبر من الأرباح.
 - عودة النشاط التجاري للتحسن بالإضافة إلى تحسن الاقتصاد عموماً، وهو ما أدى إلى تحقيق أرباح تشغيلية.

المطلب الثالث: المخاطرة المصرفية:

أولاً: مفهوم المخاطرة المصرفية:

تعددت التعاريف الواردة حول مصطلح المخاطرة، ولعل أكثرها ملاءمة التعريف الصادر عن لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية، وهو أن المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة".¹ وبشكل عام عرّفت الأدبيات المصرفية المخاطر بأنها "عبارة عن احتمالية أن يتعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب في الإيراد المتوقع من استثمار أو نشاط معين، ويعكس هذا التعريف وجهة نظر المدققين الداخليين وإدارة المصرف للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة في التأثير في تحقيق أهداف المصرف المعتمدة لتنفيذ استراتيجياته بنجاح".²

وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر "بأنها احتمال حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، وإما بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، ذلك أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي بالصورة المطلوبة من جهة أخرى".³

¹ Henring. R, (2004), *The Basel II Approach to Bank Operational Risk*, University of Pennsylvania.USA.

www.en.wikipedia.org

² الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. صندوق النقد العربي. أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة. 2006.

³ آدم، جعفر، المولي، إبراهيم، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، *مجلة العلوم الاقتصادية، السودان*، العدد 16، 2015، ص ص 92-111.

وعليه فإن المخاطرة المصرفية موجودة وملازمة للعمل المصرفي على اختلاف أنواعه، وهي متناسبة بشكل مباشر مع العائد، وعندما يتحمل المصرف المزيد من المخاطرة يمكن أن يتوقع أن يكسب بذلك المزيد من الأرباح على الرغم من أن المخاطرة الكبيرة قد تكبد المصرف خسائر فادحة وقد يضطر بذلك للخروج من العمل، ومن ثم فإن العمل المصرفي لابد أن يركز على جانبين أساسيين هما: الربح والاستمرار في العمل.

ثانياً: تصنيف المخاطرة:

ترتبط المخاطرة عموماً بعدم اليقين المحيط بنتائج الأحداث المستقبلية وتنقسم المخاطر عموماً إلى مخاطر منتظمة، ومخاطر غير منتظمة:

1- المخاطر المنتظمة (مخاطر السوق أو المخاطر العادية):

وهي المخاطر التي لا يقتصر تأثيرها في شركة معينة أوفي قطاع معين. وتنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة، أو حالات الكساد، أو ظروف التضخم، أو معدلات أسعار الفائدة، أو الحروب أو الانقلابات السياسية...الخ¹ ولا يمكن التخلص من هذا النوع من المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات، ومهما زادت درجة التنويع فلا يمكن تجنباً كاملاً.

ومن المخاطر المنتظمة²:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر القيمة الشرائية، التضخم.
- مخاطر الدورة الاقتصادية من كساد ورواج.
- مخاطر طبيعية كالكوارث.
- مخاطر سياسية وأي أحداث عامة ومهمة محلياً أو عالمياً تؤثر في الوضع الاقتصادي للدولة.

2- المخاطر غير المنتظمة (أو غير السوقية) Nonsystematic Risk:

هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي في كليته.

ومن هذه العوامل حدوث إضراب عمالي في شركة معينة، أوفي قطاع معين، والأخطاء الإدارية، وظهور اختراعات جديدة، والحملات الإعلانية، والتغير في أذواق المستهلكين، وظهور قوانين جديدة تؤثر في منتجات شركة معينة بالذات.

¹ مطر، محمد: إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الخامسة، عمان: دار وائل، 2009، ص 58.
² خطاب، سامي: "المحافظ الاستثمارية ومؤشرات أسعار الأسهم وصناديق الاستثمار" هيئة الأوراق المالية والسلع، أبوظبي، 2007، ص 18

وتتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة لشركة معينة عادةً إما بطبيعة السلعة التي تنتجها، وإما بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل، كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بحدوث تغيير أساسي في الإدارة.

لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طريق التنويع.

المطلب الرابع: المخاطرة في المصارف التجارية:

تعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية تعرضاً للمخاطر؛ نظراً لأنها لا تتعامل مع قطاع بعينه وإنما تتعامل أصلاً مع النقود إقراضاً واقتراضاً، وبهذا فهي تتعامل مع مختلف المقترضين من مختلف القطاعات، مما يستوجب الإحاطة بظروف المقترض الشخصية، وكذلك ظروف ومخاطر القطاع، ولأن النقود كقوة شرائية عامة تتأثر بأوضاع وظروف الاقتصاد المحلي والدولي، فإن المخاطر التي تتعرض لها المصارف ليست مخاطر قطاع أو صناعة محددة بل هي مخاطر الاقتصاد في مجموعه محلياً ودولياً¹.

وتقسّم المخاطر طبقاً للتصنيف الكلاسيكي إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

أولاً: المخاطر المالية.

ثانياً: مخاطر التشغيل.

ثالثاً: مخاطر الأعمال.

رابعاً: المخاطر القطرية.

أولاً: المخاطر المالية: (مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، وخطر رأس

المال، ومخاطر الرافعة) وفيما يأتي بيان القول فيها:

1- مخاطر الائتمان:

إن المخاطرة الائتمانية هي إحدى أشكال مخاطرة الطرف الآخر، وتعني أن الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لم يحم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد، وقد يعني هذا الفشل في توريد السلع أو تقديم الخدمات، أو رفض تقديم التسهيلات المتعهد بها في اتفاقية القرض، أو الفشل بالقيام بالسداد الكامل وفي الوقت المحدد. توجد المخاطر الائتمانية بسبب أن بعض الدفعات لن تحصل، ومن ثم يمكن أن نعرفها على أنها: الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد².

¹ اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها - صندوق النقد العربي 2004.
² أمين، عبد الله، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2002، ص 1.

2- مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم، سند، قرض، عملة أو سلعة)، أو عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (علمياً أن القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بأمور عدة، منها سعر الأصل محل التعاقد، ودرجة تقلبه، وأسعار الفائدة، ومدة العقد...)، أو هي تعرض بنود الميزانية العمومية أو خارجها لخسائر نتيجة تقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة، وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة، والمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار القطع الأجنبي¹.

ومنها (مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع):

أ- مخاطر أسعار الفائدة:

هي تعرض الحالة المالية للمصرف إلى مخاطرة تغيرات أسعار الفائدة، إن هذا النوع من أنواع المخاطر هو جزء طبيعي من عمل المصرف ويمكن أن يكون أيضاً مصدراً من مصادر ربحيته، ومع ذلك فإن مخاطر أسعار الفائدة المفرطة تشكل تهديداً كبيراً للأرباح، أو لقاعدة رأس المال في المصرف، ذلك أن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر في أرباح المصرف عن طريق تغيير صافي دخل الفوائد، وأيضاً عن تغيرات أسعار الفائدة تؤثر في قيمة موجودات ومطلوبات المصرف والموجودات خارج الميزانية؛ وذلك لأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات التدفقات النقدية نفسها) تتغير عندما تتغير أسعار الفائدة².

وتتمثل الأشكال الأساسية لمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها المصارف في³:

- مخاطر إعادة التسعير: تتمثل هذه المخاطر في عملية إعادة مراجعة أسعار أصول المصرف ذات معدلات الفائدة المتغيرة.
- مخاطر الخيارات: في حالة عدم التحكم الجيد في تسعير الخيارات فإن ذلك يعرض المصرف لمخاطر جوهرية.

ب- مخاطر سعر الصرف: وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بعملات أجنبية⁴.

ت- مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع:

¹ Banks, Erik , Dunn, Richard, "Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003, p15

² محمد، علي، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر)، مرجع سبق ذكره، ص 540.
³ قارون، أحمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2013، ص 10.
⁴ عبد الله، خالد امين، الطراد اسماعيل، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص 115.

هي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع، ويعدُّ قياس مخاطر السعر في غاية الأهمية لدى المصرف من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر تأثيراً كبيراً في رأس المال¹.

3- مخاطر السيولة:

يربط عدد من الاقتصاديين بين هزات النظام المصرفي، وهيكل ميزانية المصارف، ذلك أنه وبمجرد عدم وجود توافق زمني بين الأصول والخصوم، فإن المصرف يعرض نفسه لمخاطرة السيولة، وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنه²: "عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها، وعدم استطاعة المصرف الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، ويعد ذلك البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر فيمكن أن يؤدي إلى إفلاسه.

وعليه ووفقاً للتعريف السابق فإن لمخاطر السيولة بعدان³:

- أ- مخاطر تمويل السيولة: وهي ناتجة عن صعوبة الحصول على السيولة بكلفة معقولة.
- ب- مخاطر بيع (تسييل) الأصول: وهي ناتجة عن تعذر بيع أصول المؤسسة أو المصرف من أجل الحصول على سيولة.

وأهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث خطر السيولة في المصارف صدمات السحب المفاجئ والتي تتجم عادةً بسبب سلوك المودعين، وغياب التعاون بين المصارف والقدرات المحدودة للاتصال والنقل وظاهرة التغير المتسارع وغير المستقر لقيم الأصول، وصعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو صعوبة تسييل الأصول.

4- خطر رأس المال:

هو احتمال الخسارة الناتج من انخفاض القيمة السوقية للأصول بالمقارنة مع الالتزامات، ووفقاً لقاعدة التوازن المحاسبي، فإن إجمالي الأصول يساوي مجموع رأس المال والخصوم، وعليه ووفقاً لهذه القاعدة فإننا نجد أن خطر رأس المال ينجم عن مصدرين، الأول: وهو زيادة الالتزامات بمعدل أكبر من معدل زيادة حقوق الملكية، والثاني: تحقيق خسائر سنوية مدورة من عام إلى آخر⁴.

5- مخاطر الرافعة:

¹ عبد الكريم، ناصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العملي الخامس جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-5/7/2007، ص 12.

² حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002، ص 162.

³ قندوز، عبد الكريم، براضية، حكيم، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁴ منسي، عبد العاطي، إدارة المنشآت المالية (الجزء الأول) البنوك الشاملة - البورصات العالمية - صناديق الاستثمار، مرجع سبق ذكره، 94.

يقصد بهذا النوع من المخاطر بأن تزيد نسبة الأموال المقترضة إلى رأس مال المصرف، وعليه فإنه كلما ارتفعت نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ أدى ذلك إلى وجود مستويات أعلى من الرافعة ومن ثم إلى ارتفاع المخاطرة كلما ارتفعت هذه النسبة.

ويوجد نوعان للرفع: الرفع المالي، والرفع التشغيلي:

أ- الرفع المالي: وهو ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون نتيجة اعتماد المصرف على الأموال المقترضة.

ب- الرفع التشغيلي: ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق بأنشطة وعمليات المصرف كالرواتب والاهتلاكات¹.

ثانياً: مخاطر التشغيل:

تعد مخاطر التشغيل في المصارف من الموضوعات الحديثة نسبياً، ذلك أن معظم المؤلفات التي غطت المخاطر المصرفية لم تشر إلى مخاطر التشغيل، ولكن ومنذ النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، أصبحت مخاطر التشغيل تستحوذ على اهتمام كثير من المصرفيين، فإذا كانت مخاطر الائتمان تعد سبباً مباشراً لإفلاس وانهيار المصارف، فإن الفشل الائتماني في معظم الأحيان، لا يكون سوى تراكم لأخطاء ومخاطر تشغيلية عبر الوقت.

وقد عرفت لجنة بازل بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن إخفاق أو عدم كفاية كل من: العمليات الداخلية- والعاملين - والأنظمة في المصرف- والأحداث خارجية².

إن مخاطر التشغيل ترتبط بالعمل اليومي للمصرف، ولذلك فهي واسعة جداً ومتجددة يوماً فيوماً مع استمرار العمل ومنها³: اختلاس/ ورشوة، وسرقة المصرف، وكوارث طبيعية، واحتيال (داخلي أو خارجي)، وخطأ من موظفي الكوة، وتجاوز الصلاحيات في التداول بالعملة الأجنبية والأوراق المالية، فشل في أنظمة التكنولوجيا، وخسائر قضايا، وإهمال في تنفيذ المهام، وإعطاء معلومات سرية عن العملاء، فقدان وثائق مهمة أو تلفها، خطأ محاسبي، وإعطاء معلومات لأطراف لا يجوز الاطلاع عليها من باب الخطأ.

¹ انظر:

Ingves. Stefan ,(2014), Banking on leverage, Keynote address to the 10th Asia-Pacific High-Level Meeting on Banking Supervision , Basel Committee on Banking Supervision and Governor, Auckland, New Zealand, 25-27 February.

² اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، مرجع سبق ذكره.

³ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005، ص240.

ثالثاً: مخاطر الأعمال:

وتنقسم مخاطر الاعمال إلى:

1- المخاطر الاستراتيجية:

ويقصد بالاستراتيجية المسار الرئيس الذي يتخذه المصرف لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل¹. أي يمكننا القول: أنها المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة المصرف قرارات خاطئة، أو تنفيذ القرارات تنفيذاً خاطئاً، أو عدم اتخاذ القرار في الوقت المناسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق خسائر أو ضياع فرص بديلة².

2- المخاطر القانونية:

ينجم هذا النوع من المخاطر عن عدم التزام المصرف بالمعايير والقوانين التي تضعها السلطات الرقابية، وهو ما يعرض المصرف إلى عقوبات نتيجة مخالفة هذه القوانين³.

3- مخاطر السمعة:

وجود انطباع سلبي عن المصرف، والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو تحول العملاء إلى المصارف المنافسة، أو يكون نتيجة لتصرفات قام بها موظفو أو مديرو المصرف، أو كنتيجة عدم خدمة العملاء بالسرعة، والدقة، والجودة المطلوبة والتي تؤدي إلى زعزعة الثقة في المصرف.

رابعاً: المخاطر القطرية أو الدولة:

ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب المعاملات عبر الحدود، والتي نمت نمواً كبيراً مؤخراً بسبب التحرر الاقتصادي والعولمة، ويقصد به أن الدولة لن تكون قادرة على خدمة أو سداد الديون للمقرضين الأجانب في الوقت المناسب، وهي تتألف من:

1- مخاطر التحويل الناشئة عن إمكانية حدوث الخسائر بسبب القيود المفروضة على التحويلات المالية الخارجية.

2- والمخاطر السيادية المرتبطة بإقراض حكومة ذات سيادة، أو بأخذ الضمانات الحكومية.

3- والمخاطر السياسية.

4- المخاطر عبر الحدود.

5- مخاطر العملة: وهو احتمال تغير سعر الصرف بين البلدين، وتغير مبلغ الدين والعائد على الإقراض والاستثمار¹.

¹ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سبق ذكره ص245.

² عبد الكريم، ناصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص12

³ قارون، احمد، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، مرجع سبق ذكره، ص12.

وعلى العموم فإن مخاطر الدولة تعرف بأنها الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر وأحداث سياسية، أو اقتصادية، أو بيئية، أو اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الأفراد أو المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف، ولذلك يعتبر هذا الخطر متأصلاً أو ملازماً للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة المصرف وأدائه في تلك الدولة². وبالإضافة إلى تقسيمات المخاطر الكلاسيكية، يوجد أنواع عدة أخرى من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف أثناء قيامه بعمله³:

1- مخاطر تقديم المنتجات والخدمات الجديدة:

وتتضمن مدى تقبل السوق لهذه المنتجات والخدمات وردود فعل المنافسين الجدد.

2- مخاطر التسوية:

وهي تتمثل في مدى قدرة المصرف على تسديد صافي التزاماته اليومية، وبخاصة من خلال دار المقاصة تجاه المصارف الأخرى، وقد يعجز المصرف عن تسديد التزاماته مما يؤدي إلى ظهور مخاطر التسوية سواء كانت على المستوى المحلي أم الدولي.

3- المخاطر البيئية:

وهي المخاطر التي يتعرض لها المصرف جراء إقراض أمواله لعملاء يخالفون الشروط البيئية، وما تتسبب عندها قروضه من مخاطر بيئية.

4- مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

وهي المخاطر الناجمة عن افتقار الإدارة والعاملين في المصرف إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في التكنولوجيا، بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على الشبكات المفتوحة مثل الإنترنت.

5- المخاطر الأخرى:

بالإضافة إلى أنواع المخاطر السابقة التي تم ذكرها، فإن هناك مخاطر أخرى يتعرض لها المصرف وهي في الغالب قابلة للتأمين عليها كلياً أو جزئياً.

وتجد الباحثة بأن المصرف قد يتعرض لأكثر من نوع من أنواع المخاطرة في وقت واحد، ولذلك فإن المصارف تُعنى بموضوع المخاطر بدقة عالية وتُخصص إدارات خبيرة بذلك كإدارة المخاطر المصرفية

¹ KANCHU, THIRUPATHI, KUMAR, M. MANOJ(2013), RISK MANAGEMENT IN BANKING SECTOR -AN EMPIRICAL STUDY, *International Journal of Marketing, Financial Services & Management* Vol.2, No. 2, Pp145-153 , p 149.

² عبد الكريم، ناصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ الشماع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول) /المطلوبات (الخصوم) الجزء الأول، دمشق: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006، ص112.

لما لها من دور فعال في مراقبة المخاطرة المصرفية وقياسها، لتبقى المخاطرة ضمن الحدود المعقولة المسموح بها.

ونظراً لصعوبة العمل المصرفي وتطوره وإحاطة عملياته المختلفة بالمخاطر المتنوعة ونتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وتعثر بعض المصارف، وازدياد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، فقد حرص المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من شروط السلامة للقطاع المصرفي، وتجسد ذلك في لجنة بازل للرقابة المصرفية لضمان سلامة النظم المصرفية على المستوى الدولي، واستقرار الجهاز المصرفي وإيجاد الأطر اللازمة لإدارة المخاطر، وتحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال لحماية حقوق المودعين وتدعيم المركز المالي للمصرف، وهو ما سنستعرضه لاحقاً بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني

كفاية رأس المال في المصارف التجارية

المقدمة:

تتعرض المصارف في أثناء قيامها بعملها إلى عدد من المخاطر التي تنشأ نتيجة عوامل متعددة، تقوم المصارف بالتأهب لبعض هذه المخاطر باستمرار وبكافة الوسائل والإمكانيات، كالاحتفاظ بقدر من الموجودات السائلة أو القريبة من السيولة ليتمكن تحويلها بسرعة ومن دون خسارة إلى نقدية، ويعد رأس المال والاحتياطيات أهم داعم للمصرف في مواجهة تلك المخاطر.

ويعتقد كثير من المصرفيين بأن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى حدوث أزمة المديونية العالمية لأنه يعد السبب الأساسي والحقيقي لظهور مقررات لجنة بازل 1، ولكن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى ما قبل ذلك ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون في الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل مصرف وفقاً لعدد سكان المنطقة التي يعمل بها، وفي منتصف القرن العشرين تطور الاهتمام بنسبة كفاية رأس المال وظهرت مجموعة من النسب التقليدية مثل نسبة رأس المال إلى الودائع، ونسبة رأس المال إلى حجم الأصول، وغيرها أيضاً من النسب التي سنتطرق إليها في هذا الفصل، ومع اتساع عمليات المصارف وخصوصاً المصارف اليابانية والأميركية اتجهت جمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك وإلينوي عام 1952 إلى البحث عن أسلوب جديد لقياس نسبة كفاية رأس المال عن طريق قياس نسبة الموجودات المرجحة بالمخاطر إلى رأس المال.

ولكن ونتيجة لتفاقم أزمة المديونية العالمية وحدث حالات إفلاس هائلة على المستوى المصرفي، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، وزيادة المنافسة القوية بين المصارف اليابانية والأميركية والأوروبية بسبب نقص الأموال في تلك المصارف، كان لابد من البحث عن آليات جديدة ومشاركة لمواجهة المخاطر ووضع معيار لكفاية رأس المال المصرفي، وإيجاد قواعد وأسس مشتركة على مستوى المصارف الدولية، فتأسست بذلك لجنة بازل 1974 للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وفي عام 1988 قررت اللجنة اتخاذ معيارٍ موحدٍ لكفاية رأس المال ليكون ملزماً للمصارف العاملة في النشاط المصرفي الدولي. وبذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال عام 1988، وتطور مراحل نسبة كفاية رأس المال وهذا ما سيتناوله المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيتناول به معيار كفاية رأس المال وفق بازل 2، لنصل بذلك إلى المبحث الثالث والذي سيتناول المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفق بازل 3.

المبحث الأول

معيار لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال لعام 1988

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية:

أولاً: نشأة لجنة بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية بمبادرة من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر نهاية عام 1974 ممثلة بكل من (بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، وسويسرا، والسويد، وبريطانيا، واسبانيا، ولوكسمبورغ، والولايات المتحدة الأمريكية)، وتوسعت اللجنة في عام 2014 لتضم بذلك 28 ولاية قضائية¹.
تعقد اللجنة اجتماعاتها في مدينة بال أو بازل بسويسرا وتحت إشراف بنك التسويات الدولية، ومن هنا جاء سبب التسمية بلجنة بال أو بازل.

تعد لجنة بازل لجنة استشارية فنية، لا تستند إلى أي اتفاقية أو معاهدة دولية فهي تنظيم غير رسمي قائم على التفاهم والتنسيق في المواقف بين محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية، وقد استطاعت هذه اللجنة أن تسهم في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية K وإيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية، وإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف إدراكاً منها بأهمية القطاع المصرفي².
وقد رفعت اللجنة تقريرها الأول عام 1987 لمحافظي المصارف المركزية، والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال ومعاييرها، للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية، وذلك بفرض نسبة مستهدفة تمثل الحد الأدنى لملاءة المصرف "كفاية رأس المال" وهي 8% من رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، وأن تلتزم المصارف بتنفيذها في نهاية سنة 1992، وقد تركت للسلطات الوطنية حرية انتهاج ترتيبات إضافية تؤدي إلى تثبيت مستويات أعلى مما ذهب إليه الإطار العام³.

ويكمن غرض اللجنة الأساسي في تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين المصارف وذلك من خلال ثلاثة جوانب وهي⁴:

¹ Basel Committee (Oct 2015), A brief history on banking supervising, bank for international settlement, p 1.

² رفيف، بسلم، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 (دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط)، العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 46، 2015، ص ص 387-420.

³ أبوكمال، ميرفت، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2 "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 28.

⁴ طيبة عبد العزيز، مرآمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر: 11-12 آذار، 2008، ص 93

- فتح مجال الحوار بين المصارف المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
 - التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الأجنبية بما يحقق الكفاءة والفعالية اللازمة.
 - توفير نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمودعين والمستثمرين والجهاز المصرفي، ويحقق الاستقرار في الأسواق المالية العالمية.
- وعليه فإن لجنة بازل هي لجنة للرقابة المصرفية الدولية، وقد عملت منذ تأسيسها على إيجاد معيار دولي موحد لكفاية رأس المال للمصارف، نظراً للأهمية الكبيرة التي احتلتها نسبة كفاية رأس المال وللدلالة على متانة المركز المالي للمصرف ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها.
- ثانياً: أهداف اللجنة:**

تتمثل الأهداف الرئيسية للجنة بازل فيما يلي:

- 1- وضع معايير دنيا للإشراف والرقابة على المصارف.
 - 2- تبادل قضايا الرقابة والمناهج والتقنيات لتعزيز التفاهم المشترك وتحسين التعاون عبر الحدود.
 - 3- تبادل المعلومات بشأن التطورات في القطاع المصرفي والأسواق المالية للمساعدة في تحديد المخاطر الحالية أو الناشئة عن النظام المالي العالمي¹.
 - 4- وضع حد أدنى لكفاية رأس المال.
 - 5- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف نتيجة الفروقات في الرقابة الوطنية على رأس المال.
 - 6- تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي من خلال التقليل من حجم المديونية.
 - 7- التقليل من مخاطر الائتمان، ومخاطرة السيولة، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة سعر الصرف إلخ.²
- المطلب الثاني: طبيعة رأس المال في المصارف التجارية:**

أولاً: مفهوم رأس المال المصرفي:

يؤدي رأس المال دوراً أساسياً في الوقاية من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، فهو يعد خط الدفاع الأول ووسيلة الأمان التي أكدت عليها مختلف الدراسات والاقتصاديات في العالم واللجان المختلفة كلجنة بازل.

¹ Basel Committee (Oct 2015), A brief history on banking supervising, bank for international settlement, p1

² رهيف، بلسم، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 (دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط)، مرجع سبق ذكره، ص 405.

يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه " مجموع قيمة الأسهم العادية مضافاً إليها الاحتياطات، التي تمثل أرباحاً متولدة في أعوام سابقة ثم تقرر الإدارة احتجازها.

ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف، أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع منذ بدء تأسيسه أو تكوينه وأيّة إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة"¹.

ولمصطلح رأس المال بالنسبة للمصرفيين معنى خاص فهو "يشير أساساً إلى الأموال المُسَهَمَ بها أو المشترك بها من قبل المالكين للمنشأة المالية"².

ومن الجدير بالذكر هنا أن نميز بين درجات رأس المال، ابتداءً من الترخيص بإصدار الأسهم وانتهاءً إلى رأس المال المدفوع، كآلاتي³:

الأولى: رأس المال المرخص به: وهو المبلغ الذي سمحت به السلطات المشرفة لما يجب أن يكون عليه رأس المال.

الثانية: رأس المال المكتتب فيه: وهو المبلغ الذي تقرر الجمعية العمومية طرحه للاكتتاب العام، ويكون إما مساوياً لرأس المال المرخص به، أو أقل منه.

الثالثة: رأس المال المصدر: وهو المبلغ الذي يقرر مجلس الإدارة إصداره في شكل أسهم تُطرح للجمهور للاكتتاب فيها، ويكون إما مساوياً لرأس المال المكتتب به، أو أقل منه.

الرابعة: رأس المال المدفوع: وهو المبلغ الذي يُدفع فعلاً للمصرف من قبل المساهمين، وذلك عندما يسمح للمساهمين بدفع مساهماتهم على أقساط، فالأقساط التي تدفع فعلاً تسمى رأس المال المدفوع، والباقي يسمى رأس المال غير المدفوع، ونظراً إلى أنه لم يدفع في الوقت الذي تُعد فيه قائمة المركز المالي فلا يعد إلا رأس المال المدفوع.

ثانياً: الوظائف التي يؤديها رأس المال في المصرف:

تتعدد الوظائف التي يؤديها رأس المال المصرفي منها⁴:

1- وظيفة الحماية:

¹ الحسين، فلاح، الدوري، حسن، عبد الرحمن، مؤيد، إدارة البنوك، الأردن: دار وائل للنشر، 2008، ص 81.
² Rose & hudsons, **bank management & financial Services**, mc grow_ hill, seventh, edition 2008, p 475.

³ لحيلج، الطيب، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، الجزائر، يونيو، 2005، ص 3.

⁴ سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية " مدخل مقارن"، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ص ص 364-366.

إن نسبة عالية من أصول المصرف وهي 85% ممولة عن طريق الودائع، وعليه فإن أهم وظيفة لرأس المال في المصرف هو حماية أموال المودعين من أي خسارة متوقعة يمكن أن يتعرض لها، ولا تقتصر وظيفة رأس المال على الحماية لضمان أموال المودعين في حالة التصفية فقط، ولكنه يمكن المصرف من الاستمرار بعمله ونشاطه والقيام بوظائفه حتى عندما تهدده الخسائر.

2- وظيفة الالتزام بالتعليمات:

وتتضمن التعليمات الحد الأدنى للمتطلبات الضرورية للتسجيل في المصرف المركزي، أو لإنشاء الفروع، وكذلك التعليمات والقرارات الصادرة من السلطة الرقابية المصرفية.

3- وظيفة تشغيلية:

وذلك بتقديم الأموال لشراء الأراضي والمباني، والآلات، والمعدات، ذلك أن هذه البنود لا تمول عن طريق الودائع، ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع، وهي تمثل أصولاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية.

4- وظيفة تنظيمية:

وذلك للاستفادة منه في بداية عمل المصرف كمصروفات التأسيس، وتعيين الموظفين، وشراء الموجودات خاصة في المرحلة الأولى من نشاط المصرف¹.

المطلب الثالث: كفاية رأس المال في المصارف التجارية:

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال في المصارف التجارية:

يقصد بمفهوم كفاية رأس المال بأنه مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً بحيث يستطيع المصرف من خلاله أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للخسارة أو التصفية.

كما أنه يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به وموجودات المصرف.

وتعد كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، أو الإعسار فكلما انخفض احتمال إعسار المصرف ارتفعت تبعاً لذلك درجة ملاءته المالية، والعكس صحيح².

كما قد يقصد بكفاية رأس المال بأنه المستوى من رأس المال اللازم للمصرف، والذي تحدده السلطات التنظيمية والإشرافية ليضمن السلامة المالية للمصرف، ويعد رأس المال كافيًا إذا كان قادرًا على تغطية

¹ شاهين، علي، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014، ص 35.
² أحمد، نضال، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرف الراجحي)، العراق: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، عدد الصفحات 300-335، ص 308.

النفقات التشغيلية للمصرف، ويوفر الحماية لأموال المودعين كلياً أو جزئياً عند فقدان أموالهم في حالة التصفية أو عندما يتكبد المصرف الخسائر¹.

وبذلك يتوقع من كل مصرف أن يحتفظ برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه، ذلك أن تنوع المخاطر ومقدار حجمها هو الذي يحدد مستوى رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به وكذلك المدى الذي يمكن أن يكون حجم رأس المال أكبر من الحد الأدنى المطلوب².

وتقوم الرقابة المصرفية الفعالة بتحديد متطلبات رأس المال الحكيمة والمناسبة والتي تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف وفقاً لظروف السوق وظروف الاقتصاد الكلي الذي يعمل فيه المصرف، وفي حال كان المصرف نشطاً على المستوى الدولي، فلا بد من توافر متطلبات رأس المال على ألا تكون أقل من معايير بازل المعمول بها³.

لقد اختلفت وجهات النظر حول كفاية رأس المال، فمنها ما كانت مرتبطة بكفاية رأس المال بالمخاطر، ومنها ما ركز على حسن أداء مصادر الأموال للمصرف، ومنها ما ربط كفاية رأس المال بعناصر الميزانية المختلفة. ولكن ما تم الإجماع عليه في معظم الدراسات بأن كفاية رأس المال هو الحد الأدنى من رأس مال المصرف المطلوب، والذي يعبر عن قدرة المصرف في قياس ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها.

وبما أن رأس المال المصرفي يمثل حاجزاً واقعياً أمام الخسائر التي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسته لأنشطته، لذا من الضروري الاسترشاد بمعايير عدة يمكن من خلالها معرفة مقدار رأس المال المناسب الذي ينبغي أن يحتفظ به المصرف.

ثانياً: مراحل تطور نسبة كفاية رأس المال:

يجب أن يكون رأس المال المصرفي كافياً لتحقيق الأمان للمصرف، وكافياً لتحقيق الوظائف الأساسية والتي سبقت الإشارة لها سابقاً، ذلك أن مقدار رأس المال يجب أن يتناسب مع المخاطر التي يتوقع أن يتعرض لها المصرف، ونظراً للاهتمام المتزايد بكفاية رأس المال بسبب التغيرات الاقتصادية المتسارعة، فقد شهدت نسبة كفاية رأس المال تطورات مستمرة، كما يلي:

المرحلة الأولى: معيار نسبة رأس المال إلى الودائع:

تعد هذه النسبة من أقدم المقاييس التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال، وهي كالآتي:

¹ Ndifon.O,(2014), **The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.12, p 7-16, p 8.

² الكراسنة،ابراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، آذار، 2006، ص 23.

³ Basel Committee on Banking Supervision, September (2012), Core Principles for Effective Banking Supervision ,banks for international settlements, p 44.

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال / الودائع) * 100

يقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع على نسبة معينة عن رأس المال، وقد اعتمدت المصارف ما نسبته (10%) بمعنى أن لا يزيد مجموع الودائع على عشرة أضعاف رأس المال، فكلما ازدادت الودائع على هذا الحد المقرر ازدادت مخاطر المصرف بالنسبة للمودعين لديه، ويعاني هذا المؤشر بأنه لا يأخذ بعين الاعتبار مجموع الموجودات ونوعيتها والتي توظف فيها الودائع¹.

يمكن الاستفادة من هذه النسبة في الوقوف على مدى اعتماد المصرف على ودايعه كمصدر من مصادر التمويل الذي يحصل عليها.

المرحلة الثانية: معيار نسبة رأس المال إلى الموجودات:

بدأ استعمال هذا المعيار استعمالاً واسعاً بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال في حجم ونوعية الموجودات المستثمرة في المصرف وذلك من خلال حجم الودائع، ويمكن توضيح هذه النسبة كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال / الموجودات) * 100

يتم قياس هذه النسبة بقسمة رأس مال المصرف على إجمالي أصوله، والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، وبما أن هذه الموجودات تتضمن عادةً بعض الموجودات المحفوفة بالمخاطر فهذا يجعل منها مقياساً أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه المصرف².

ويمتاز هذا المقياس من المقياس السابق بأنه يربط رأس المال بالموجودات والتي ينبغي أن يمتص رأس المال أية خسارة ناجمة عن استخداماتها³.

وعلى الرغم من أن زيادة هذه النسبة تعني زيادة ثقة المودعين وحماية أكبر لأموالهم، إلا أنه قد تم توجيه انتقادات عدة لها، منها: تعارض هذه النسبة مع مصالح المساهمين لأنها تؤدي إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية.

¹ أحمد، نضال، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، ص 300-335، 2013، ص 309.

² الزعابي، تهاني، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2008، ص 51.

³ الشماع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول) // المطلوبات (الخصوم)، الجزء الأول، دمشق: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 24.

كما أنها لا تكفي للحكم على مدى كفاية رأس المال إذ إن تساوي نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات في مصرفين لا يعني أن مودعي هذين المصرفين يتعرضون لدرجة المخاطر نفسها¹ وكذلك يؤخذ على هذا المعيار بأنه لم يميز بين أنواع الموجودات، ولا سيما أن هناك أصولاً ذات مخاطرة عالية وأصولاً عديمة المخاطرة.

المرحلة الثالثة: معيار نسبة رأس المال إلى الموجودات ذات المخاطرة:

يقيس هذا المؤشر مدى إمكانية رأس المال من تغطية الموجودات التي تكون مخاطرتها مرتفعة والتي تشمل الأوراق التجارية المضمومة والقروض والسلفيات.

كما تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي تقدمها حقوق الملكية لمواجهة الخسائر الرأس مالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي سبق أن منحها لأحد زبائنه، أو في حال انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية التي يحتفظ بها².

ويستثنى من هذه النسبة الموجودات عديمة الخطورة مثل النقدية في الصندوق، وأذونات الخزينة والسندات التي تصدرها الحكومة لأنها مضمونة السداد.

تعد هذه النسبة نسبة منطقية، وذلك لأن حق الملكية هو الضمان الأخير ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في أصوله لا في ودائعه، ذلك أن الودائع في حد ذاتها لا تحوي مخاطر إلا إذا استخدمت في التوظيف الإقراضي أو الاستثماري، وتختلف درجة الخطورة بالطبع باختلاف الموجودات التي يتم تمويلها بالودائع³.

ويعاب على هذه النسبة إغفالها درجات المخاطرة المختلفة في أصول المصرف التجاري حيث تعامل تلك الموجودات الخطرة بالمعاملة نفسها، مع إهمالها أيضاً لما يحدث خارج قائمة المركز المالي من أنشطة وعمليات تتعلق بالاتفاقيات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة، والالتزامات الطارئة المرتبطة بعمليات معينة وغيرها⁴.

وقد ظهرت مجموعة من النسب الأخرى والتي تعد جزءاً من هذه النسبة واستخدمت أيضاً في احتساب كفاية رأس المال وهي:

1- نسبة حقوق الملكية إلى الاستثمارات في الأوراق المالية:

¹ هندي، منير، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، الاسكندرية: منشأة المعارف، 2006، ص 181.
² كنجو، كنجو، خلف، أسهان، إدارة المؤسسات المالية، سورية: منشورات جامعة البعث، 2014، ص 64.
³ سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية " مدخل مقارن"، مرجع سبق ذكره، ص 370-373.
⁴ الزعابي، تهاني، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

تسمى هذه النسبة بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار والتي يمكن أن تبين مدى قدرة رأسمال المصرف واحتياطياته في مقابلة الخسائر الناتجة عن هبوط قيمة الأوراق المالية، وبذلك تبين عدد مرات تغطية حقوق الملكية لهذه الاستثمارات، فإذا كانت النسبة محدودة فإن ذلك يعني اعتماد المصرف التجاري على الودائع وليس على حقوق الملكية في تحمل الخسائر الناجمة عن التوظيف في استثمارات الأوراق المالية¹.

2- نسبة حقوق الملكية إلى القروض:

تقيس هذه النسبة مخاطر الفشل في استرداد جزء من القروض وتحسب كما يلي:
حقوق الملكية / القروض.

تعد هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ولكن يعاب عليها تجاهلها لحقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش للأمان كالقروض ذات الضمان العيني².

المرحلة الرابعة: نسبة رأس المال إلى الموجودات ذات المخاطرة مع تحديد درجة المخاطرة:

ويتم ذلك بتحديد درجة المخاطرة المرتبطة بكل أصل من الموجودات ذات المخاطرة، ويحدد لكل نوع من هذه الموجودات نسبة معينة في رأس المال، ومن ثم تجمع مقادير رأس المال ومقارنتها برأس المال الفعلي وذلك لمقابلة المخاطرة³.

ومما هو جدير بالذكر أن موضوع كفاية رأس المال من المواضيع المتجددة والمتطورة باستمرار والتي يتم إدخال التعديلات عليها باستمرار، بالشكل الذي يحقق عنصر الأمان والاستقرار في الجهاز المصرفي.

المطلب الرابع: كفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 1:

أولاً: أهداف اتفاق بازل 1⁴:

1- التأكد بأن للمصارف رؤوس أموال كافية لتغطية مخاطرها.

2- تحقيق تكافؤ الفرص بين المصارف الدولية التي تتنافس عبر الحدود.

¹ المصدر/ المرجع السابق نفسه، ص 369.

² هندي، منير، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال، مرجع سبق ذكره، ص 184.

³ سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية " مدخل مقارن"، مرجع سبق ذكره، ص 369.

⁴ ECONOMIC GOVERNANCE SUPPORT UNIT, 2017, **Upgrading the Basel standards: from Basel III to Basel IV**, European parliament, Pp 1-12.

3- تسهيل المقارنة بين رأس المال فيما بين المصارف.

ثانياً: الجوانب الأساسية لاتفاق بازل 1:

1- التركيز على المخاطرة الائتمانية:

تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذة في الاعتبار المخاطرة الائتمانية ومخاطرة السوق.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الموجودات وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

تم تركيز الاهتمام على نوعية الموجودات ومستوى المخصصات الواجب تكوينها، فلا بد للمصرف من كفاية المخصصات لديه ومن ثم تطبيق معيار كفاية رأس المال، ذلك أنه لا يمكن للمصرف أن يحقق زيادة في الحد الأدنى لرأس المال المقرر له، دون أن تتوفر فيه المخصصات الكافية في ذات الوقت¹.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطرة الائتمانية:

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين كما يلي:

المجموعة الأولى:

وتشمل الدول ذات المخاطرة المنخفضة وتضم:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، يضاف إلى ذلك دولتان هما سويسرا، والمملكة العربية السعودية.

- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية، خاصة مع صندوق النقد الدولي، وهي (أستراليا، والنرويج، والنمسا، والبرتغال، ونيوزلندا، وفنلندا، وإيرلندا، والدانمارك، واليونان وتركيا).

المجموعة الثانية:

وتضم سائر دول العالم ذات المخاطرة المرتفعة عدا الدول التي أشرنا إليها في المجموعة الأولى. وتم التمييز بين المجموعتين في أوجه عدة، منها اختلاف أوزان المخاطرة بحسب نوع الالتزام (بالعملة المحلية أو الأجنبية)².

¹ كلاب، ميساء، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2007، ص 30.
² الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص 35.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطرة الأصول:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، لقد حدد الاتفاق ترجيحات نسبية لمخاطرة العناصر الداخلة والخارجة لميزانية المصرف وفق خمسة أوزان هي 0%، 10%، 20%، 50%، 100%، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لتختار تحديد بعض أوزان المخاطرة، والأهم إن إعطاء وزن مخاطرة لأصل ما لا يعني أن الأصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطرة بعد تكوين المخصصات اللازمة¹.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول كما يلي في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول

درجة المخاطرة	نوعيّة الأصول
صفر	- النقدية. - المطلوبات من الحكومة المركزية والمصارف المركزية المقومة بالعملة الوطنية. - المطلوبات من الحكومات المركزية والمصارف المركزية لدول OECD. - المطلوبات(*) المعززة بضمانات نقدية أو بأوراق مالية للحكومات المركزية في دول OECD أو مضمونة من قبل الحكومات المركزية في OECD.
10 %	- المطلوبات من هيئات القطاع العام باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة.
20 %	- المطلوبات من مصارف التنمية الدولية ومصارف دول منظمة OECD، أو المطلوبات المضمونة من المصارف المحلية. - القروض المضمونة من المصارف المحلية. - المطلوبات من مصارف الدول الخارجة عن دول OECD وكذلك القروض التي يكون أجلها أقل من سنة.

¹ محمد، خولة جاسم، أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمتطلبات بازل 2 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، العراق، المجلد الثامن، العدد 24، 2013، عدد الصفحات 31-61، ص 37.
(*) - المطلوبات يقصد بها القروض الممنوحة لتلك الجهة، أو الأموال المودعة لديها.

<p>- المطلوبيات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD باستثناء مطلوبات الحكومة والقروض المضمونة من تلك المؤسسات.</p>	
<p>- القروض المضمونة بالكامل برهونات عقارية، ويشغلها ملاكها.</p>	50 %
<p>- المطلوبيات من القطاع الخاص.</p> <p>- المطلوبيات من المصارف المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد على السنة</p> <p>- المطلوبيات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة لها.</p> <p>- المباني والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة.</p> <p>- العقارات والاستثمارات الأخرى بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى والتي لم تقم بتوحيد ميزانياتها.</p> <p>- أدوات رأس المال المصدرة من قبل المصارف الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال.</p> <p>- جميع الموجودات الأخرى</p>	100 %

Source: BIS, *The New Basel Capital Accord*¹.

5- وضع معامل تحويل الالتزامات العرضية:

ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال الأموال من المصرف إلى غيره، أي أنه أقل خطر من الائتمان المباشر، ويمكن تسوية هذه الالتزامات بالتحويل إلى ائتمان مباشر في المستقبل وفق ما يلي:

- تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطرة وفقاً لطبيعة الالتزام ذاته.

- يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج عن الخطوة السابقة، إلى أصل خطر مرجحاً باستخدام الوزن الترجيحي².

¹ Basel banking supervising, *The New Basel Capital Accord*, Secretarial & The Basel Committee on Banking Supervision, January, 2001, p3.

² عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر: الدار الجامعية، 2005، ص 85.

وبالنسبة للالتزامات العرضية غير التقليدية وهي عقود المشتقات الناتجة عن إبرام عقود (سعر الصرف، أو سعر الفائدة) فإن المخاطر هنا لا تتمثل في كامل قيمة العقد، إذ سيتم إبرام عقد جديد مع متعامل آخر كبديل للعقد غير المنفذ، وعليه تقتصر المخاطرة هنا على نسبة من قيمة العقد لاحتمالات تقلب الأسعار، وتقل هذه النسبة في عقود سعر الفائدة عنها في عقود سعر الصرف، نظراً لتقلبات سعر الصرف أكثر من تقلبات سعر الفائدة، كما تزيد النسبة بزيادة أجل العقد لتزايد احتمالات المخاطر مع زيادة الأجل¹.

تحتسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

حيث يتم ضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ويبين الجدول رقم (6) معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية كالاتي:

الجدول رقم (6)

أوزان المخاطرة المرجحة لعناصر خارج الميزانية

البنود	أوزان المخاطر
بنود مثيلة للقروض (مثل الضمانات العامة للقروض).	100 %
بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (مثل خطابات الضمان).	50 %
بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية).	20 %

Source: BIS, *The New Basel Capital Accord*²,

6- وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي:

ومن ثم فإن معدل كفاية رأس المال يصبح حسب مقررات لجنة بازل كما يلي:

$$\text{رأس المال الإجمالي (الشريحة 1 + الشريحة 2)} \leq 8\%$$

الموجودات المرجحة بالمخاطر

¹ الخطيب، سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² The New Basel Capital Accord (2001), Secretarial & The Basel Committee on Banking Supervision, Op.cit.p31.

حيث إن رأس المال وفق مقررات بازل 1 يتكون مما يلي:

1- رأس المال الأساسي (الشريحة 1) وهي بدورها تتكون مما يلي¹:

أولاً: حقوق المساهمين الدائمة (الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المراكمة للأرباح).

ثانياً: الاحتياطيات المعلنة: وهي الاحتياطيات التي تنشأ من (الأرباح المحتجزة، أو أرباح علاوة إصدار الأسهم)، مثل الاحتياطيات القانونية والاختيارية.

يستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطيات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة وغير المراكمة للأرباح، أو ما تسمى بالأسهم القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

ثالثاً: حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة (التي تزيد الملكية فيها على 50%) والموحدة ميزانياتها، وذلك في حال عدم الملكية الكاملة لهذه الشركات.

2- رأس المال المساند (الشريحة 2) ويتكون بدوره مما يلي:

أ- الاحتياطيات غير المعلنة:

ويقصد بها الاحتياطيات التي لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للمصرف في الصحف، فهي عبارة عن الأرباح الصافية، والتي تكون على شكل فائض ضمن الأرباح المحتجزة، ويشترط لاعتماد هذه الاحتياطيات من ضمن رأس المال المساند أن تكون معتمدة من قبل مراقب المصرف، كما يجب أن يكون لها نفس النوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي الرأسمالي المعلن، كما يشترط أيضاً أن تكون متاحة لمواجهة أية خسارة غير متوقعة، وألاً تخضع للاستقطاع منها على شكل مخصصات أو لمواجهة أية التزامات. وعليه يستثنى من هذا التعريف أية قيم سرية ناشئة عن احتفاظ المصرف بأوراق مالية معلنة في الميزانية العمومية بأسعار تقل عن أسعار السوق السائدة².

¹ Basel Committee (2006), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, updated to April 1998), www.bis.com , p14.

² الشماع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)، الجزء الأول، دمشق: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 50.

ب- احتياطات إعادة التقييم¹:

في بعض البلدان يسمح بإعادة تقييم بعض الأصول وفق القيمة الحالية السائدة في السوق لتكون أقرب ما يمكن إلى وضعها الراهن مقارنة بقيمتها التاريخية. وتظهر هذه الاحتياطات في الميزانية العمومية وذلك ضمن قاعدة رأس المال.

ت- المخصصات العامة لخسائر القروض²:

تنشأ هذه المخصصات لمواجهة خسائر محتملة في المستقبل وغير محددة بعد. ولا بد من استثناء المخصصات التي وجدت لمواجهة الانخفاض في قيم الموجودات على وجه التعيين أو لمقابلة المطلوبات على وجه التخصيص.

وعندما تتضمن هذه المخصصات مبالغ للخسائر غير المقيمة، أو تعكس التقييم الأقل للموجودات، فإن مبلغ هذه المخصصات أو الاحتياطات سيكون قابلاً للشمول ضمن رأس المال المساند ولكن بحد أقصى قدره 1,25 % من الموجودات الخطرة، وقد ترتفع النسبة استثنائياً وموقتاً لغاية 2%.

ث- أدوات رأس المال الهجينة (الدين / حقوق الملكية)³:

تضم هذه الفئة عدداً من الأدوات الرأسمالية التي تجمع بين صفات حقوق الملكية وصفات الدين. مثل الأسهم الممتازة المتراكمة، ويشترط أن تكون غير مضمونة ومن الدرجة الثانية، ومدفوعة بالكامل، وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها إلا بموافقة السلطات الرقابية. ويشترط أن تكون متاحة لامتناس خسائر المصرف دون اضطراره للتوقف عن العمل، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية.

ج- الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية أو فاقد الامتياز:

يضم هذا النوع أدوات الدين التقليدية غير المضمونة والتي لا يقلّ أجل استحقاقها عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود والقابلة للاستعادة، ولا بدّ أن يتم استهلاكها على شكل خصم متراكم قدره 20%⁴.

¹ Basel Committee (2006), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, updated to April 1998), www.bis.com, p 15.

² الشماع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)، مرجع سبق ذكره، ص 52.

³ Basel Committee (2006), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, updated to April 1998), www.bis.com, p 16

⁴ الشماع، خليل، إدارة الموجودات (الأصول)/ المطلوبات (الخصوم)، مرجع سبق ذكره، ص 54

وتكون هذه الأدوات غير متاحة لامتناس الخسائر إلا في التصفية، وتندرج ضمن عناصر رأس المال المساند ولكن فقط ضمن حد أقصى قدره 50% من عنصر رأس المال الأساسي¹.

ثالثاً: تعديلات سنة 1996² :

أضافت لجنة بازل معايير جديدة للاتفاق الأول، حيث تمت مطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لتغطية جزء من مخاطر السوق، بعد أن كانت الاتفاقية الأصلية الصادرة سنة 1988 تخص المخاطر الائتمانية فقط.

ومن بين الإضافات التي جاءت بها هذه التعديلات هو السماح للمصارف باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق، كما سمحت التعديلات الجديدة للمصارف بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الإجمالي يتكوّن من: الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند أو التكميلي) + الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين). وعند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للمصرف يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 وذلك على أساس أن 100 مقسومة على 8 وهي الحد الأدنى لكفاية رأس المال تساوي 12.5) ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة³.

وقد أصبح معدل كفاية رأس المال بعد هذه التعديلات يحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (الشرائح 1+2+3)}}{\text{الأصول مرجحة بأوزان الائتمان مخاطرة + مخاطر السوق * 12.5}} \leq 8\%.$$

- العناصر المستبعدة من رأس المال الأساسي والقيود المفروضة على رأس المال المساند⁴:

1- العناصر المستبعدة من رأس المال الأساسي:

أ- تطرح الشهرة من عناصر الشريحة الأولى.

¹ Basel committee on banking supervision (1988) , International Convergence of of Capital Measurement and Capital Standards, p 6.

² Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework. www.bis.com , p 16.

³ ناصر، سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر: فندق الهلتيون، 8-9 ديسمبر 2013، ص 6.

⁴ دريس، رشيد، بحري، سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24-25 نيسان، 2006، ص 5.

ب- الاستثمارات في شركات تابعة تعمل في مجال الخدمات المصرفية والأنشطة المالية والتي لم توحّد بياناتها المالية. ويكون هذا الخصم ضرورياً لمنع الاستخدام المتعدد للموارد الرأسمالية نفسها عند عرض تقييم كفاية رأس المال في المجموعة المصرفية.

ت- تطرح الاستثمارات في رأسمال المصارف الأخرى والمنشآت المالية (حسب اجتهاد السلطات الرقابية) وذلك لمنع تبادل الاستثمارات المالية بين المصارف والتي تؤدي إلى تضخم رأس المال.

2- القيود المفروضة على رأس المال المساند:

أ- ألا يتجاوز عناصر رأس المال المساند 100 % من عناصر رأس المال الأساسي.

ب- تخضع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55 %.

ت- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25 % من الأصول.

ث- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 % من رأس المال الأساسي (الشريحة 1).

المطلب الخامس: تأثير مقررات بازل 1 في النظام المصرفي الدولي:

منذ بدأ العمل في اتفاقية بازل 1، نتج عنها مجموعة من الإيجابيات والسلبيات، وسنتناولها بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: إيجابيات اتفاق بازل 1:

- 1- الإسهام في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي.
- 2- المساعدة في تنظيم وتوحيد عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف.
- 3- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى، فمع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية نتيجة ارتباط زيادة رأس المال بزيادة درجة المخاطرة، ضاعف ذلك من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات المصارف واتخاذ القرارات المالية المناسبة حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال المصرف بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة عند تعرض المصرف لمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية، وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين بما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند المصارف ذاتها.
- 4- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو للمستثمر القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً.

5- إن تطبيق المعيار سيدعو إلى أن تكون المصارف أكثر اتجاهاً إلى الأصول ذات درجة المخاطرة الأقل، وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان لأصول المصارف، بل ربما ستسعى أيضاً إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا لم تتمكن زيادة عناصر رأس المال¹.

ثانياً: سلبيات اتفاق بازل 1:

1- على الرغم من أن بازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام المصارف بالاحتفاظ برؤوس الأموال وفقاً لحجم المخاطرة التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية، حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطرة الائتمان، وعلى الرغم من أخذ مخاطرة السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط، ولم يتناول مخاطرة السوق التي تتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات المصرف، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانباً أساسياً من المخاطر التي تتعرض لها المصارف في العصر الراهن².

2- أعطى بازل 1 وضعاً مميزاً لمخاطر مديونيات حكومات ومصارف دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD على حساب غيرها من حكومات ومصارف باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OECD، وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشكلات اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان³.

3- لم يواكب بازل 1 تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية⁴.

4- يشجع بازل 1 المصارف على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، ومشروعات البنية الأساسية، والاستثمارات التكنولوجية....)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع

¹ معهد الدراسات المصرفية، بازل الأولى وبازل الثانية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 4، 2012، ص 4.
² مفتاح، صالح، رحال، فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا: 09-10 سبتمبر، 2013، ص 6.
³ سلطان، أمل، مقررات بازل 2، أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، 2012، ص 25.
⁴ بوحيدر، رقية، العرابية، مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، جامعة الملك عبدالعزيز، 2010، ص 16، ص ص 3- 50.

تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد المصارف إحدى الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات¹.

5- لا يفرق بازل 1 بين المقترضين. فالمقترض الذي يتصف بتصنيف AAA يتطلب نسبة كفاية رأس المال مثل المقترض المصنف BB بغض النظر عن الفرق في احتمالية عدم الدفع بين هذين المقترضين، وعليه فمن زاوية العائد على حقوق الملكية، فإنه من غير المفضل الإقراض إلى العملاء الممتازين أو الذين يتصفون بانخفاض درجة المخاطرة، وذلك لانخفاض العائد على قروضهم. كذلك فإن هذا الوضع قد يدفع بالمصارف إلى المراجعة بين الديون بحيث يتم توريق الديون الممتازة، والاحتفاظ بالديون ذات الخطورة العالية في محفظة المصرف².

¹ مفتاح، صالح، رحال، فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² الكراسنة، إبراهيم، أطر سياسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد الدراسات المصرفية، أبوظبي، 2006، ص 6.

المبحث الثاني

معيار كفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 2

تمهيد:

على الرغم من إيجابيات اتفاقية بازل 1، غير أنه كان لابد من إعادة النظر فيها وخصوصاً بعد معرفة نتائجها عند التطبيق الفعلي لها.

فقد شهد عدد من دول العالم أزمات مصرفية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وقد اختلفت تلك الأزمات من دولة إلى أخرى، وتزايدت حدتها اعتباراً من الأزمة المالية التي أصابت المكسيك في أواخر عام 1994، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدةً هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثرت تأثيراً ملحوظاً في الاقتصاد العالمي وخصوصاً القطاعات المالية والمصرفية، وفي ظل هذه المتغيرات كان لابد من وجود نظرة أكثر شمولية وأدق فيما يتعلق بالمخاطرة المصرفية حيث لم يضم بازل 1 إلا المخاطرة الائتمانية، وشمل بتعديلاته الأخيرة مخاطرة السوق، وهذا ما دفع إلى ضرورة تعديله ليتلاءم بذلك مع المخاطر المتنوعة.

بدأت التعديلات منذ 1999 وإلى غاية 2004، وأصبح جاهزاً وقابلاً للتنفيذ منذ ذلك التاريخ إلى نهاية 2006 أو 2007 كحد أقصى، وتم تدعيم رأس المال بعناصر جديدة، فقد غطى بازل 2 بالإضافة إلى مخاطرة الائتمان، ومخاطرة السوق، ومخاطرة التشغيل. وبذلك تم تعديل نسبة كفاية رأس المال، بالإضافة إلى وجود اختلاف جذري في أساليب قياس مخاطرة الائتمان في بازل 2 عن بازل 1.

المطلب الأول: أهداف اتفاق بازل 2:

يسعى بازل 2 إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق صلة أفضل بين الحد الأدنى لرأس المال الأساسي والمخاطر.
- تعزيز انضباط السوق، ودعم تكافؤ الفرص في نظام مالي عالمي متكامل على نحو متزايد.
- الاحتفاظ بحد أدنى لرأس المال لتعزيز الاستقرار المالي في فترات الشدائد وعدم اليقين.
- محاولة تحسين قياس المخاطر وإدارتها¹.
- تحسين المنافسة في الصناعة المصرفية².
- كذلك العمل على تشجيع المصارف في إدارة مخاطرها وخاصة إدارة المخاطرة الائتمانية³.

¹ Susan, Bies,(2005), Remarks At the Risk , The Federal Reserve Board ,Congress, Boston, p 1 , available at <http://www.federalreserve.gov/boardDocs/speeches/2005/20050608/default.htm> 27/8/2016

² SAP Group Agency, Building A Business Case for Basel 2,Germany,working papers,2005 p 8, www.sap.com

³ Jaime Caruana ,(2003) The New Basel Capital Accord:Why we need it ,November, p2.

وترى اللجنة أنه ليس من المرغوب فيه التمسك بتطبيق أسلوب موحد لقياس مخاطر الائتمان بل على العكس، فإن وجود طرق عدة لقياس مخاطر الائتمان يسمح للمصارف والسلطات الرقابية باختيار الأسلوب الأكثر ملائمة وفقاً لتطور المصرف والبيئة الأساسية المالية للسوق.

ويقسم هذا الأسلوب بدوره إلى أسلوبين أسلوب القياس البسيط وأسلوب القياس المتقدم.

أما مخاطر السوق فيمكن أن تقاس باستخدام أحد الأسلوبين كما يلي:

1- الأسلوب المعياري (Standardized Approach):

وفقاً لهذا الأسلوب يتم تقسيم مخاطر السوق إلى أربعة أجزاء رئيسية هي: مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر السلع، ويتم قياس متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة كل نوع من هذه المخاطر على حدة خلال فترة معينة ثم يتم تجميع القيم السابقة للحصول على قيمة رأس المال المقابل لمخاطر السوق¹.

2- نماذج تقييم داخلية متطورة (Internal Rating Approach) :

أما بالنسبة للمخاطر التشغيلية (Operational Risk) ، فقد اقترحت لجنة بازل أن يخصص لها نسبة 20 % من رأس المال، كما شملت الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس المخاطر التشغيلية، وهي:

1- أسلوب المؤشر الأساسي: (Basic Indicator)

وفق هذا الأسلوب، فإن على المصرف أن يحتفظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى (ألفا) من إجمالي دخل المصرف² لآخر ثلاث سنوات حقق فيها المصرف ربحاً. وقد حددت بازل 2 قيمة معيارية لألفا ب 15%³.

2- الأسلوب المعياري: (Standardized Approach)

قسم هذا الأسلوب أنشطة المصرف إلى أنشطة أو إلى خطوط أعمال، وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات وأعمال التجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة مع إعطاء كل خط عمل نسبة يطلق عليها (بيتا)، وهي من إجمالي الدخل، هذه النسبة تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، وتتراوح هذه النسبة ما بين 12% و18%⁴.

¹ Philippe Jorion, *Financial Risk Manager Hand Book*, Willey Finance, Second edition, p670.

² ولهذه الغاية فإن إجمالي الدخل هو إجمالي دخل الفوائد وغير الفوائد قبل طرح أي مخصصات أو مصروفات.

³ Hennie van Greuning , Sonja Brajovic Bratanovic, (2009), *Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management*, Third edition, THE WORLD BANK, Washington, p 141.

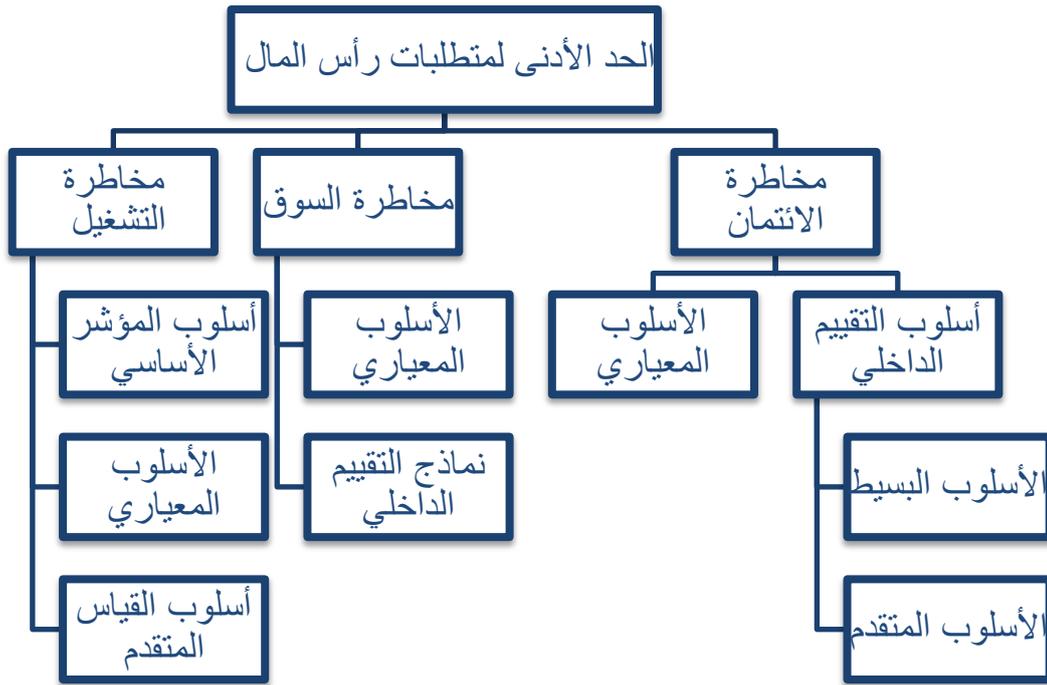
⁴ المصدر/ اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف والسماة لجنة بازل

<http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/ii.html>

3- أسلوب القياس المتقدم¹:

يسمح للمصارف التي تتوفر لديها بعض المعايير الصارمة، أن تقوم باستخدام النماذج الداخلية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة المخاطر التشغيلية، وتوجد طرق عدة (منهج القياس الداخلي؛ ومنهج توزيع الخسائر؛ وطريقة بطاقات النقاط).

وبذلك نجد أساليب تطبيق الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطرة الائتمانية، ومخاطرة السوق، ومخاطرة التشغيل يصبح على الشكل التالي:



الشكل رقم (2,1) أساليب قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية.²

ومن الجدير بالذكر هنا أنه في المصارف التجارية الخاصة في سورية يتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة، والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات ومقررات لجنة بازل، وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر

¹ طيبة، عبد العزيز، مرايمي، محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، ورقة 11-12 آذار، 2008، ص 14.

² Philippe Jorion, *Financial Risk Manager Hand Book*, Wiley Finance, Second edition, p670.

**Hennie van Greuning, Sonja Brajovic Bratanovic, (2009), *Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management*, Third edition, THE WORLD BANK, Washington, p 141.

*** <http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/ii.html>

الأساسي مع مراعاة تعليمات مجلس النقد والتسليف، حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني إن وجد ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات المجلس، وذلك بعد طرح المؤنات والضمانات المقبولة. أما بالنسبة لمخاطر السوق فيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلية المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان المخاطر المشار إليها في تعليمات المجلس. وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية ووفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط ثلاث سنوات لصافي إيراد المصرف من الفوائد والعمولات، ومن ثم تثقيل الناتج بأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات المجلس¹.

ثانياً: الدعمة الثانية: عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الإحترازي):

يؤكد بازل 2 على ممارسة المراجعة الإشرافية الفاعلة لمجمل المخاطر التي يواجهها المصرف لضمان كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ وتنفيذ القرارات في إنجاز الأعمال المصرفية والتأكد من أن هذه الإدارة قد خصصت رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر.

كما ينبغي على المشرفين تحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر والاعتراف بها بكافة أشكالها، بما في ذلك مخاطر التركزات، التوريق، المخاطر خارج الميزانية العمومية².

وطبقاً لبازل 2 فهناك أربعة مبادئ رئيسية يمكن من خلالها توافر متطلبات المراجعة والإشراف وهي:

- 1- أن يكون لدى المصرف إجراءات لتقييم مدى كفاية رأس المال مقارنة بحجم المخاطر مع ضرورة وجود استراتيجيات للحفاظ على مستويات رأس المال.
- 2- يجب على المشرفين مراجعة وتقييم الأسس الداخلية لدى المصرف فيما يتعلق باستراتيجيات كفاية رأس المال³.
- 3- على المصارف أن تحتفظ بنسب رأس مال تزيد على الحد الأدنى المقرر وأن يكون لدى السلطات الرقابية الحق في الطلب من المصارف الاحتفاظ برأس مال يزيد على الحدود الدنيا المقررة.

¹ التقرير السنوي، البيانات المالية الموحدة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، سورية، 2014، ص 73.

² Basel Committee on Banking Supervision, (2009), **Proposed enhancements to the Basel II framework, bank for international settlement, p 12.**

³a Swiss non-operating association, (2003), , **BASEL II:A Worldwide Challenge for the Banking Business, KPMG International ,Swiss , p 7**

4- على السلطات الرقابية التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المقرر لمواجهة مخاطر المصرف وأن تطلب من المصرف إجراءات تصحيحية فورية إذا لم يتم الاحتفاظ برأس مال كافٍ¹.

ثالثاً: الدعامة الثالثة انضباط السوق²:

يستند انضباط السوق على متطلبات الإفصاح لدى المصارف، وهي الكشف عن المعلومات التي يجب أن تتسم بالمصادقية، والتي يحتاج إليها مستخدمو هذه المعلومات من أجل عمليات التقييم الصحيحة للمخاطر، وهذا يعني زيادة درجة إفصاح المصرف عن هيكل رأس المال ونوعية وبنية المخاطر وسياسته المحاسبية لتقييم أصوله والتزاماته، فالإفصاح الفعال ضروري للتأكد من أن المشاركين في السوق يستطيعون فهم وضع مخاطر المصرف وكفاية رأس المال، ويتم إجراء الإفصاحات عادةً بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي³.

على أن يتضمن الإفصاح البيانات التالية:

المخاطر، وكفاية رأس المال، وطرق حساب متطلبات كفاية رأس المال، وجميع المعلومات التي يمكن أن تؤثر في قرار مستخدم هذه المعلومات⁴.

و بذلك فإن اتفاقية بازل 2 بدعائمها الثلاث لها انعكاسات مهمة على رسملة المصارف وإداراتها ونظم عملها، ويتوقف نجاحها على مدى الإمكانيات المتوفرة والسلطات الرقابية وإدارة المصرف في تحقيق الأهداف المرجوة، والتي تتمثل أساساً بتوفير المتطلبات الدنيا لرأس المال ومراقبة وقياس المخاطر المصرفية، والشفافية والإفصاح في السوق.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف بين بازل 1 وبازل 2:

1- الاختلافات الخاصة باحتساب كفاية رأس المال وهي كما يلي⁵:

¹ Cho ,young bong , 2013, Why do countries implement Basel II (An analysis of the global diffusion of Basel II implementation), A thesis submitted to the Department of International Relations for the degree of Doctor of Philosophy ,London School of Economics and Political Science, London , p 35.

² رهيف، بلسم، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 407.

³ Hennie van Greuning , Sonja Brajovic Bratanovic, (2009), **Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management**, previous sourc ,p 145.

⁴ Shelagh ,Heffernan,(2005), **modern banking**, John Wiley & Sons Ltd, England, p 203.

⁵ موقع بنك التسويات الدولية

<http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/ii.html>

- أ- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تغييراً جذرياً.
- ب- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية.
- ت- إضافة نوع جديد من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية ومطالبة المصارف بالاحتفاظ برأس مال لمواجهةها.
- 2- إضافة بنود تتعلق بدور الهيئات الرقابة على المصارف في مراقبة كفاية رأس المال وأساليب إدارة المخاطر وقياسها، والقيام بالتوجيهات الضرورية في رفع نسبة كفاية رأس المال عند حدوث ظروف جديدة.
- 3- إضافة ركيزة أساسية تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، وذلك بإتاحة المزيد من المعلومات المتعلقة بمدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر وأساليب إدارتها وقياسها.
- 4- طبقت بازل 1 على المصارف فقط، بينما طبقت بازل 2 على الشركات المالية والمصرفية القابضة التي تضم ميزانيات الشركات التابعة لها إضافة إلى شمول بازل 2 لشركات الاستثمار والتأمين والتي تقوم بمهمة قبول الودائع أو فتح الائتمان¹.
- المطلب الرابع: تأثير اتفاق بازل 2 في النظام المصرفي الدولي:**
- أولاً: إيجابيات اتفاق بازل 2²:**

1. أصبح هناك توافق أفضل بين رأس المال التنظيمي (الأساسي) ، وحجم المخاطر لدى المصرف.
2. إدارة فضلى لرأس المال.
3. اعتراف أكبر بالضمان كأسلوب للتقليل من المخاطر.
4. تخفيض متطلبات رأس المال لمحفظه القروض التي تتضمن أفضل العملاء وتنصف بالتنوع.
5. منذ البدء بتطبيق بازل 2 عام 1988 وتعديلاته المتتالية، ارتفعت نسب كفاية رأس المال في معظم المصارف الدولية (في دول المجموعة العشر من 9.3% عام 1988 إلى 11.2% عام 1996) مما زاد الاستقرار والثقة في النظام المصرفي³.

ثانياً: سلبيات اتفاق بازل 2¹:

¹ كاظم، حسين، داغر منذر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 167-196، ص 187.

² كراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

³ أبوكمال، ميرفت، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2 "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص 38.

1- إن اعتماد المصارف في تصنيف مخاطرها الائتمانية على وكالات تصنيف الائتمان الدولية الخارجية غير سليم لعدم وجود جهة رقابية دولية لتدقيق أعمال الوكالات، إضافة إلى عن احتمالية وجود تضارب في المصالح مما يضر بعملية التصنيف.

2- إن قيام المصارف ذاتها بتصنيف وتحديد مخاطرها قد يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر الحقيقية لديها.

3- صعوبة تطبيق بازل 2 على المصارف الصغيرة، حيث سيطبق المعيار على كافة المصارف بغض النظر عن حجمها وإمكاناتها المالية.

4- يواجه التنفيذ الفعال لبازل 2 في الدول النامية عدداً من العقبات، لعل أهمها أن تكون السلطات الإشرافية مستقلة تماماً، بالإضافة إلى صعوبة وجود الكفاءات².

مما سبق نجد أن اتفاق بازل 2 قد أعطى نظرة أكثر شمولية للمخاطر، حيث استند بذلك على القواعد والمبادئ والأوامر، والدعامة الأولى المتمثلة بكفاية رأس المال شملت مجموعة القواعد التي يجب الالتزام بها لحساب نسبة كفاية رأس المال، في حين أن الدعامة الثانية المراجعة والإشراف انطوت على تقديم مبادئ يجب الاسترشاد بها، أما الدعامة الثالثة فتمثلت بالزام المصارف بنشر بياناتها في السوق. وهكذا فإن بازل 2 ليس مجرد إعادة النظر في الاتفاق السابق لكفاية رأس المال بقدر ما هو تبني نظرة جديدة في قياس المخاطر وإدارتها.

ولكن بالرغم من أهمية هذه الاتفاقية غير أن ذلك لم يمنع من حدوث الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2007 والتي عرضت المصارف إلى سلسلة من الانهيارات والخسائر الكبيرة، وهو ما دفع إلى إجراء التعديلات عليها وظهور اتفاقية بازل 3.

¹ كاظم، حسين، داغر منذر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2، مرجع سبق ذكره، ص 187.

² MARIO , TONVERONACHI, (2009), **Implications of Basel II for financial stability. Clouds are darker for developing countries**, PSL Quarterly Review, vol. 62 nn, Italy, pp 121-146, p 141.

المبحث الثالث

المعيار الجديد لكفاية رأس المال وفق اتفاق بازل 3

تمهيد:

نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008 أعادت لجنة بازل دراسة مقررات لجنة بازل 2 ، وذلك لإعادة تنظيمها وتعديلها لتغطية العوامل التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية، فخرجت لجنة بازل بمقررات جديدة أطلق عليها بازل 3، لم تلغ اتفاقية بازل 3 اتفاقية بازل 2 ، ولكنها عدلت نسبة كفاية رأس المال، وأضافت بعض المعايير الجديدة كنسبة السيولة.

المطلب الأول اتفاق بازل 3 لكفاية رأس المال:

اعتمدت رسمياً اتفاقية بازل 3 والمتعلقة بالمتطلبات الجديدة لكفاية رأس المال والسيولة ونُشرت بتاريخ : 16 كانون الأول 2010 ، على أن تدخل حيز الإلزام بالتطبيق رسمياً في أول كانون الثاني 2013 ، وخلال أجل يمتد إلى 2019 ، ومع وضع محطتين للمراجعة خلال عامي 2013 و 2015¹.

أولاً: بنود الاتفاق الجديد:

يتكون اتفاق بازل 3 من خمسة محاور وهي:

المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال المصرف، وجعل مفهوم رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) مقتصرًا على رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها من جهة، مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند (الشريحة الثانية) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أيّة مطلوبات للغير على المصرف. وأسقطت (بازل 3) كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة بالاتفاقات السابقة².

¹ Basel Committee on Banking Supervision, April 2012, Progress report on Basel III implementation , a Revised Framework. www.bis.com , p 14

² معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، إضاءات مالية ومصرفية، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، 2012، ص 3.

المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين، وتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية نتيجة تقلبات أسعارها في السوق. من خلال فرض متطلبات رسمة إضافية للمخاطر التي تم ذكرها.

المحور الثالث: أدخلت لجنة بازل نسبة جديدة، وهي الرافعة المالية *Leverage Ratio*، والتي تُحسب بنسبة إجمالي المخاطر (داخل وخارج الميزانية) إلى رأس المال بالمفهوم الضيق الذي ورد في المحور الأول¹. أو من خلال القانون التالي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{أجمالي الديون}} \leq 3\%$$

المحور الرابع: يهدف إلى حث المصارف على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها قيماً كاملاً بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنتشط المصارف نشاطاً كبيراً فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي وتراجع نشاط الإقراض، فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود.

ويفرض المقترح الجديد "بازل 3" على المصارف من جهة، تكوين مؤونات للمخاطر المتوقعة، وذلك أثناء السنوات الجيدة أي في أوقات الازدهار تحسباً لسنوات الركود عندما تتدهور نوعية القروض، كما يفرض من جهة أخرى تكوين منطقة عازلة إضافية إلى رأس المال من خلال زيادة الاحتياطيات وعدم توزيع الأرباح.

المحور الخامس²: ينص على معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف نظراً لأهميتها في القطاع المصرفي خاصة بعد حدوث الأزمة العالمية، حيث تم وضع نسبتين للسيولة النسبة الأولى في الأجل القصير، والثانية في الأجل المتوسط والطويل، وتحسب كما يلي:

الأولى: خاصة بالمدى القصير ويطلق عليها "نسبة تغطية السيولة *LCR*"، وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة والتي يحتفظ بها المصرف إلى (30 يوماً) من التدفقات النقدية لديه، وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي احتياجاته من السيولة ذاتياً في حالة حدوث أي أزمة طارئة.

نسبة تغطية السيولة³ = (نسبة الأصول مرتفعة السيولة / صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوماً) ≤ 100%

¹ جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، متاح في تاريخ الإطلاع 2016/8/16 <http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088>

² كوكش، فلاح، أثر إتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012، ص1.

³ Szalai, Péter, (2012), Basel III challenges, KPMG Advisory Ltd, p 14.

الثانية: لقياس السيولة البنوية أو الهيكلية في المدى المتوسط والطويل وتسمى بـ "نسبة صافي التمويل المستقر NSFR"، والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

نسبة صافي التمويل المستقر = (نسبة مصادر التمويل لدى المصرف / استخدامات هذه المصادر) \leq 100%.

ثانياً: الإصلاحات الواردة في اتفاق بازل 3:

- 1- تعديل مكونات رأس المال التنظيمي (الأساسي) لتشمل أدوات أكثر استقراراً وتقسيم إلى ما يلي¹:
 - الشريحة الأولى (Common Equity Tier 1): حيث ألزمت اتفاقية بازل 3 المصارف بالاحتفاظ بقدر من (رأس المال الأساسي) ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة على النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2 .
 - الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1): تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية، ويعادل 2.5% من الأصول، أي على المصارف زيادة رأس المال الأساسي الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاثة أضعاف ليلعب نسبة 7% .
 - الشريحة الثانية (Tier 2): وتمثل رأس المال المساند، وتسمى بالأموال الخاصة المكتملة، وتضم الصكوك الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير الإدراج في الشريحة الثانية (وهي غير مدرجة في رأس مال الشريحة الأولى)، علاوة إصدار الأسهم، احتياطات إعادة التقييم ومخصصات خسائر الديون، ومخصصات خسائر القروض المحتفظ بها مقابل خسائر مستقبلية غير محددة حالياً².
 - رأس المال الإضافي: احتفاظ المصارف بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي.
 - رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6%.
 - قامت اتفاقية بازل 3 بعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال .
- وسنوضح من خلال الجدول رقم (2,3) متطلبات رأس المال بين بازل 2 وبازل 3

¹ معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت، 2012، ص 3.

² Basel Committee on Banking Supervision, (June 2011), Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for international settlements, p27.

الجدول رقم (2,3) متطلبات رأس المال

السلامة الاحترازية الإضافية	متطلبات رأس المال						
	رأس المال الإضافي	رأس المال الإجمالي	رأس المال الأساسي	رأس المال العادي	النسبة	النسبة	النسبة
المدى	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الإضافية	النسبة الدنيا
		%8		%4			%2
%2.5-0	%10.5	%8	%8.5	%6	%7	%2.5	%4.5

المصدر¹.

وخلاصة القول: إن الاتفاقية الجديدة تُلزم المصارف برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) من 2% إلى 4.5% ابتداءً من أول كانون الثاني 2015، كما تُلزمها بإضافة هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية لتدعيم أو الحفاظ على رأس المال يتزايد تدريجياً ليصل المجموع بحلول الأول من كانون الثاني 2019 إلى 7%، هذا بالإضافة إلى هامش آخر بين 0 و 2.5%، لاستخدامه في مواجهة الأزمات المختلفة المحتملة مستقبلاً، مع إلغاء ما يسمى بالشريحة الثالثة التي كانت سابقاً².

2- إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في المصارف.

3- أضافت بازل 3 معياراً جديداً وهو الرافعة المالية.

وبذلك نجد أن الأزمة المالية العالمية قد دفعت المصرفيين للتفكير جدياً في زيادة نسبة رأس المال لدى المصارف، ورسخت اتفاقية بازل 3 ذلك حيث نصت على قيام المصارف برفع نسبة رأس المال الأساسي مع الالتزام بالاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة إلى جهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

وكذلك تخصيص رأس مال لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية بما يحقق بذلك الحماية للقطاع المصرفي في أثناء الأزمات، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بإدارة ومراقبة مخاطر السيولة.

المطلب الثاني: مراحل التحول إلى النظام الجديد:

سنوضح مراحل التحول إلى النظام الجديد من عام 2013 إلى 2019 في الجدول رقم (2,4) كما يلي:

¹ Caruana, J, (2010), Basel III: towards a safer financial system, Bank for international settlements, P7

² ناصر، سليمان، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، 2014، ص ص 39-60، ص 47.

جدول رقم (2,4) مراحل التحول إلى بازل 3

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين
%2.5	%1.875	%1.25	%0.625				رأس مال التحوط
%7	%6.375	%5.75	%5.125	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال
%10.5	%9.875	%9.25	%8.625	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

Source: Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems¹.

المطلب الثالث: الاختلافات بين بازل 1 و 2 و 3:

سنورد الاختلافات بين بازل 1 وبازل 2 وبازل 3 في الجدول رقم (2,5) كما يلي:

¹ Basel Committee on Banking Supervision, (June 2011), Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for international settlements, p 69

الجدول رقم (2,5) الاختلافات بين بازل 1 و 2 و 3

بازل 3	بازل 2	بازل 1	
2010 ومدة التطبيق إلى 2019	1999 - 2007	تموز 1988	تاريخ الإصدار
13%	8% لم تتغير	8%	نسبة كفاية رأس المال
تم إضافة رأس مال التحوط من أجل مخاطر الدورات الاقتصادية	لم يتغير	رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) كما حدد في اتفاقية 1988 وبعده تم إضافة قروض مساندة لأجل سنتين) في تعديلات 1996.	رأس المال
لم تتغير	تم تغييرها جذريا وفقا لمقترحات 2001 حيث وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان: - المنهج المعياري. - المنهج المرتكز على التقييم الداخلي.	تم اقتراحها في اتفاقية 1988 وتتراوح مخاطر الائتمان بين 0% إلى 100%	مخاطر الائتمان
لم تتغير	لم تتغير	ظهر في تعديلات 1996	مخاطر السوق
لم تتغير	تم إصداره في مقترحات 2001 وذلك لمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تتجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تتجم عن أحداث خارجية.	لم يدرج	مخاطر التشغيل
أضافت بازل 3 مخاطر السيولة، ووضعت بذلك نسبتي نسبة للأجل القصير، نسبة للأجل المتوسط أو الطويل.	لم يدرج	لم يدرج	مخاطر السيولة
تم إدخال نسب الرفع المالي لتحسين مرونة النظام المالي	لم يدرج	لم يدرج	الرفع المالي
لم تتغير	تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية.	لم يدرج	عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي)
لم تتغير	تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يركز على تعزيز درجة الشفافية وعمليات الإفصاح.	لم يدرج	انضباط السوق

المصدر من إعداد الباحثة بناء على عدد من المصادر¹

¹ - (1) Basel Committee on Banking Supervision Basel II, June 2004, International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework.

(2) <http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/ii.html>

المطلب الرابع: الآثار المتوقعة لاتفاق بازل 3:

- 1- إن التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل المصارف تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالافتتاح من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلاً، وعليه ستخفيض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة أسهم المصرف في الأسواق المالية. ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم مصدراً مرغوباً فيه من قبل المستثمرين إذا كان المصرف لا يحقق أرباحاً، أولاً يوزعها¹.
- 2- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل المصارف تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، وهذا يعني انخفاض توظيفها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل سيجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون وضعها الائتماني جيداً.
- 3- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في المصارف، مما يؤثر سلباً في ربحيتها، ويؤثر بعدها في عمليات التمويل، كما ستسعى المصارف إلى تعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، ومن ثم سيبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية².
ومن خلال العرض السابق نستطيع أن نلخص المراحل التي مرت بها نسبة قياس كفاية رأس المال في الشكل رقم (2,2):

¹ KPMG International (2010), Basel 3 Pressure is Building, KPMG International Cooperative financial service, Swiss, p 6.

² نجار حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، 285. ص ص 273-298.

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الودائع

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الأصول

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الأصول ذات المخاطرة

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الأصول ذات المخاطرة مع تحديد درجة المخاطرة

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال الشريحة 2+1) / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية

نسبة كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال الشريحة (3+2+1) / (الأصول مرجحة بأوزان المخاطرة + مخاطر السوق *12.5)

نسبة كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / (مخاطر التشغيل + مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) ≤ 8%

نسبة كفاية رأس المال = إجمالي رأس المال / (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل + مخاطر السيولة)

الشكل رقم (2,2) مراحل تطور نسبة كفاية رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة.

وبذلك يلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال لاتزال تشهد تبدلات وتطورات متلاحقة نظراً للظروف والأزمات المالية المتتالية، فقد أثبتت الأزمات المالية والمصرفية أن أي حدوث لمشكلة داخل النظام المصرفي أو المالي في أنحاء العالم، ستتوسع، وتلحق الضرر بالعديد من الدول، نظراً لاتجاه الدول المتزايد نحو العولمة والتحرر المالي، والذي أدى إلى التزايد الملحوظ في أنواع المخاطر، ومن ثم فإن الملجأ الآمن للحماية من المخاطر هو وجود رأس المال الكافي والذي يعد الأداة المناسبة لقياس ملاءة المصرف وقدرته على مواجهة الخسائر التي قد تحدث في المستقبل.

وقد أدت مقررات لجنة بازل دوراً مهماً فيما يتعلق بتوفير السلامة للمؤسسات المالية والمصرفية وذلك بتطبيق توجيهاتها المتعلقة بمتطلبات كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، ذلك أن اتفاقية بازل 1 ركزت بصفة أساسية على الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال مع التركيز على المخاطر الائتمانية، ثم أضافت وفق تعديلات 1996 مخاطر السوق، في حين جاءت اتفاقية بازل 2 لتكون أعم وأشمل بإضافة مخاطر التشغيل إلى نسبة كفاية رأس المال وإحداث تغييرات جذرية بقياس المخاطر الائتمانية وأوزان الترحيح الخاصة بها، أما مقترحات بازل 3 فجاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي، ورفع أدائه في مواجهة المخاطر المصرفية والأزمات، فقد قامت بزيادة نسبة كفاية رأس المال، وإضافة مخاطر السيولة إلى النسبة في محاولة منها لإعادة ضبط أداء المصارف والحد من الاندفاع نحو الاستثمارات الخطرة. وبذلك نجد تعدد واستمرار التغييرات والتطورات التي تطرأ على نسبة كفاية رأس المال المصرفي لما لها من أثر مهم فعال في المصرف.

الفصل الثالث

أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية

مقدمة:

بذلت سورية جهوداً حثيثة من أجل إصلاح وتطوير القطاع المصرفي فيها، ففي ظل الإصلاحات الاقتصادية والقوانين الجديدة التي طرحتها، صدر القانون رقم 28 لعام 2001 والذي أقر بتأسيس مصارف خاصة في سورية، كما أعقبه صدور القانون رقم 23 لعام 2002 الخاص بإعادة إحياء دور مجلس النقد والتسليف بعد أن تعطل عمله لسنوات طويلة، وأناط القانون بمجلس النقد والتسليف مهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في سورية، مما شكل أحد التغييرات الرئيسية في النظام المالي والمصرفي، وبذلك دخلت سورية في مرحلة جديدة من التطور المصرفي، ومع صدور المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006 الخاص بإنشاء سوق دمشق للأوراق المالية اتسمت المرحلة المصرفية بمزيد من التحرير الداخلي والانفتاح على الخارج، وتنشيط حركة السوق وازدياد المنافسة، وعلى الرغم من حداثة القطاع المصرفي، وحداثة دخول المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية غير أن ذلك لم يمنع سلطة النقد والتسليف من تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بكفاية رأس المال المصرفي، فقد ألزمت المصارف في سورية أن يكون الحد الأدنى لكفاية رأس المال المصرفي 8% وهو يتوافق مع المعيار الدولي بازل 2.

ومن خلال هذا الفصل سنتناول ثلاثة مباحث رئيسية وهي: المبحث الأول: ويناقد القواعد الاحترازية المطبقة في الجمهورية العربية السورية والمتعلقة بكفاية رأس المال المصرفي، وسيناقد المبحث الثاني التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة لكل مصرف على حدة، وسيتم تخصيص المبحث الثالث لاختبار فرضيات الدراسة من خلال تطبيق نموذج من نماذج البيانات الزمنية المقطعية على المصارف مجتمعة.

المبحث الأول

القواعد الاحترافية المطبقة في الجمهورية العربية السورية

في ظل الجهود المبذولة من قبل مجلس النقد والتسليف للالتزام بالقواعد والمبادئ الصادرة عن لجنة بازل المصرفية، ومن أجل اتساق النشاط المالي في سورية مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية قام مجلس النقد والتسليف بإصدار مجموعة من القرارات، أو بإدخال بعض التعديلات على القرارات السابقة التي تهدف إلى حماية المنظومة المصرفية في سورية على كافة الأصعدة، وأهم هذه القرارات فيما يتعلق بكفاية رأس المال:

المطلب الأول: القرارات المتعلقة بكفاية رأس المال:

أولاً: القرارات المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال المصرفي في سورية:

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 ، والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن الحد الأدنى لرأس المال للمصارف التجارية العاملة في الجمهورية العربية السورية؛ ليصبح 10 مليارات ليرة سورية بدلاً من مليار ونصف ليرة سورية، كما يقضي هذا القانون بتعديل المادة الرابعة من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 ، والتي تحدد رأس المال المصرف الإسلامي المصرح به في صك الترخيص على ألا يقل عن 15 مليار ليرة سورية موزع على أسهم اسمية، بدلاً من خمسة مليارات ليرة سورية.

وقد منحت المصارف المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتسوية أوضاعها بزيادة رأس المال إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمس سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013 ، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم /13 م.و تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المدة لتصبح ست سنوات، وسنوضح بالجدول رقم (3,1) تطور المدد الزمنية الممنوحة للمصارف التجارية لرفع الحد الأدنى لرأس مالها المصرفي:

الجدول رقم (3,1) تطور المدد الزمنية الممنوحة للمصارف التجارية لرفع الحد الأدنى لرأس المال

المصرفي

القانون رقم 28 لعام (2001)	القانون رقم 3 (2010)	المرسوم التشريعي رقم 63 لعام (2013)	قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم/13 م.و.عام (2015)
1.5 مليار ليرة سورية	10 مليار ليرة سورية	10 مليار ليرة سورية	10 مليار ليرة سورية
-	3 سنوات	تم تمديد المدة لتصبح 5 سنوات	تم تمديد المدة لتصبح 6 سنوات

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانياً: القرارات المتعلقة باحتساب نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية:

• قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253 / م ن / 4) تاريخ 2007/1/24 يهدف القرار إلى الالتزام بمقررات بازل للرقابة المصرفية الخاصة بكفاية رأس المال وتضمن نسبة كفاية رأس المال بمخاطر السوق انسجماً مع مقررات بازل 2 الصادرة في حزيران 2006 المتعلقة بكفاية الأموال الخاصة للمصارف. وقد ألزم القرار المصارف العاملة في سورية ألا تقل نسبة الملاءة لديها في أي وقت كان عن 8%، بالإضافة إلى وضع تعريف للمخاطر، ووضع النماذج الضرورية الخاصة لاحتساب نسبة كفاية رأس المال.

ويتم قياس المخاطر عند احتساب كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف في سورية ذات الصلة، والتي تستند في مضمونها إلى تعليمات ومقررات لجنة بازل، وبشكل عام يتم قياس هذه المخاطر وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي مع مراعاة تعليمات المجلس، حيث يتم قياس مخاطر الائتمان وفقاً للتصنيف الائتماني إن وجد ووفقاً لأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات المجلس وذلك بعد طرح المؤنات والضمانات المقبولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق، فيتم أخذ قيمة مراكز القطع الأجنبي التشغيلية المحمولة وذلك بعد تثقيلها بأوزان التثقيل المشار إليها في تعليمات المجلس، وأخيراً يتم قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم أخذ متوسط ثلاث سنوات لصافي إيراد المصرف من الفوائد والعمولات، ومن ثم تثقيل الناتج بأوزان التثقيل المذكورة في تعليمات المجلس.

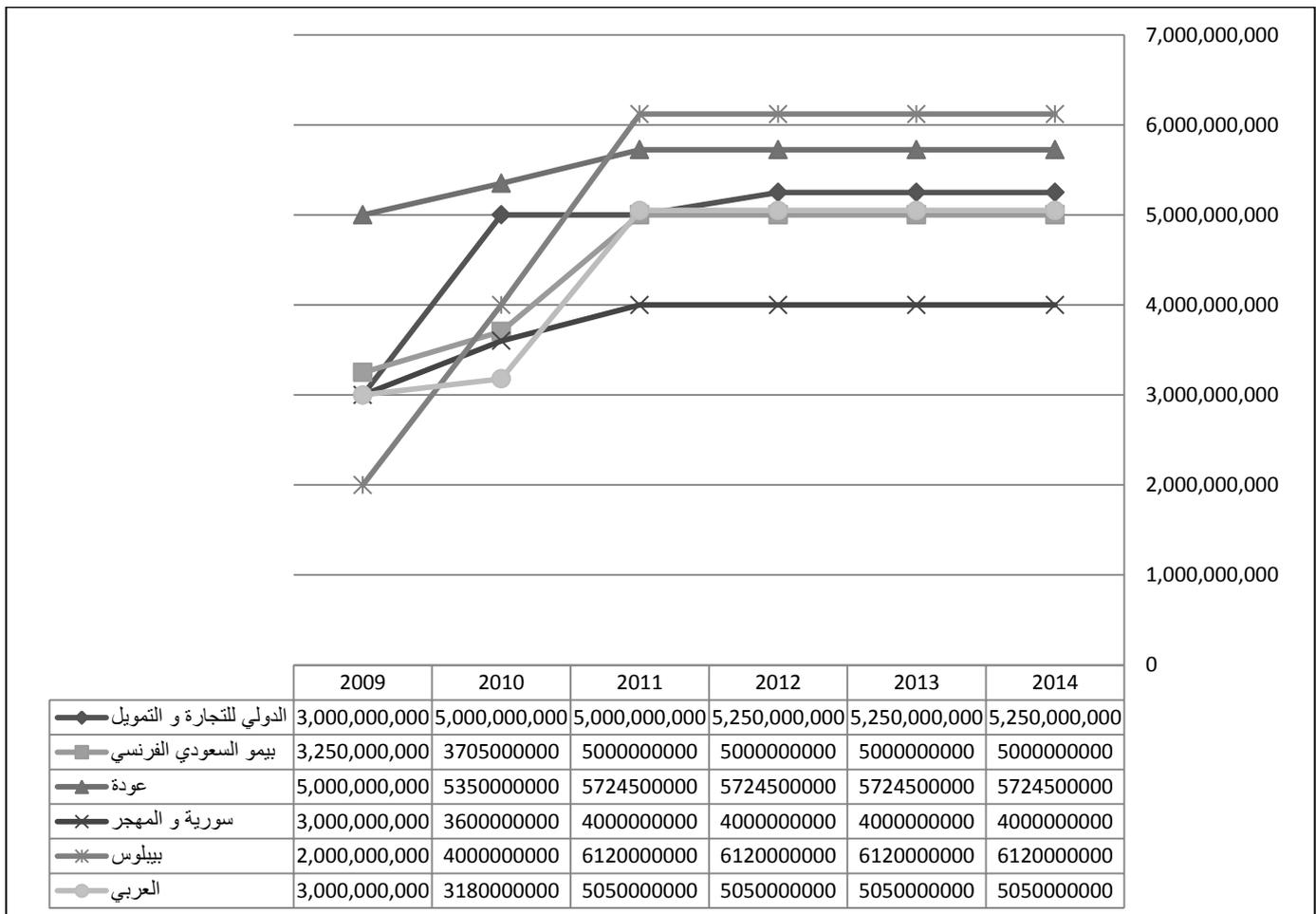
• صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1088 / م ن / ب 4) تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362 / م ن / ب 1) تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253 / م ن / ب 4) لعام 2007 وذلك ابتداءً من البيانات الموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2013. والجدير بالذكر هنا إلى أنه أظهرت التقارير المالية لمصارف عينة البحث لعامي 2013-2014 التزام المصارف عينة البحث بإدراج فروقات تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال

المطلب الثاني: مدى التزام مصارف عينة البحث بالقرارات المفروضة من قبل مجلس النقد والتسليف:

أولاً: رأس المال المدفوع في المصارف التجارية الخاصة عينة البحث:

لم تلتزم المصارف في سورية برفع رأس مالها المصرفي إلى 10 مليارات وفق القرارات التي تم عرضها سابقاً، وهذا ما دفع إلى تمديد المدة الممنوحة للمصارف.

يوضح الشكل رقم (3,1) رأس المال المدفوع في المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة البحث ونلاحظ التزام المصارف في عام 2010 برفع رأس مالها المصرفي التزاماً بالقانون الصادر، غير أنها لم تلتزم برفع رأس مالها المصرفي إلى 10 مليارات خلال فترة الدراسة، وتعود أسباب عدم قدرة المصارف على رفع رأس مالها المصرفي بشكل رئيس إلى الأزمة الحالية، وقد وجدت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بأن السبب الأساسي يعود إلى انخفاض حجم السيولة، وبذلك سعت إلى تقديم اقتراحات إلى سلطة النقد لمعالجة مشكلة نقص السيولة لدى المستثمرين، وبذلك تم طلب تمديد المدة الممنوحة للمصارف لزيادة رأس مالها، بالإضافة إلى جدولة عمليات زيادة رؤوس الأموال خلال السنة المالية وفق جدول زمني، ويراعى فيه ترك فاصل بين كل زيادة وأخرى وزيادة عدد أيام الاكتتاب.¹



الشكل رقم (3,1) رأس المال المدفوع خلال الفترة الزمنية (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى البيانات المالية للمصارف والمنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية بالاعتماد على برنامج EXEL.²

¹ <https://sy.aliqtisadi.com/5846>

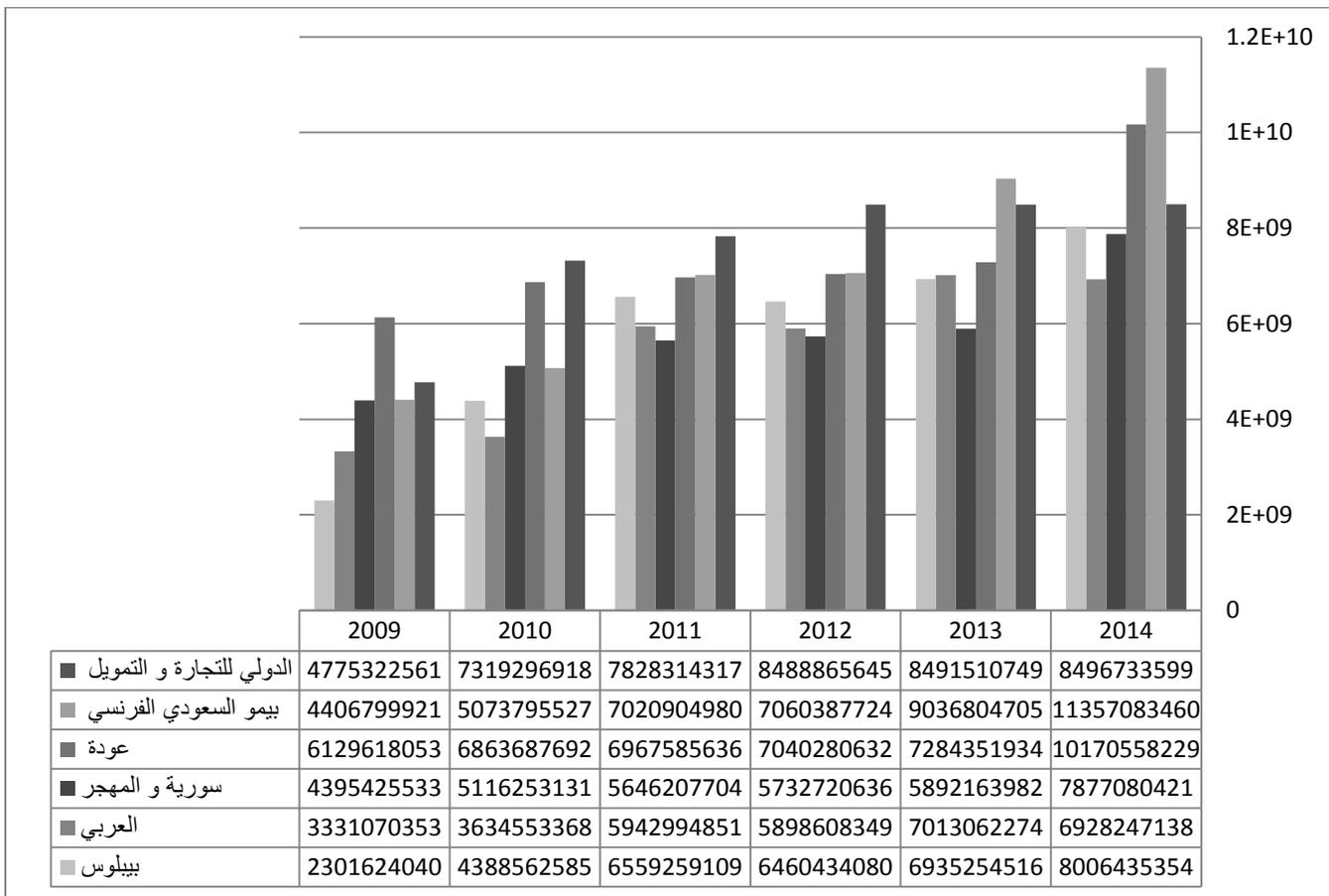
² www.dse.sy

ثانياً: نسب كفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة:

1- حقوق الملكية / الودائع:

بداية لابد من دراسة تطور كل من بنود النسبة كل على حدة في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (2009-2014):

- تطور حقوق الملكية في المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة: ارتفع بند حقوق الملكية ويعود سبب ذلك بشكل رئيس إلى التزام مصارف عينة الدراسة بالقانون رقم 3 لعام 2010 القاضي برفع رأس المال تدريجياً، ويوضح الشكل رقم (3,2) تطور حقوق الملكية في مصارف عينة الدراسة:



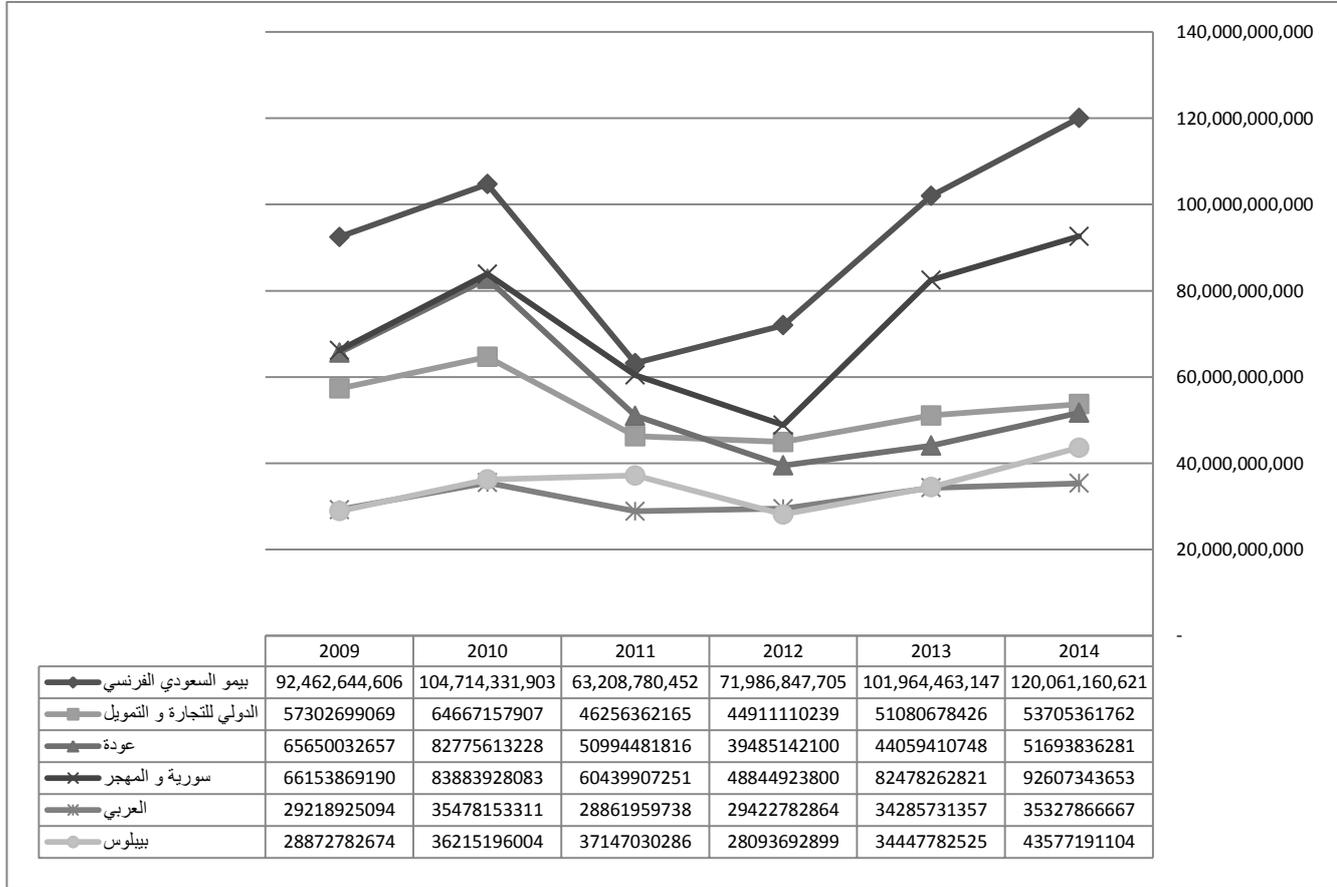
الشكل رقم (3,2) تطور حقوق الملكية خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ميزانيات المصارف المنشورة في بورصة دمشق للأوراق المالية.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3,2) أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي قد حقق أعلى قيمة لحقوق الملكية في 2014، يليه مصرف عودة، في حين أن مصرف بيبيلوس قد حقق أعلى معدل نمو لحقوق الملكية في 2014 حيث بلغ 40%، يليه مصرف بيمو السعودي الفرنسي بنسبة 26%.

• تطور الودائع في المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة:

يوضح الشكل رقم (3,3) تطور الودائع للمصارف عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (2009-2014):



الشكل رقم (3,3) تطور الودائع خلال الفترة (2014-2009)

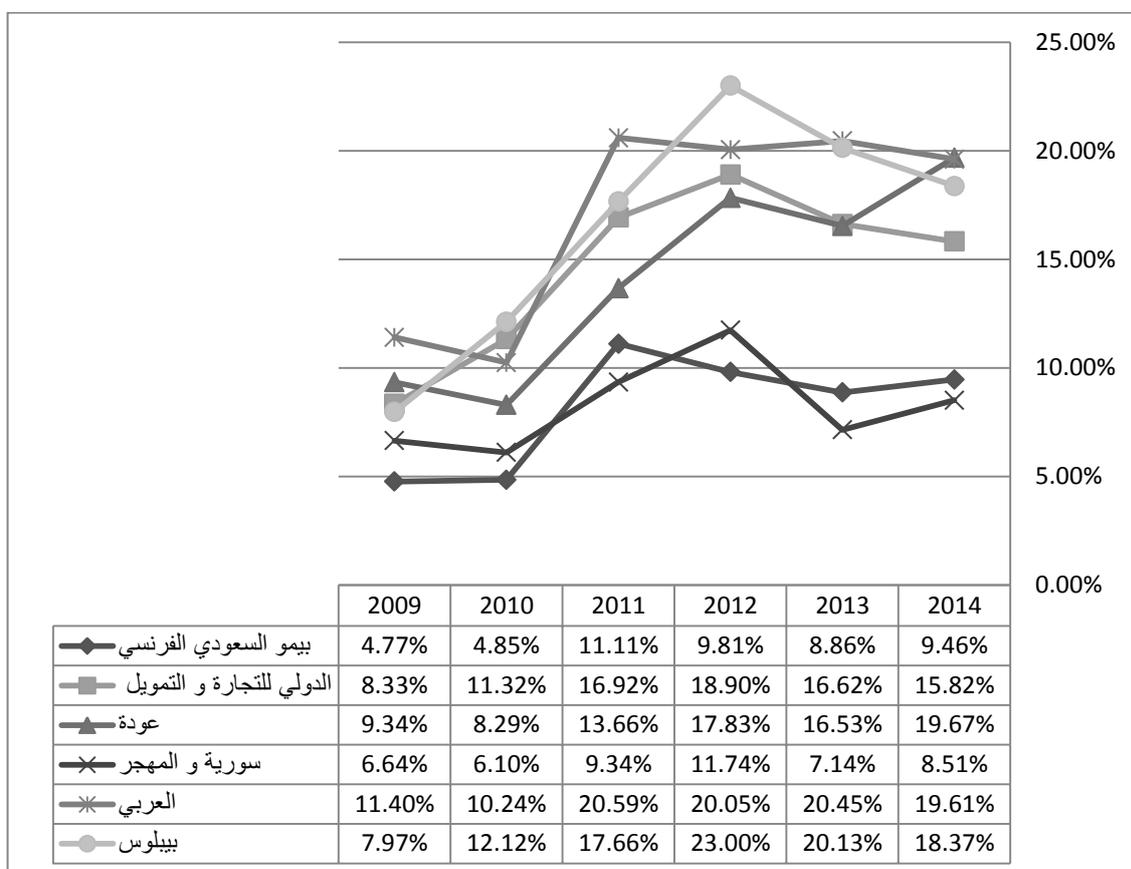
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات ميزانيات مصارف الدراسة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3,3) أن مصرف بيمو السعودي الفرنسي قد حقق أعلى قيمة للودائع ويعود سبب ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع ودائع العملاء لديه حيث بلغت (118,170,199,491) في 2014، يليه مصرف سورية والمهجر.

حقق مصرف بيبيلوس أعلى معدل نمو للودائع في 2014 وبلغ معدل نمو الودائع لديه (26.50%) يليه مصرف بيمو السعودي الفرنسي بمعدل (17.75%)، في حين أن أقل معدل نمو للودائع في عام 2014 كان لمصرف العربي بمعدل (3%)، يليه الدولي للتجارة والتمويل بمعدل (5%).

¹ www.dse.sy

بعد دراسة تطور مكونات النسبة كل على حدة، سندرس تطور (حقوق الملكية/ الودائع) في الشكل رقم (3,4):



الشكل رقم (3,4) تطور نسبة (حقوق الملكية / الودائع) خلال الفترة (2014-2009)

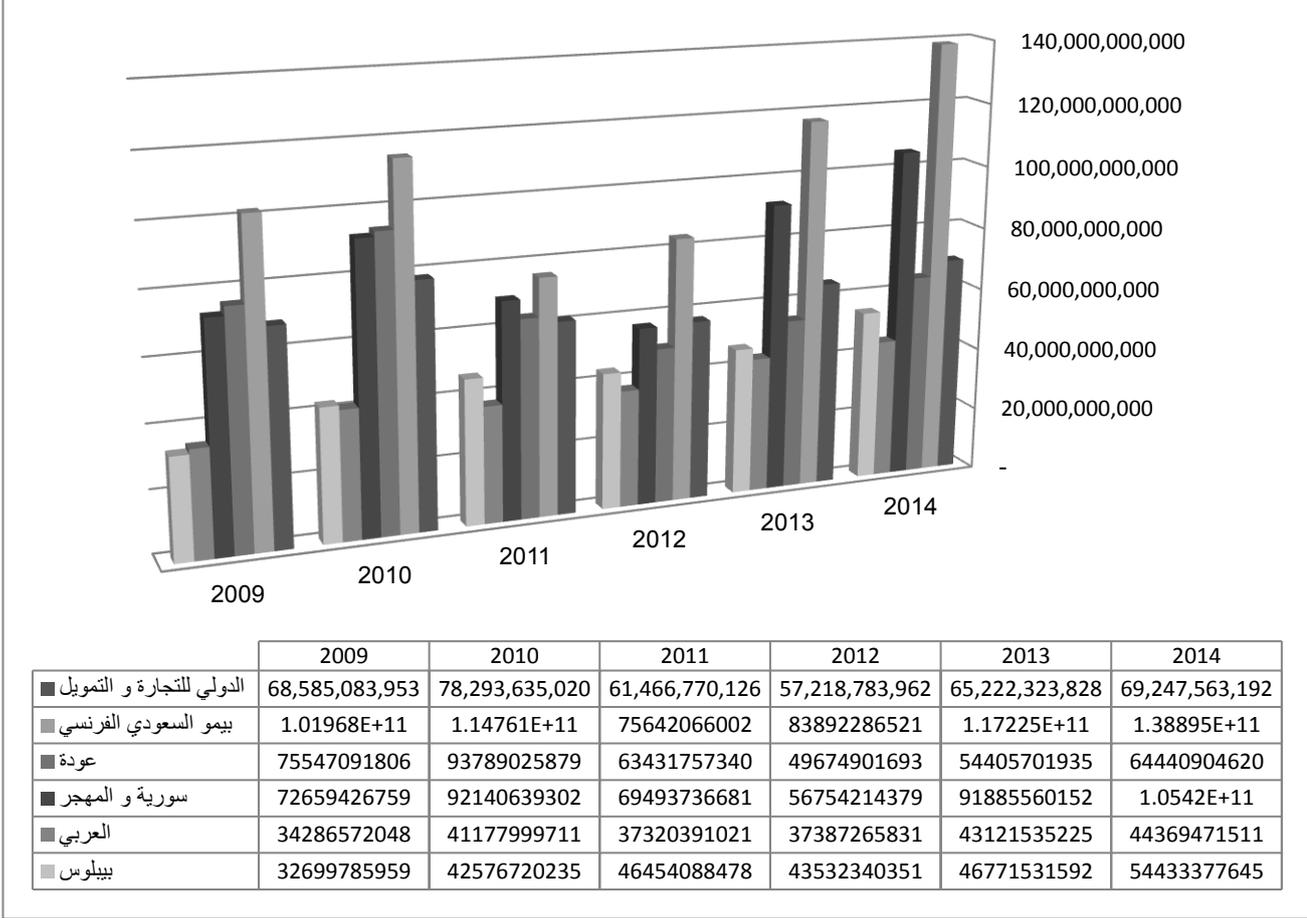
المصدر: من إعداد الباحثة بناء على البيانات المالية للمصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

تستخدم هذه النسبة في الوقوف على مدى اعتماد المصرف على رأس ماله كمصدر من مصادر التمويل الذي يحصل عليها، ومن خلال الشكل رقم (3,4) نلاحظ ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى الودائع في مصارف عينة البحث خلال سنوات الأزمة ويعود سبب ذلك إلى تراجع حجم الودائع، والذي لم يستمر طويلاً ليعاود بالهبوط في 2013 و 2014، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع حجم الودائع في مصارف عينة البحث، وبما أن هذه النسبة تقيس مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رأسماله فإن مصرف عودة كان الأكفأ بذلك حيث بلغت النسبة في 2014 مقدار (19.67%) يليه المصرف العربي (19.61%)، في حين أن مصرفي سورية والمهجر وبيمو السعودي الفرنسي، قد حققا أقل نسبة (8.51%، 9.46%) على التوالي.

¹ www.dse.sy

2- حقوق الملكية / الموجودات:

بدايةً وليتم دراسة تطور نسبة حقوق الملكية / الموجودات، فإنه لا بد من دراسة تطور الموجودات في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة، كما يلي في الشكل رقم (3,5):

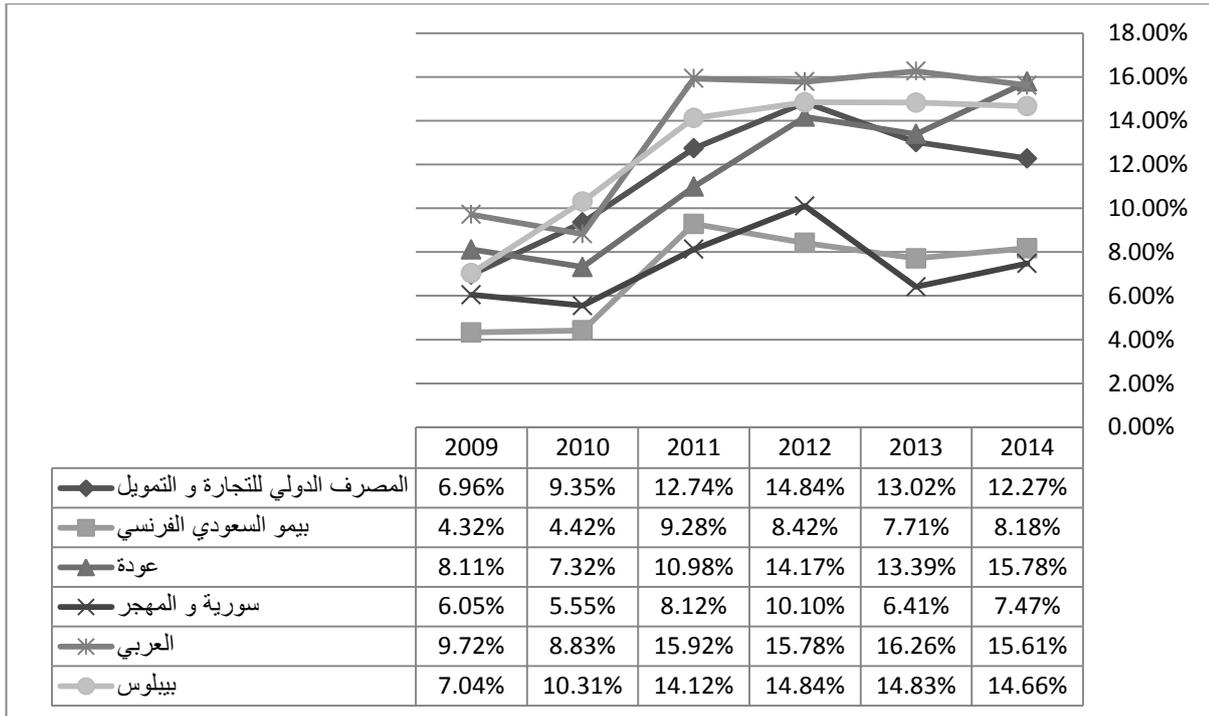


الشكل رقم (3,5) تطور الموجودات خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على ميزانيات المصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يعود انخفاض الموجودات في 2011 في جميع المصارف إلى انخفاض النقد والأرصدة المودعة لدى المصرف المركزي بالإضافة إلى انخفاض إيداعات كل مصرف في المصارف الأخرى، في حين يعود الارتفاع الحاصل في 2013 و2014 إلى ارتفاع النقد والأرصدة المودعة لدى المصرف المركزي والأرصدة لدى المصارف الأخرى. ومن الشكل البياني السابق نلاحظ بأن مصرف بيمو يتمتع بأعلى مقدار للموجودات بين المصارف في كافة سنوات الدراسة.

ومن خلال الشكل رقم (3,6) سنستعرض تطور نسبة (حقوق الملكية / الموجودات) في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة.



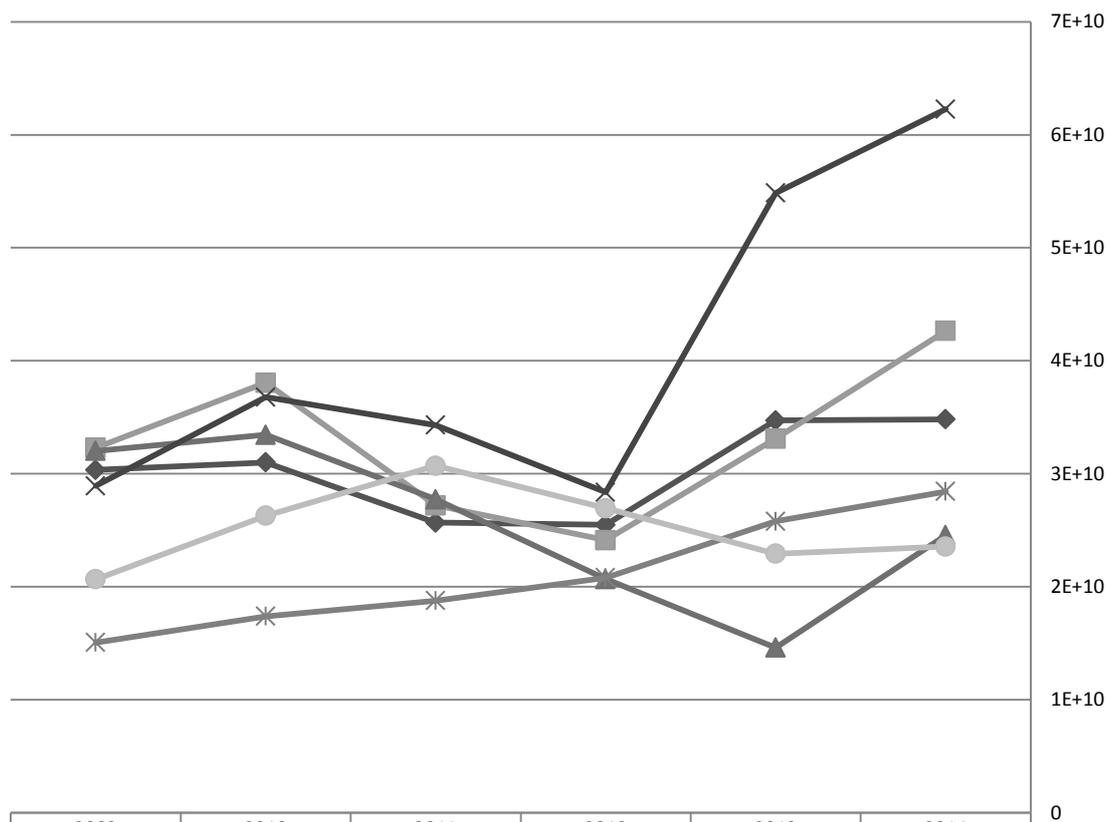
الشكل رقم (3,6): تطور نسبة (حقوق الملكية / الموجودات) خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات ميزانيات المصارف المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية. توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الموجودات، وعليه فإن زيادة هذه النسبة تحقق الحماية الأفضل للمودعين، وهو ما تسعى إليه الإدارات المصرفية.

ومن خلال الشكل البياني السابق نجد بأن مصرف عودة قد حقق أعلى نسبة في 2014 يليه مصرف العربي بنسبة (15.78% ، 15.61%) على التوالي.

3- حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر:

يوضح الشكل رقم (3,7) تطور الموجودات المثقلة بالمخاطر في المصارف التجارية الخاصة في سورية عينة الدراسة خلال الفترة الزمنية (2009-2014):



	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدولي للتجارة و التمويل	30332946285	31005636300	25673092646	25482675850	34715877450	34816151621
بيمو السعودي الفرنسي	32306408000	38052041000	27206708000	24126829000	33110166000	42644457000
عودة	32026981814	33451855481	27734551830	20672974719	14620862103	24559237771
سورية و المهجر	28925615100	36787883770	34311541350	28361161050	54856532800	62274401063
العربي	15070187650	17385939650	18763708100	20802909100	25792387150	28438971000
بيبلوس	20665284000	26290286000	30708187000	26950637000	22924505000	23563505000

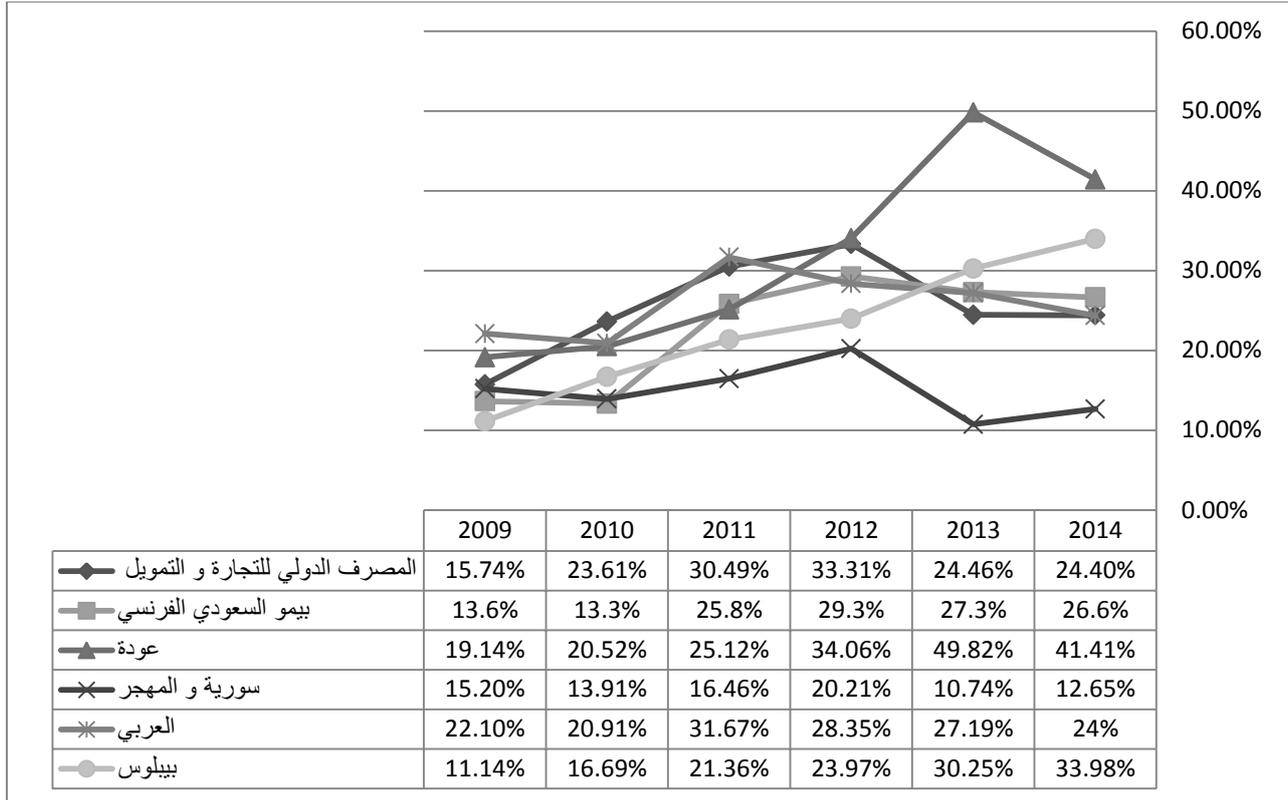
الشكل رقم (3,7): تطور الموجودات المثقلة بالمخاطر خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات التقارير السنوية للمصارف والمنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ بأن مصرف سورية والمهجر يملك أعلى قيمة للموجودات المثقلة بالمخاطر في 2014 يليه مصرف بيمو السعودي الفرنسي، في حين أن مصرف بيبيلوس يملك أقل قيمة للموجودات المثقلة بالمخاطر.

ومن خلال الشكل رقم (3,8) سنستعرض تطور نسبة (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة.

¹ www.dse.sy



الشكل رقم (3,8) تطور نسبة (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) خلال الفترة (2009-2014)

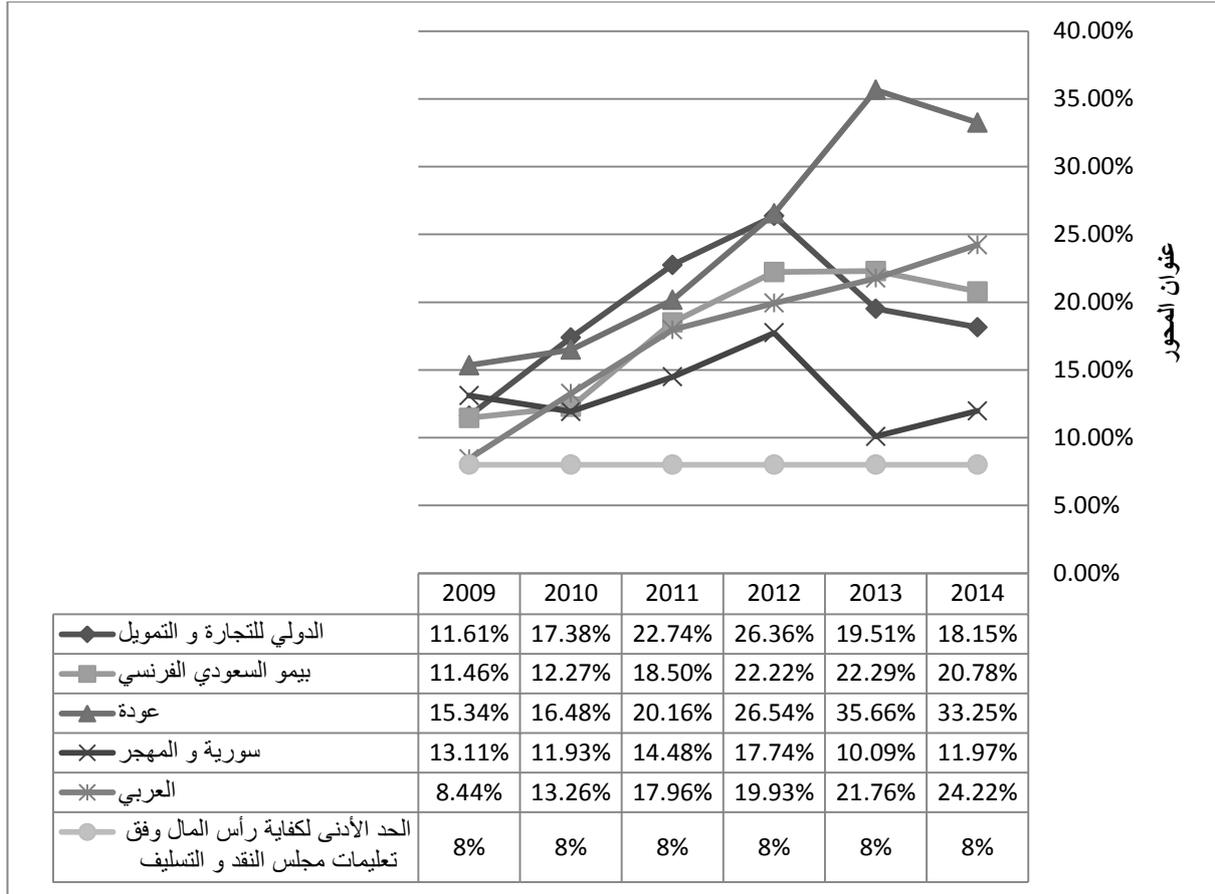
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المالية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹

وتعد هذه النسبة أكثر منطقية من النسبتين السابقتين في حساب نسبة كفاية رأس المال، وذلك لأن حقوق الملكية هي الحارس الأخير ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في موجوداته وليس في ودائعه، فالودائع في حد ذاتها لا تحوي خطورة إلا إذا استخدمت في القروض والاستثمارات، وكل ما ارتفعت هذه النسبة كانت قدرة المصرف أكبر على تغطية موجوداته المرجحة بالمخاطر من حقوق ملكيته، ومن خلال الشكل البياني السابق نجد بأن مصرف عودة قد حقق أعلى نسبة بين مصارف عينة الدراسة، يتبعه بذلك مصرف بيبيلوس بمعدل (41.41%، 33.98%) على التوالي.

4- كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث وفق بازل 2:

التزمت كافة المصارف في سورية بتعليمات مجلس النقد والتسليف المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال وكيفية احتسابها، ويظهر الشكل رقم (3,9) مستويات نسبة كفاية رأس المال المحسوبة وفق بازل 2 ووفق تعليمات مجلس النقد والتسليف، كما التزمت جميع المصارف عينة البحث بتحقيق مستويات أعلى من المستوى المطلوب وهو 8%.

¹ www.dse.sy



الشكل رقم (3,9) تطور نسبة كفاية رأس المال (وفق بازل 2) خلال الفترة (2009-2014)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير المالية السنوية المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية¹.

من خلال الشكل البياني السابق نجد بأن أعلى نسبة لكفاية رأس المال قد حققها مصرف عودة، يليه مصرف بيبيلوس، في حين أن مصرف سورية والمهجر حقق أقل نسبة لكفاية رأس المال في 2014 مقارنة بمصارف عينة الدراسة.

ومن خلال العرض السابق نجد بأن مصرف بيمو السعودي الفرنسي متصدر بين مصارف عينة الدراسة في كل من حجم الودائع، حجم الموجودات، حجم حقوق الملكية. بينما نجد أن مصرف عودة متصدر بين مصارف عينة الدراسة في كل من (حقوق الملكية / الودائع، حقوق الملكية / الموجودات، حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر، نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2)، أي أن مصرف عودة هو الأجدر بين مصارف الدراسة في كفاية رأس المال.

¹ www.dse.sy

المبحث الثاني

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

مقدمة:

بعد أن تناولنا في المبحث السابق القواعد الاحترافية المطبقة في الجمهورية العربية السورية المتعلقة بكفاية رأس المال وتطور نسب كفاية رأس المال في مصارف عينة الدراسة سيتم في هذا المبحث إجراء الدراسة التطبيقية واختبار فرضيات الدراسة وتحليلها بالإضافة إلى عرض ومناقشة النتائج. سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي على بيانات المصارف عينة الدراسة وعددها (6) مصارف وللسلسلة الزمنية من 2009 – 2014.

وسيجري التحليل على ثلاث مراحل، بحيث تشمل المرحلة الأولى تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط لكل مصرف على حدة، وذلك لتحديد أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة اتجاه العلاقة ومتانتها، ومعامل التحديد لقياس فعالية المعادلة المقترحة في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، أما المرحلة الثانية فسيتم التحليل الإحصائي باستخدام نموذج من نماذج Panel Data للمصارف مجتمعة، والمرحلة الثالثة فسيتم التحليل الإحصائي باستخدام الانحدار المتعدد للمصارف مجتمعة.

أولاً: المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل في حساب المتغيرات المستقلة والتابعة سوف نختبر فرضيات الدراسة: (للاطلاع على نتائج التحليل انظر الملحق رقم (1)) الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال المصرفي والمعبر عنه ((رأس المال الأساسي + المساند) / (مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) أي وفق بازل 2)، في كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,2) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال والمتغيرات التابعة: الجدول رقم (3,2): تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA, ROE, ROS) للمصرف

الدولي للتجارة والتمويل

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B	B	معامل التحديد R	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
		X1	constant	Square			
0.821	0.058	0.017	0.006	0.014	0.120	ROA	CAR
0.517	0.504	- 0.485	0.179	0.112	-0.334	ROE	CAR
0.504	0.537	-77.396	28.028	0.118	-0.344	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم(3,2) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على الموجودات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.12)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات سوى (1.4%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.821)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال في العائد على الموجودات. وتكون معادلة الانحدار عند المتغير التابع العائد على الموجودات $ROA = 0.006 + 0.017 CAR$.

وتختلف بذلك نتيجة الدراسة عن دراسة (Naceur and Kandil,2009) والتي تظهر أن معدل كفاية رأس المال له تأثير طردي في العائد على الموجودات في القطاع المصرفي المصري.

كما يبين الجدول رقم (3,2) العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على التوالي (-0.334، -0.344)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية وعائد السهم سوى (11.2%، 11.8%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية وعائد السهم تساوي (0.517، 0.504)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال في كل من (العائد على حقوق الملكية وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار عند العائد على حقوق الملكية وعائد السهم على التوالي كما يلي: $ROE = 0.179 - 0.485 CAR$ ، $ROS = 28.028 - 77.396 CAR$

وتختلف بذلك نتيجة الدراسة عن نتيجة دراستي (Berger.A, khraiwesh.h²)¹واللتين وجدنا بأن هناك علاقة طردية وقوية بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية.

اما دراسة³(Al tamim. k, 2013) فقد وجدت أن هناك علاقة عكسية وضعيفة جداً، ولكنها ذات أثر إحصائي بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية في المصارف الأردنية، ولكن نستطيع أن نقول بأن النتائج تتوافق مع النظرة العامة التي تقول بأن نزعة المصرف للحفاظ على مستويات مرتفعة لكفاية رأس المال تدفعه للاستثمار في مجالات ذات مخاطر منخفضة كالقروض منخفضة المخاطر وسندات

¹ Berger. A, The relationship between Capital and earning in banking, working paper to the wharton financial institution center, Washington, p30.

² Khraiwesh, Husni, Al – Zobi, Khaled; and Al – Abbadi, M. (2004). Factors Affecting Banking security, A Fidd study, Journal of king Abdel Aziz University, Economics and Management, Vol. 18, Issue, 2. pp. (59-77).

³ Altamim.K, 2013, Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study, *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, Vol. 2, No. 4, p p 44- 58.

الخبزينة ومن ثم تحقيق عائد أقل على حقوق الملكية، وهذا ما ينعكس على النتيجة بوجود العلاقة العكسية.

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال في المصرف الدولي للتجارة والتمويل في ربحيته المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الودائع)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم).
يوضح الجدول رقم (3,3) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع CAD)، وكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم) كما يلي:
الجدول رقم (3,3)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X2	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.671	0.209	- 0.039	0.014	0.050	-0.223	ROA	CAD
0.179	2.648	-1.152	0.254	0.398	-0.631	ROE	CAD
0.176	2.700	-179.605	39.415	0.403	- 0.635	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,3) العلاقة العكسية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الودائع) والعائد على الموجودات حيث بلغت (-0.233)، والعلاقة العكسية والمتوسطة بين(حقوق الملكية/ الودائع)وكل من العائد على حقوق الملكية، عائد السهم حيث بلغت (-0.631،- 0.635) على التوالي.

أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (5%، 39.8%، 40.3%) ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم بلغت (0.176،0.179، 0.671) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر (حقوق الملكية / الودائع) في كل من العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم، وبذلك تصبح المعادلة الانحدار للمتغيرات التابعة كما يلي: ROA= 0.014 - 0.039 CAD

$$ROS= 39.415 -179.605 \text{ CAD} \quad ,ROE= 0.254 -1.152 \text{ CAD}$$

وبالتالي فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل المتمثلة في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات)، في كل من(العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,4) علاقات الارتباط والانحدار البسيط بين (حقوق الملكية / الموجودات) والعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,4)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X3	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.645	0.248	- 0.059	0.015	0.058	-0.242	ROA	CAA
0.167	2.850	-1.645	0.275	0.416	-0.645	ROE	CAA
0.165	2.887	-255.816	42.589	0.419	-0.647	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,4) العلاقة العكسية والضعيفة بين (حقوق الملكية/ الموجودات) والعائد على الموجودات حيث بلغ معامل الارتباط (-0.242) والعلاقة العكسية والمتوسطة بين (حقوق الملكية /الموجودات) وكل من العائد على حقوق الملكية وعائد السهم حيث بلغ معامل الارتباط (-0.645)، (-0.647).

أما قيمة معامل التحديد فلم تقس من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، العائد على السهم سوى (5.8%، 41.6%، 41.9%) على التوالي.

ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم بلغت (0.165، 0.167، 0.645)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في كل

من العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم) وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط عند العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم كما يلي على التوالي:
 $ROS = 42.589 - 255.816 CAA$ ، $ROE = 0.275 - 1.645 CAA$ ، $ROA = 0.015 - 0.059 CAA$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية / الموجودات المتقلة بالمخاطر)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). يوضح الجدول رقم (3,5) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة (حقوق الملكية / الموجودات المتقلة بالمخاطر) ومعدل العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,5)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المتقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصرف الدولي للتجارة والتمويل

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.735	0.131	0.02	0.004	0.032	0.178	ROA	CARA
0.582	0.358	-0.341	0.172	0.082	-0.287	ROE	CARA
0.561	0.400	-55.677	27.203	0.091	-0.302	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,5) العلاقة الطردية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات المتقلة بالمخاطر) والعائد على الموجودات حيث بلغت معامل الارتباط (0.178)، والعلاقة العكسية والضعيفة بين (حقوق الملكية/ الموجودات المتقلة) وكل من العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم حيث إنها بلغت (-0.287، -0.302).

أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (3.2%، 8.2%، 9.1%) على التوالي.

ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.735، 0.582، 0.561) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة كالآتي:

$$ROS= 27.203 -55.677 \text{ CARA} , ROE= 0.172 -0.341 \text{ CARA} , ROA=0.004 +0.02 \text{ CARA}$$

- وتفسر الباحثة ضعف العلاقة السابقة بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) والعائد على الموجودات بأن أصول المصرف لا تتمكن من توليد عائد توليداً كافياً والذي يظهر تأثيره في نسبة حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر والتي تسمى نسبة الأمان المصرفي. وقد وافقت إشارة الارتباط بين العائد على إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر دراسة (خريوش وآخرون، 2014)¹ ، ولكنها علاقة ذات دلالة إحصائية.
- وتختلف نتيجة الدراسة الحالية عن دراستي (Muirnde and Yassen 2006) ودراسة (Al- Zoubi and Atier, 2010) اللتين وجدتا بأن معدل العائد على الموجودات له أثر طردي معنوي في حقوق الملكية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر.
- كما تفسر الباحثة سبب وجود العلاقة العكسية بين العائد على حقوق الملكية و(حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) بسبب زيادة حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة، وهو ماسيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية في حال كان العائد لا يتناسب مع الزيادة في حقوق الملكية في حين أن نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات المثقلة بالمخاطر، ستزداد أيضاً في حال عدم زيادة الموجودات المثقلة بالمخاطر بالشكل الذي يتناسب مع الزيادة في حقوق الملكية. وبذلك تكون نتيجة الدراسة مطابقة لنتيجة (الأمين وآخرون، 2014)²، غير أنها تعاكس نتيجة (خريوش وآخرون، 2004)³ والتي توصلت بدورها إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر.

¹ خريوش، حسني، الزعبي، علي، عبد العال، خالد، العبادي، محمد عيسى، العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 18، العدد 2، 2004، ص ص 59-77.

² الأمين، ماهر، البهلول، محمد، الحارس، عبد الرحمن، محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الامان المصرفي "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 1، 2014، ص ص 165-187.

³ خريوش، حسني، الزعبي، علي، عبد العال، خالد، العبادي، محمد عيسى، العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 18، العدد 2، 2004، ص ص 59-77.

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المنقولة بالمخاطر) في ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل المتمثلة في (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).

وتجد الباحثة بأن عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في ربحية المصرف الدولي للتجارة والتمويل يعود إلى الأسباب الآتية:

- التزام المصرف بتعليمات مجلس النقد والتسليف برفع رأس المال لديه حيث قام المصرف برفع رأس ماله خلال سنوات الدراسة من 3 مليارات في 2009 إلى 5 مليارات في عام 2010 ومن ثم إلى 5مليارات و 250 مليوناً في عام 2012.
- انخفاض استثمارات المصرف انخفاضاً كبيراً في بداية الأزمة، حيث بلغت قيمة الموجودات 78,293,635,020 ل.س في عام 2010 وانخفضت إلى 61,466,770,126 ل.س في عام 2011، ومن ثم ارتفعت إلى 69,247,563,192 ل.س في 2014، ويعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع قيمة الأرصدة السائلة 29,093,136,344 في 2011 إلى 48,321,346,606 في 2014
- ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة من 30,332,946,285 ل.س في 2009 إلى 34,816,151,621 ل.س في 2014. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع مقدار المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ارتفاعاً كبيراً في ظل الأزمة الحالية.
- التزام المصرف بالمحافظة على مستويات نسبة كفاية رأس المال أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف وهي 8%، حيث بلغت 11.61% في عام 2009 و 18.15% في عام 2014.

ثانياً: مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

بالاعتماد على التقارير السنوية وميزانيات مصرف بيمو السعودي الفرنسي سنختبر فرضيات البحث: (للاطلاع على نتائج التحليل انظر الملحق رقم(2))

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) في المصارف عينة الدراسة، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,6) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال وكل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,6)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف بيمو السعودي الفرنسي

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.508	0.527	0.045	0.001	0.116	0.341	ROA	CAR
0.931	0.009	-0.074	0.148	0.002	- 0.046	ROE	CAR
0.692	0.182	71.045	10.670	0.043	0.208	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ ما يلي

يبين الجدول رقم (3,6) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال، وكل من العائد على الموجودات، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.208,0.341) على التوالي، والعلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية حيث بلغت (-0.046)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (11.6%، 0.2%، 4.3%) على التوالي، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.508، 0.931، 0.692) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROS=10.670 + 71.045 CAR \text{ ، } ROE=0.148 -0.074 CAR \text{ ، } ROA=0.001 +0.045 CAR$$

وتفسر الباحثة من التحليل الموضح أعلاه سبب ضعف العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال، والعائد على الموجودات بسبب زيادة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد والأرصدة النقدية، بالإضافة إلى ضعف حجم الاستثمارات لدى المصرف بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد وهذا كان له تأثير في معدل العائد على الموجودات.

وعليه فإنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) لمصرف بيمو السعودي الفرنسي في ربحيته المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الودائع)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,7) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع CAD) ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:
الجدول رقم (3,7)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA, ROE, ROS) في مصرف بيمو السعودي الفرنسي

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.664	0.219	0.055	0.005	0.052	0.228	ROA	CAD
0.686	0.189	-0.619	0.185	0.045	-0.212	ROE	CAD
0.937	0.007	26.263	21.263	0.004	0.042	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,7) العلاقة الطردية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من العائد على الموجودات، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.228، 0.042) على التوالي، والعلاقة العكسية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الودائع) والعائد على حقوق الملكية حيث بلغت (-0.212)، أما قيمة معامل التحديد، فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (52%، 4.5%، 0.4%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.664، 0.686، 0.937)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية/ الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROS=21.263 +26.263 CAD, ROE= 0.185 -0.619 CAD, ROA=0.005 + 0.055 CAD$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال المعبر عنه (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية مصرف بيمو السعودي الفرنسي المتمثلة في (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).
الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه ب (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,8) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,8)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف بيمو السعودي الفرنسي

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.642	0.251	0.074	0.004	0.059	0.243	ROA	CAA
0.707	0.163	-0.723	0.185	0.039	-0.198	ROE	CAA
0.908	0.015	47.854	20.206	0.004	0.061	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,8) العلاقة الطردية الضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من العائد على الموجودات وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.243، 0.061) على التوالي، والعلاقة العكسية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات)، والعائد على حقوق الملكية فقد بلغت (-0.198)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (5.9%، 3.9%، 0.4%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.642، 0.707، 0.908) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية/الموجودات) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي

$$ROS=20.206 + 47.854CAA, ROE=0.185 - 0.723 CAA, ROA=0.004 + 0.074 CAA$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية المصرف بيمو السعودي الفرنسي المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنها (حقوق الملكية/ الموجودات المتقلة بالمخاطر)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، عائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,9) علاقات الارتباط والانحدار البسيط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,9)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف بيمو السعودي الفرنسي

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.607	0.311	0.024	0.004	0.072	0.268	ROA	CARA
0.779	0.090	- 0.161	0.171	0.022	-0.148	ROE	CARA
0.824	0.056	27.307	17.214	0.014	0.118	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,9) العلاقة الطردية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من العائد على الموجودات وعائد السهم، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.268، 0.118) على التوالي، والعلاقة العكسية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) والعائد على حقوق الملكية حيث بلغت (-0.148)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (7.2 %، 2.2 %، 1.4 %)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.607، 0.779، 0.824) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROE = 0.171 - 0.161 \text{ CARA} \quad , ROA = 0.004 + 0.024 \text{ CARA}$$

$$ROS = 17.214 + 27.307 \text{ CARA}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في ربحية مصرف بيمو السعودي الفرنسي المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

وتجد الباحثة بأن عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في ربحية مصرف بيمو السعودي الفرنسي يعود إلى الأسباب التالية:

- التزام المصرف بتعليمات مجلس النقد والتسليف برفع رأس المال لديه حيث قام المصرف برفع رأس ماله خلال سنوات الدراسة من 3,250,000,000 في 2009 إلى 5 مليارات في 2011.
- انخفاض استثمارات المصرف انخفاضاً كبيراً في بداية الأزمة، فقد بلغت قيمة الموجودات 114,761,468,584 في عام 2010 ، وانخفضت إلى 75,642,066,002 في عام 2011، ومن ثم ارتفعت إلى 138,895,470,071 في 2014، ويعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى ارتفاع قيمة الأرصدة السائلة من 36,686,931,258 في 2011 إلى 75,289,643,480 في 2014.
- تأثر أرباح المصرف تأثيراً كبيراً خلال الأزمة، ويظهر ذلك جلياً في 2012 كما وجدنا في الدراسة النظرية.
- ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة من 32,306,408,000 في 2009 إلى 42644457000 في 2014. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع مقدار المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ارتفاعاً كبيراً في ظل الأزمة الحالية.
- حافظ المصرف على مستويات نسبة كفاية رأس المال المصرفي على نحو هو أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف، وهي 8%، رفع المصرف نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة من 11.46% في 2009 إلى 20.78% في عام 2014.

ثالثاً: مصرف عودة: (للاطلاع على نتائج التحليل الإحصائي انظر الملحق رقم(3))

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية وميزانيات مصرف عودة سنخبر الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال(رأس المال الأساسي + المساند/ مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل " أي وفق بازل 2") في المصارف عينة الدراسة، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,10) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال وكل من العائد على الموجودات، و العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,10)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف عودة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.392	0.917	0.086	-0.010	0.187	0.432	ROA	CAR
0.617	0.293	0.321	0.013	0.068	0.261	ROE	CAR
0.506	0.532	76.093	- 4.598	0.117	0.343	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على بيانات برنامج spss19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,10) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال وكل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.432، 0.261، 0.343) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (18.7%، 6.8%، 11.7%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة، العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.392، 0.617، 0.506) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROA = -0.010 + 0.086 \text{ CAR} \quad , ROE = 0.013 + 0.321 \text{ CAR} \quad , ROS = -4.598 + 76.093 \text{ CAR}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)، في مصرف عودة في ربحيته المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ إلى الودائع)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,11) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,11)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA, ROE, ROS) في مصرف عودة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X2	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.369	1.024	0.167	- 0.012	0.204	0.452	ROA	CAD
0.644	0.250	0.554	0.013	0.059	0.242	ROE	CAD
0.490	0.576	146.686	-6.762	0.126	0.355	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,11) العلاقة الطردية بين (حقوق الملكية/ الودائع) وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.355،0.242،0.452) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم سوى (20.4%، 5.9%، 12.6%) على التوالي.

ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم بلغت (0.369،0.644،0.490) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط عند العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي على التوالي:

$$ROS = -6.762 + 146.686 \text{ CAD} , ROE = 0.013 + 0.554 \text{ CAD} , ROA = -0.012 + 0.167 \text{ CAD}$$

وبالتالي فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية مصرف عودة المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/إجمالي الموجودات)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,12) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,12)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف عودة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X3	B constant	R معامل التحديد Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.388	1.181	0.240	- 0.016	0.288	0.477	ROA	CAA
0.602	0.321	0.847	-0.006	0.074	0.272	ROE	CAA
0.455	0.685	214.798	-10.874	0.146	0.382	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,12) العلاقة الطردية والضعيفة بين (حقوق الملكية/ الموجودات)، وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.477، 0.272، 0.382) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم سوى (28.8%، 7.4%، 14.6%) على التوالي.

ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم بلغت (0.388، 0.602، 0.455) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في كل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط عند العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي على التوالي:

$$ROS = -10.874 + 214.798 CAA \quad , \quad ROE = -0.006 + 0.847 CAA \quad , \quad ROA = -0.016 + 0.240 CAA$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية مصرف عودة المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الموجودات المثقلة بالمخاطر، في كل من(العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,13) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من(العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,13)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في عودة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	R معامل التحديد Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.513	0.514	0.047	-0.003	0.114	0.337	ROA	CARA
0.742	0.125	0.150	0.045	0.030	0.174	ROE	CARA
0.635	0.263	38.747	1.825	0.062	0.248	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,13) العلاقة الطردية والضعيفة بين (حقوق الملكية/ الموجودات المثقلة بالمخاطر)، وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.337، 0.174، 0.248) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم سوى (11.4%، 3.0%، 6.2%) على التوالي.

ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم بلغت (0.513، 0.742، 0.635)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط عند العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي على التوالي:

$$ROA = -0.003 + 0.047 \text{ CARA} , ROE = 0.045 + 0.150 \text{ CARA} , ROS = 1.825 + 38.747 \text{ CARA}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في ربحية مصرف عودة المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

وتجد الباحثة أن عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في الربحية في مصرف عودة يعود إلى الأسباب الآتية:

- رفع المصرف رأس ماله المدفوع من 5 مليارات ل.س في 2009 إلى 5 مليارات و 350 مليون ل.س في 2010 ، ومن ثم إلى 5,724,500,000 في 2011.
- تأثر أرباح المصرف بالانخفاض تأثيراً كبيراً خلال الأزمة.
- انخفاض الموجودات المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة من 32026981814 ل.س في 2009 إلى 24559694721 ل.س في 2014. ويعود سبب ذلك إلى تحوط المصرف بشكل كبير، وابتعاده عن الاستثمارات الخطرة في ظل الأزمة الحالية.
- التزام المصرف بتحقيق مستويات نسبة كفاية رأس المال هي أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف وهي 8%، فقد رفع المصرف نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة من 15.34% في 2009 إلى 33.25% في عام 2014.

رابعاً: مصرف سورية والمهجر:

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية وميزانيات مصرف سورية والمهجر سوف نختبر الفرضيات التالية: (للاطلاع على نتائج التحليل انظر الملحق رقم(4))
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل " أي وفق بازل 2")، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,14) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:
الجدول رقم (3,14)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.567	0.389	- 0.072	0.017	0.089	-0.298	ROA	CAR
0.474	0.622	- 1.220	0.247	0.135	-0.367	ROE	CAR
0.505	0.534	- 223.254	- 47.899	0.118	- 0.343	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على بيانات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,14) العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال، وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.298، -0.367، -0.343) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تقس من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (8.9%، 13.5%، 11.8%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.567، 0.474، 0.505) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$y = - 47.899 - 223.254 \text{ CAR}, y = 0.247 - 1.220 \text{ CAR}, y = 0.017 - 0.072 \text{ CAR}$$

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الودائع)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,15) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) وكل من معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,15)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X2	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.669	0.213	-0.069	0.013	0.050	-0.225	ROA	CAD
0.458	0.458	-1.600	0.245	0.144	-0.380	ROE	CAD
0.617	0.293	-215.324	36.139	0.068	-0.261	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,15) العلاقة العكسية الضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع)، وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.225، -0.380، -0.261) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (5.0%، 14.4%، 6.8%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.669، 0.458، 0.617) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROE = 36.139 - 215.324 \text{ CAD} ، ROE = 0.245 - 1.600 \text{ CAD} ، ROA = 0.013 - 0.069 \text{ CAD}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية مصرف سورية والمهجر المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم).

يوضح الجدول رقم (3,16) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) ومعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:
الجدول رقم (3,16)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X3	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.657	0.229	-0.089	0.014	0.054	-0.233	ROA	CAA
0.449	0.702	-2.035	0.261	0.149	-0.386	ROE	CAA
0.608	0.309	-276.135	38.503	0.072	-0.268	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,16) العلاقة العكسية الضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية /الموجودات)، وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.233، -0.386، -0.268) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (5.4%، 14.9%، 7.2%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.608، 0.449، 0.657) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROA = 0.014 - 0.089 CAA ، ROE = 0.261 - 2.035 CAA ، ROS = 38.503 - 276.135 CAA$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية المصرف سورية والمهجر المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الموجودات المثقلة بالمخاطر)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم).

يوضح الجدول رقم (3,17) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم):

الجدول رقم (3,17)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) في مصرف سورية والمهجر

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.518	0.500	-0.065	0.017	0.111	-0.333	ROA	CARA
0.462	0.661	-1.008	0.263	0.142	-0.377	ROE	CARA
0.456	0.681	- 199.726	48.065	0.145	-0.381	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,17) العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية /الموجودات المثقلة بالمخاطر)، وكل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.333، -0.377، -0.381) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (11.1%، 14.2%، 14.5%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.518، 0.462، 0.456) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROE = 0.263 - 1.008 \text{ CARA} \quad , \quad ROA = 0.017 - 0.065 \text{ CARA}$$

$$ROS = 48.065 - 199.726 \text{ CARA}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في ربحية مصرف سورية والمهجر المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

وتجد الباحثة بأن عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في ربحية في مصرف سورية والمهجر يعود إلى الأسباب الآتية:

- رفع المصرف رأس ماله المدفوع من 3مليارات في 2009 ومن ثم إلى 4 مليارات من 2011 وحتى 2014.
- تأثر أرباح المصرف بالانخفاض انخفاضاً كبيراً خلال الأزمة.
- ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة 28,925,615,100 في 2009 إلى 62274401063 في 2014. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع المخاطر المحيطة بمختلف الاستثمارات في ظل الأزمة الحالية
- التزام المصرف بتحقيق مستويات نسبة كفاية رأس المال أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف وهي 8%، فقد بلغت بمقدار 13.11% في 2009، بينما في عام 2014 بلغت بمقدار 11.97%.

خامساً مصرف العربي: (للاطلاع على نتائج التحليل انظر الملحق رقم(5))

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية وميزانيات مصرف العربي سوف نختبر الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم).
يوضح الجدول رقم (3,18) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال وكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,18)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) في المصرف العربي

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.820	0.059	0.035	0.001	0.015	0.121	ROA	CAR
0.854	0.039	-0.187	0.102	0.010	-0.098	ROE	CAR
0.958	0.003	-7.093	9.551	0.001	-0.028	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على بيانات برنامج spss 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,18) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال، والعائد على الموجودات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.121)، كما يبين الجدول العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال وكل من العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.028،-0.098) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تقسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (1.5%، 1.0%، 0.1%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم تساوي (0.820،0.854، 0.958) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

ROA= 0.001 +0.035 CAR، ROE=0.102 - 0.187 CAR، ROS= 9.551-7.093 CAR
وعليه فإنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس في المصرف العربي في ربحيته المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الودائع)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,19) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,19)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) للمصرف العربي

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X2	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.849	0.041	0.021	0.005	0.010	0.101	ROA	CAD
0.721	0.147	- 0.259	0.108	0.035	-0.188	ROE	CAD
0.881	0.025	- 14.626	10.541	0.006	-0.079	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,19) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) والعائد على الموجودات فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.101)، كما يبين الجدول العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع)، وكل من العائد على حقوق الملكية وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.188،-0.079) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (1.0%، 3.5%، 0.6%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة، العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.849، 0.721، 0.881)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROS = 10.541 - 14.626 \text{ CAD} , ROE = 0.108 - 0.259 \text{ CAD} , ROA = 0.005 + 0.021 \text{ CAD}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية مصرف العربي المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,20) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من العائد على الموجودات، و العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,20)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (ROA, ROE, ROS) للمصرف العربي

الانحدار البسيط coefficients		Model summary				المتغيرات	
Sig	F	B	B	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
		X3	constant				
0.841	0.046	0.032	0.004	0.011	0.106	ROA	CAA
0.726	0.141	- 0.359	0.113	0.034	-0.185	ROE	CAA
0.889	0.022	-19.340	10.694	0.006	-0.074	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,20) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات)، والعائد على الموجودات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.106)، كما يبين الجدول العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات)، وكل من العائد على حقوق الملكية وعائد السهم، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.185، -0.074) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد، فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (1.1%، 3.4%، 0.6%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم تساوي (0.841، 0.726، 0.889)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROA = 0.004 + 0.032 \text{ CAA} \quad , \quad ROE = 0.113 - 0.359 \text{ CAA} \quad , \quad ROS = 10.694 - 19.340 \text{ CAA}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية مصرف العربي المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة غحصائية لكفاية رأس المال معبر عنه (حقوق الملكية/ الموجودات المثقلة بالمخاطر)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,21) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) و (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,21)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية/الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA, ROE, ROS) للمصرف

العربي

الانحدار البسيط coefficients			Model summary			المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.705	0.165	0.050	-0.005	0.040	0.199	ROA	CARA
0.937	0.007	- 0.069	0.081	0.002	-0.042	ROE	CARA
0.942	0.006	8.522	5.851	0.002	0.039	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,21) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر)، وكل من العائد على الموجودات، وعائد السهم، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.199، 0.039)، كما يبين الجدول العلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) والعائد على حقوق الملكية فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.042)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (4.0%، 0.2%، 0.2%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة للعائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم تساوي (0.705، 0.937، 0.942) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROE = 0.081 - 0.069 \text{ CARA}$$

$$ROA = -0.005 + 0.050 \text{ CARA}$$

$$ROS = 5.851 + 8.522 \text{ CARA}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في ربحية المصرف العربي المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وتجد الباحثة بأن عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في ربحية في مصرف العربي يعود إلى الأسباب الآتية:

- رفع المصرف رأس ماله المدفوع خلال فترة الدراسة من 3,000,000,000 في عام 2009 إلى 5 مليارات و 50 مليون في عام 2014.
- تأثر المصرف تأثيراً كبيراً بالأزمة وتحقيق الخسائر، وتعود الخسائر الحاصلة لدى المصرف نتيجة انخفاض استثمارات المصرف فقد بلغت قيمة الموجودات 41,177,999,711 ل.س في عام 2010 وانخفضت إلى 37,320,391,021 ل.س في عام 2011، ومن ثم ارتفعت إلى 44,369,471,511 ل.س في 2014، ويعود سبب هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى رفع مقدار الأرصدة السائلة من 15,323,448,807 ل.س في 2010 إلى 75,289,643,480 ل.س في 2014، بالإضافة إلى توقف 8 فروع عاملة لديه من أصل 19 فرعاً وهو ما أثر سلباً في سير العملية المصرفية لديه.
- ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة من 16,690,703,961 ل.س في 2009 إلى 28,438,971,000 ل.س في 2014. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع مقدار المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ارتفاعاً كبيراً في ظل الأزمة الحالية.

- التزام المصرف بالمحافظة على مستويات نسبة كفاية رأس المال المصرفي أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف وهي 8%، فقد رفع المصرف نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة من 19.27% في 2009 إلى 18.06% في عام 2014.

سادساً: مصرف بيبيلوس: (للاطلاع على نتائج التحليل انظر الملحق رقم(6))

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية وميزانيات مصرف بيبيلوس سوف نختبر الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,22) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,22)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA,ROE,ROS) لمصرف بيبيلوس

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.418	0.812	0.056	-0.003	0.169	0.411	ROA	CAR
0.807	0.068	0.120	0.035	0.017	0.129	ROE	CAR
0.711	0.158	22.947	2.663	0.038	0.195	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على بيانات برنامج spss 19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,22) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) وكل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.411، 0.129، 0.195)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (16.9%، 1.7%، 3.8%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.418، 0.807، 0.711) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

ROA= -0.003 +0.056 CAR ،ROE=0.035 + 0.120 CAR ،ROE=2.663 +22.947 CAR
 وعليه فإنه لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات
 المرجحة بمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل) في مصرف بيبيلوس في ربحيته المتمثلة في (العائد على
 الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم)
الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه(حقوق الملكية/الودائع)، في كل
 من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
 يوضح الجدول رقم (3,23) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية
 / الودائع) والعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,23)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA,ROE,ROS) لمصرف بيبيلوس

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X2	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.879	0.026	- 0.012	0.009	0.007	-0.081	ROA	CAD
0.484	0.592	- 0.351	0.114	0.129	-0.359	ROE	CAD
0.573	0.376	- 36.376	12.717	0.086	-0.293	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS19

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,23) العلاقة العكسية الضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع
 وكل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم)، فقد بلغت قيمة معامل
 الارتباط (-0.081، -0.359، -0.293)، أما قيمة معامل التحديد فلم تقس من التغيرات الحاصلة في
 العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (0.7%، 12.9%، 8.6%)،
 ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد
 على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.879، 0.484، 0.573) وهي أكبر من مستوى المعنوية
 (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية
 /الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).وبذلك تكون
 معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROA=0.009- 0.012 CAD ، ROE=0.114-0.351 CAD ، ROS=12.717 -36.376 CAD$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية مصرف بيبيلوس المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه برأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد على السهم).
يوضح الجدول رقم (3,24) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) ومعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,24)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) لمصرف بيبيلوس

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X3	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.803	0.071	0.032	0.003	0.017	0.132	ROA	CAA
0.753	0.144	- 0.276	0.091	0.028	-0.166	ROE	CAA
0.842	0.045	-22.293	9.516	0.011	-0.106	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (3,24) العلاقة الطردية الضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات) والعائد على الموجودات، فقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.132)، والعلاقة العكسية الضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (العائد على حقوق الملكية، عائد السهم)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.166، -0.106)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (1.7%، 2.8%، 1.1%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.803، 0.753، 0.842) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية /الموجودات) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$ROS=9.516 - 22.293 CAA ، ROE= 0.091 - 0.276 CAA ، ROA=0.003 + 0.032 CAA$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية المصرف بيبيلوس المتمثل في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية/ الموجودات المثقلة بالمخاطر)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,25) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) ومعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,25)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA,ROE,ROS) ببيلوس

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.241	1.894	0.053	-0.005	0.321	0.567	ROA	CARA
0.550	0.426	0.198	0.010	0.096	0.310	ROE	CARA
0.472	0.630	29.891	- 0.145	0.136	0.369	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (3,25) العلاقة الطردية والضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.369، 0.310، 0.567)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (32.1%، 9.6%، 13.6%)، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.241، 0.550، 0.472) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم). وبذلك تكون معادلة الانحدار البسيط للمتغيرات التابعة على التوالي:

$$\begin{aligned} \text{ROA} &= -0.005 + 0.053 \text{ CARA} \\ \text{ROE} &= 0.010 + 0.198 \text{ CARA} \\ \text{ROS} &= -0.145 + 29.891 \text{ CARA} \end{aligned}$$

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في ربحية مصرف ببيلوس المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
وتجد الباحثة بأن عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في ربحية مصرف ببيلوس يعود إلى الأسباب الآتية:

- قيام المصرف برفع رأس ماله من ملياري ل.س في عام 2009، ومن ثم إلى 4 مليارات ل.س في 2010 ومن ثم 6,120,000,000 ل.س في 2014.

- تأثر أرباح المصرف بالانخفاض تأثيراً كبيراً خلال الأزمة.
- انخفاض استثمارات المصرف حيث انخفضت موجودات المصرف انخفاضاً كبيراً خلال سنوات الأزمة في سورية، وبلغت قيمتها 46,454,088 في 2011 وانخفضت إلى 43,532,340,351 ل.س في 2012، وارتفعت إلى 54,433,377,645 ل.س في 2014 ويعود سبب الارتفاع في الموجودات بشكل رئيس إلى رفع المصرف الموجودات السائلة الموجودة لديه حيث بلغت 12,043,536,519 ل.س في 2009 وارتفعت إلى 35,255,070,270 ل.س في 2014.
- ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة من 20,665,284,000 ل.س في 2009 إلى 23,563,505,000 ل.س في 2014. ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع مقدار المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي بشكل كبير في ظل الأزمة الحالية.
- التزام المصرف بالحفاظ على مستويات نسبة كفاية رأس المال المصرفي أعلى مما هو مقرر وفق قرارات مجلس النقد والتسليف وهي 8%، حيث رفع المصرف نسبة كفاية رأس المال خلال سنوات الدراسة من 8.44% في 2009 إلى 24.22% في عام 2014.

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام البيانات الزمنية المقطعية على المصارف مجتمعة

المقدمة:

سنقوم بهذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف (Panel Data) من خلال تطبيق نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Model) حيث اكتسبت نماذج البيانات الزمنية المقطعية في الدراسات الحديثة اهتماماً بالغاً وخصوصاً في الدراسات الاقتصادية، وتُعرف هذه البيانات بأنها بيانات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، وتعود الفائدة الرئيسية من استخدام بيانات الـ Panel إلى زيادة الدقة من خلال زيادة عدد المشاهدات عن طريق ربط عدد المشاهدات المقطعية بعدد الفترات الزمنية. وسنقوم بهذا المبحث باختبار فرضيات الدراسة للمصارف مجتمعة باستخدام Panel Data.

المطلب الأول: البيانات الزمنية المقطعية (Panel Data):

أولاً: مفهوم وأهمية البيانات الزمنية المقطعية:

اكتسبت نماذج البيانات الزمنية المقطعية اهتماماً بالغاً وخصوصاً في الدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ في الاعتبار أثر التغير في الزمن وكذلك أثر التغير في المشاهدات المقطعية. بأنها مشاهدات مقطعية مقاسة في فترات زمنية معينة، حيث تشمل المشاهدات المقطعية الدول، المحافظات، والمؤسسات.. الخ¹ إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البيانات الزمنية المقطعية تتمتع ببعدها مضاعف بعد زمني وبعد فردي.

بالإضافة إلى أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعددًا كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي².

تبحث نماذج البيانات الزمنية المقطعية في إيجاد طريقة جديدة يمكن من خلالها استخدام البيانات العرضية (معادلات الانحدار) مع بيانات السلاسل الزمنية، وذلك بغرض إيجاد العلاقات المتداخلة بينهما

¹ الجمال، زكريا، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، العراق: المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 2012، ص ص 266-285.

² Baltagi, B. H. "Econometric analysis of panel data". 2nd Edition, New York: John Wiley & Sons. 2000.

في فترات زمنية مختلفة، وتأتي نماذج البيانات الطولية في نماذج عدة، نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية.

ولاختيار النموذج الأمثل لابد بدايةً من إجراء اختبار فيشر، فإذا كانت قيمة هذا الاختبار أصغر من أو تساوي القيمة الجدولية، عندئذ فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على قبول النموذج التجميعي، ونرفض الفرضية البديلة التي تشير إلى أن الاختيار الأنسب سيتجه نحو نموذج الآثار الثابتة.

ثانياً: اختبار فيشر:

اختبار التجانس الكلي للمعالم β_i و للثابت α_i

فرضية العدم: $\beta = \beta_i$ و $\alpha = \alpha_i$: H_0 .

يحسب عن طريق القانون التالي :

$$F = [(scr_{c,1} - sscr) / (N-1)(K+1) / ((sscr) / (N*T - N(K+1)))]$$

$scr_{c,1}$: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقترح ، بدرجة حرية $(N*T - (K+1))$.

$SSCR$: مجموع مربعات الأخطاء لكل نموذج من N نموذج المتعلق بكل مفردة

نقارن الإحصائية F المحسوبة مع الجدولية F_{tab} بنفس درجات الحرية، إذا كانت $F < F_{tab}$

المحسوبة نقبل فرضية العدم ، وعليه فإن النموذج نموذج انحدار تجميعي.

أما إذا كانت $F > F_{tab}$ ، نرفض فرضية العدم، وننتقل إلى المرحلة الثانية للبحث إن كان مصدر عدم التجانس يأتي من β_i .

- و يوضح الجدول رقم (3,26) نتائج اختبار فيشر للمصارف عينة الدراسة ليتم مقارنة النتائج مع القيمة الجدولية:

الجدول رقم (3,26) نتائج اختبار فيشر

المتغيرات	ROA	ROE	ROS
CAR	2.099953	2.05634	2.02867
CAD	2.074827	2.07715	2.05732
CAA	2.072278	2.07157	2.05027
CARA	2.090524	2.05878	2.03513

المصدر من إعداد الباحثة. (القيم بالقيم المطلقة).

القيمة الجدولية : $F = 2.2547$.

وذلك عند درجة حرية للبسط $(N-1)(K+1)$ و المقام $(N*T-N(K+1))$

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن جميع قيم (F) المحسوبة أقل من (F tab) القيمة الجدولية 2.2547، وعليه فإن $F < F_{tab}$ نقبل فرضية العدم، ومن ثم فإن النموذج نموذج انحدار تجميعي، أي أن $\alpha = \alpha_i$ و $\beta = \beta_i$.

وعليه فإن النموذج الذي سيستخدم في الدراسة الحالية هو نموذج الانحدار التجميعي وحتى نستطيع تطبيق النموذج (الانحدار التجميعي للمصارف مجتمعة) لابد من اختبار ثبات التباين فيما بين مصارف عينة الدراسة:

ولذلك سنختبر الفرضيات التالية:

- H_0 : لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على الموجودات.
- H_1 : يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على الموجودات
- H_0 : لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية.

H_1 : يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية.

- H_0 : لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع عائد السهم.
- H_1 : يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع عائد السهم.

1- اختبار ثبات التباين من خلال استخدام اختبار levene statistic بين المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على الموجودات:

يوضح الجدول رقم (3,27) نتائج اختبار ثبات التباين للمصارف وذلك عند المتغير التابع العائد على الموجودات كما يلي:

الجدول رقم (3,27)

اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع العائد على الموجودات

Test of Homogeneity of Variances

ROA			
Levene Statistic	df1	df2	Sig.
1.054	5	30	.405

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ليفيني للتجانس وهي (1.054) بواقع دلالة (0.405) وهي أكبر من مستوى دلالة فرضية العدم ($\alpha = 5\%$) وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على الموجودات.

2- اختبار ثبات التباين من خلال استخدام اختبار **levene statistic** بين المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية:

يوضح الجدول رقم (3,28) نتائج الاختبار باستخدام برنامج ال SPSS كما يلي:

الجدول رقم (3,28)

اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية

Test of Homogeneity of Variances

ROE			
Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.382	5	30	.857

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ليفيني للتجانس وهي (0.382) بواقع دلالة (0.857) وهي أكبر من مستوى دلالة فرضية العدم ($\alpha = 5\%$)، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية.

3- اختبار ثبات التباين من خلال استخدام اختبار **levene statistic** بين المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع عائد السهم:

يوضح الجدول رقم (3,29) نتائج الاختبار باستخدام برنامج ال SPSS كما يلي:

الجدول رقم (3,29)

اختبار ثبات التباين عند المتغير التابع عائد السهم

Test of Homogeneity of Variances

R			
Levene Statistic	df1	df2	Sig.
.881	5	30	.506

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه قيمة اختبار ليفيني للتجانس وهي (0.881) بواقع دلالة (0.506) وهي أكبر من مستوى دلالة فرضية العدم ($\alpha = 5\%$)، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد فروق بين تباينات المصارف عينة الدراسة عند المتغير التابع عائد السهم.

وبذلك نجد أنه لا يوجد فرق في التباين للمصارف مجتمعة عند المتغيرات التابعة (العائد على الموجودات، العائد حقوق الملكية، عائد السهم)

ثالثاً: نموذج الانحدار التجميعي:

النموذج التجميعي هو نموذج خطي متعدد عادي متجانس تكون في المعالم ثابتة زمنياً، أي أن :

$\beta_i = \beta$ و $\alpha_i = \alpha$ ، يمكن كتابة نموذج الانحدار التجميعي على الشكل التالي:

$$Y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \quad i=1,2,3 \dots N, \quad t=1,2,3 \dots T$$

Y_{it} = المتغير التابع للمفردة i في الفترة t .

X_{it} = متغير مستقل.

ε_{it} = الأخطاء العشوائية التي يفترض أن تكون مستقلة

i = المصارف

t = الفترة الزمنية.

β = معامل الانحدار.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة للمصارف مجتمعة:

أولاً: الانحدار البسيط للمصارف مجتمعة:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند / مجموع الموجودات المرجحة بمخاطر الائتمان + السوق + التشغيل) في المصارف عينة الدراسة، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم).

يوضح الجدول رقم (3,30) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) للمصارف مجتمعة كما يلي:

الجدول رقم (3,30)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين كفاية رأس المال وفق بازل 2 وكل من (ROA, ROE, ROS) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X1	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.063	3.684	0.048	0.00	0.098	0.313	ROA	CAR
0.775	0.083	- 0.063	0.103	0.002	-0.049	ROE	CAR
0.972	0.001	1.431	13.685	0.000	0.006	ROS	CAR

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (3,30) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال وكل من العائد على الموجودات، عائد السهم، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.006، 0.313)، والعلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.049)، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد

على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (9.8%، 0.2%، 0%) على التوالي، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم تساوي (0.063، 0.775، 0.972)، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (رأس المال الأساسي + المساند) / مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية / الودائع)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,31) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,31)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الودائع) وكل من (ROA, ROE, ROS) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X2	B Constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.627	0.240	0.015	0.007	0.007	0.084	ROA	CAD
0.038	4.684	-0.513	0.158	0.121	-0.348	ROE	CAD
0.074	3.392	-80.993	24.600	0.091	-0.301	ROS	CAD

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ ما يلي:

يبين الجدول رقم (3,31) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) والعائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.084)، والعلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) وكل من العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.301، -0.348) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (0.7%، 12.1%، 9.1%) على التوالي، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، وعائد السهم تساوي (0.074، 0.627) وهي أكبر من

مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، وعائد السهم)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية (0.038) وهي أقل من (0.05) لذلك فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، ويعود سبب وجود أثر (لحقوق الملكية / الودائع) في عائد على حقوق الملكية إلى كثرة عدد المشاهدات المدروسة والتي أثرت في العلاقة.

كما تفسر الباحثة سبب وجود العلاقة العكسية بين كل من العائد على حقوق الملكية وعائد السهم و (حقوق الملكية / الودائع) هو أن بند حقوق الملكية قد شهد زيادة مستمرة في المصارف وفق تعليمات مصرف سورية المركزي لتدعيم المراكز المالية، وهوما سيؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية في حال كان العائد لا يتناسب مع الزيادة في حقوق الملكية في حين أن نسبة حقوق الملكية إلى الودائع ستزداد أيضاً في حال عدم ازدياد الودائع بالشكل الذي يتناسب مع الزيادة في حقوق الملكية.

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الودائع) في ربحية المصارف مجتمعة في العائد على الموجودات وعائد السهم، ويوجد أثر لحقوق الملكية / الودائع في العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه برأس المال (حقوق الملكية) إلى إجمالي الموجودات، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

يوضح الجدول رقم (3,32) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) ومعدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم كما يلي:

الجدول رقم (3,32)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من (ROA,ROE,ROS) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط coefficients		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X3	B Constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.466	0.554	0.032	0.005	0.016	0.125	ROA	CAA
0.054	3.992	-0.685	0.163	0.105	-0.324	ROE	CAA
0.098	2.098	-107.990	25.440	0.079	-0.280	ROS	CAA

المصدر من إعداد الباحثة بناءً على مخرجات برنامج SPSS 19

يبين الجدول رقم (3,32) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) والعائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.125)، والعلاقة العكسية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) وكل من العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.324، -0.280) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم سوى (1.6%، 10.5%، 7.9%) على التوالي، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم تساوي (0.466، 0.054، 0.098) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات) في ربحية المصارف مجتمعة متمثلة في (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاية رأس المال المصرفي معبر عنه (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر)، في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).
يوضح الجدول رقم (3,33) علاقات الارتباط والانحدار البسيط لنسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) كما يلي:

الجدول رقم (3,33)

تحليل الانحدار البسيط والارتباط بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من (ROA, ROE, ROS) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار البسيط		Model summary		المتغيرات	
Sig	F	B X4	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير التابع	المتغير المستقل
0.077	3.330	0.032	0.001	0.089	0.299	ROA	CARA
0.729	0.122	-0.054	0.104	0.004	-0.060	ROE	CARA
0.926	0.009	-2.652	14.588	0.00	-0.016	ROS	CARA

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS 19

يبين الجدول رقم (3,33) العلاقة الطردية والضعيفة بين نسبة كفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) والعائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.299)، والعلاقة العكسية والضعيفة جداً بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) وكل من العائد على حقوق الملكية وعائد السهم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.060، -0.016) على التوالي، أما قيمة معامل التحديد فلم تفسر من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، عائد السهم سوى (8.9%، 0.4%، 0%) على التوالي، ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية عند المتغيرات التابعة للعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم تساوي (0.077، 0.729، 0.926) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على أنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

وتفسر الباحثة وجود العلاقة العكسية الضعيفة بين (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) والعائد على حقوق الملكية إلى عدم إدارة المصارف السورية لأرباحها وأموالها الخاصة بالشكل الذي يظهر التأثير المهم لنسبة حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر في العائد على حقوق الملكية، هذا فضلاً على أن بند حقوق الملكية للمصارف قد طرأت عليه التغيرات الجذرية العديدة نتيجة إلزام المصارف من قبل مصرف سورية المركزي بزيادة رأس مالها بشكل تدريجي. وعليه فإنه لا يوجد أثر لكفاية رأس المال (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر) في ربحية المصارف مجتمعة في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم).

ثانياً: الانحدار المتعدد للمصارف عينة الدراسة مجتمعة:

يتطلب الانحدار المتعدد أن تكون المشاهدات المدروسة كبيرة حتى يتم تطبيق النموذج، وبذلك لم نستطع تطبيق نموذج الانحدار المتعدد لكل مصرف على حدة، وللتأكد من إمكانية تطبيق نموذج الانحدار المتعدد على المصارف مجتمعة، لابد من اختبار كفاية العينة المدروسة (KMO)، حيث يعد اختبار (KMO) أن البيانات كافية لإجراء الاختبارات الإحصائية، أو لتكوين نموذج إحصائي أمثل، إذا وقعت قيمة الاختبار داخل المدى (1-0.5). ويوضح الجدول رقم (3,34) اختبار (KMO) للمصارف مجتمعة.

الجدول رقم (3,34) اختبار KMO

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.612
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	475.625
	df	28
	Sig.	.000

المصدر: بناءً على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن البيانات المدروسة كافية للاختبار، وذلك لأن قيمة الاختبار تساوي (0.612) وهي تقع ضمن المدى (1-0.5)، ونظراً لتحقق الشرط سنطبق الانحدار المتعدد على المصارف مجتمعة كما يلي:

بالاعتماد على بيانات التقارير المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة، سوف نختبر الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال المصرفي وفق بازل 2 (CAR) و (حقوق الملكية / الودائع (CAD)) و (حقوق الملكية / الموجودات (CAA))، و (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر (CARA)) في العائد على الموجودات:
 يوضح الجدول رقم (3,35) علاقات الارتباط والانحدار المتعدد عند المتغير التابع العائد على الموجودات والمتغيرات المستقلة مجتمعة:

الجدول رقم (3,35)

تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و (ROA) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار المتعدد		Model summary		المتغيرات	
F	Sig	B	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير المستقل	المتغير التابع
1.560	0.210	0.100	-0.04	0.168	0.409	CAR	ROA
		-0.258				CAD	
		0.322				CAA	
		-0.027				CARA	

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss 19

يبين الجدول رقم (3,35) أن علاقة الارتباط ضعيفة بين العائد على الموجودات والمتغيرات المستقلة مجتمعة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.409)، ويبين معامل التحديد على أن 16.8% من التغيرات الحاصلة في العائد على الموجودات تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة مجتمعة ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.210 وهي أكبر من 5% وعليه فإنه لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة في العائد على الموجودات.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال المصرفي وفق بازل 2 (CAR) و (حقوق الملكية / الودائع (CAD)) و (حقوق الملكية / الموجودات (CAA))، و (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر (CARA)) في العائد على حقوق الملكية:
 يوضح الجدول رقم (3,36) علاقة الارتباط والانحدار المتعدد عند المتغير التابع العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة مجتمعة:

الجدول رقم (3,36) تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و (ROE) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار المتعدد		Model summary		المتغيرات	
F	Sig	B	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير المستقل	المتغير التابع
1.945	0.128	0,829	0.103	0.201	0.448	CAR	ROE
		- 1.351				CAD	
		0.678				CAA	
		-0.264				CARA	

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss 19

يبين الجدول رقم (3,36) أن العلاقة ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية والمتغيرات المستقلة مجتمعة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.448)، ويبين معامل التحديد على أن 20.1% من التغيرات الحاصلة في العائد على حقوق الملكية تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة مجتمعة. ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.128) وهي أكبر من 5% وعليه فإنه لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة في العائد على حقوق الملكية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال المصرفي وفق بازل ((CAR2)) و (حقوق الملكية / الودائع (CAD)) و (حقوق الملكية / الموجودات (CAA))، و (حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر (CARA)) في عائد السهم:

الجدول رقم (3,37) تحليل الانحدار المتعدد والارتباط بين المتغيرات المستقلة مجتمعة و (ROS) للمصارف مجتمعة

معنوية النموذج		الانحدار المتعدد		Model summary		المتغيرات	
F	Sig	B	B constant	معامل التحديد R Square	معامل الارتباط R	المتغير المستقل	المتغير التابع
1.898	0.136	243.584	13.00	0.197	0.444	CAR	ROS
		-188.669				CAD	
		42.724				CAA	
		-105.001				CARA	

المصدر من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج spss 19

يبين الجدول رقم (3,37) علاقة الارتباط الضعيفة بين عائد السهم والمتغيرات المستقلة مجتمعة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.444)، ويبين معامل التحديد على أن 19.7% من التغيرات الحاصلة في عائد السهم تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة مجتمعة. ومن معطيات الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.136) وهي أكبر من 5% وعليه فإنه لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة في عائد السهم.

النتائج

بعد قيام الباحثة بعرض الدراستين النظرية والتحليلية وفي ضوء نتائج البحث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها:

1- تعد مقررات بازل وكل ما يتعلق بها من المواضيع المهمة للإدارات المصرفية، نظراً لزيادة حجم المخاطر التي تواجهها الصناعة المصرفية، ولما لها من أثر في حماية وتدعيم مراكزها المالية، وتعزيز وضعها التنافسي، وخصوصاً على المستوى الدولي، وبما يحقق لها البقاء والاستمرار في ظل انفتاح الأسواق، والتحرر المالي، والتطوير السريع.

2- التزمت كافة مصارف الدراسة بالقانون رقم 3 القاضي برفع رأس مال المصرف تدريجياً، ولكنها لم تصل بعد إلى المقدار المحدد، وهو 10 مليارات ليرة سورية.

3- أظهرت نتائج الدراسة بالتزام المصارف عينة الدراسة بالنسبة المحددة لكفاية رأس المال وفق قرارات مجلس النقد والتسليف وهي 8%، كما أن مصارف الدراسة تتمتع بنسبة كفاية لرؤوس أموالها أعلى من النسبة المحددة، حيث ألزم المجلس المصارف التجارية بالالتزام بمقررات بازل 2 فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال، ولكن لم يلزم المجلس المصارف التجارية في سورية بتطبيق مقررات بازل 3.

4- يعود انخفاض الأرباح لدى المصارف عينة البحث خلال الفترة المدروسة بشكل فعلي إلى حالة الركود الاقتصادي والسياسات الائتمانية المتحفظة التي تتبعها المصارف التجارية السورية، والتي لها دور كبير في انخفاض توظيفات الأموال، بالإضافة إلى توقف عدد كبير من فروع كل مصرف عن العمل نتيجة الأوضاع الحالية.

5- تصدّر مصرف بيمو السعودي الفرنسي بين مصارف عينة الدراسة في كل من حجم الودائع، حجم الموجودات، حجم حقوق الملكية، بينما تصدر مصرف عودة بين مصارف عينة الدراسة في كفاية رأس المال، فقد حقق أعلى النسب في كل من حقوق الملكية / الودائع، حقوق الملكية / الموجودات، حقوق الملكية / الموجودات المثقلة بالمخاطر، نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2.

6- ظهرت نتائج التحليل الإحصائي لبيان أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية كالتالي:

أولاً الانحدار البسيط:

- لا يوجد أثر لكفاية رأس المال المقاسة بنسبة (رأس المال الأساسي + المساند) // مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل + مخاطر السوق) في كل من العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم، في المصارف عينة الدراسة عند أخذ كل مصرف على حدة، وعند تطبيق نموذج (Panel Data) وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى للدراسة.

- لا يوجد أثر لـ (حقوق الملكية / الودائع) في كل من (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) في المصارف عينة الدراسة عند أخذ كل مصرف على حدة، بينما عند تطبيق نموذج (Panel Data)، وجدنا بأن هناك أثر لحقوق الملكية / الودائع في العائد على حقوق الملكية وليس لها أثراً عند العائد على الموجودات وعائد السهم.
- لا يوجد أثر لـ (حقوق الملكية / الموجودات) في كل من العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم في المصارف عينة الدراسة عند أخذ كل مصرف على حدة، وعند تطبيق نموذج (Panel Data)، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة للدراسة.
- لا يوجد أثر لـ (حقوق الملكية / الموجودات المنقولة بالمخاطر) في كل من العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، وعائد السهم في المصارف عينة الدراسة عند أخذ كل مصرف على حدة، وعند تطبيق نموذج (Panel Data)، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة للدراسة.

ثانياً: الانحدار المتعدد:

- لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة في العائد على الموجودات.
 - لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة في العائد على حقوق الملكية.
 - لا يوجد أثر للمتغيرات المستقلة مجتمعة في عائد السهم.
- 7- تعود أسباب عدم وجود أثر لكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية إلى الأسباب التالية برأي الباحثة:

- أثرت الأزمة السورية تأثيراً كبيراً في ربحية المصارف التجارية الخاصة، وفي زيادة التحوط من المخاطر وهو ما دفع المصارف إلى عدم الخوض في استثمارات مرتفعة المخاطر للحصول على ربحية أكبر.
- توجه المصارف كردة فعل للأزمة الحالية إلى التوظيفات المرتفعة السيولة وقليلة المخاطر، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.
- زيادة رأس مال المصارف وذلك لضمان تلبية مقررات بازل لكفاية رأس المال ولتقوية وتعزيز المراكز المالية للمصارف.
- بالإضافة إلى تأثير ربحية المصارف بعوامل متعددة، منها: التحفظ على منح القروض وهو ما أثر تأثيراً كبيراً في ربحية المصارف.
- هناك جزء كبير من الأرباح المحققة لدى المصارف هي عبارة عن أرباح إعادة تقويم القطع الأجنبي والقليل منها ربح ناجم عن العمليات التشغيلية والاستثمارية.
- حققت أغلب المصارف الخاصة خلال الأزمة خسائر تشغيلية، وذلك نتيجة التشدد الكبير في عملية منح القروض، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف التشغيلية للمؤسسات نتيجة ارتفاع نسبة المؤنات

التي قامت باقتطاعها لتفادي ارتفاع المخاطر التشغيلية الناجمة عن ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها والديون المعدومة.

- قصر المدة الزمنية لحدثة وجود سوق دمشق للأوراق المالية وضعف الإفصاح المالي والذي يؤثر في وصول المعلومات حول كفاية رأس المال وتأثيرها بشكل إيجابي في الربحية.

- ارتفعت الربحية المتمثلة في (العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، وعائد السهم) في عام 2014 في أغلب المصارف عينة الدراسة، وهذا ناتج عن أمرين هما:

- الأرباح الناتجة عن إعادة تقييم القطع البنوي والتي شكلت القسم الأكبر من الأرباح.
- بالإضافة إلى عودة النشاط التجاري للتحسن بالإضافة إلى تحسن الاقتصاد عموماً وهو ما أدى إلى تحقيق أرباح تشغيلية.

8- أثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها سورية في ربحية المصارف التجارية الخاصة في سورية، فقد تجمدت حسابات عديدة في الخارج، وتوقفت عملية تحويل الأموال إلى العديد من الدول، بالإضافة إلى هجرة الأموال هجرةً كبيرةً إلى خارج سورية.

9- تتبنى المصارف التجارية الخاصة في سورية مقررات بازل 2، غير أنها لا تطبق تطبيقاً فعالاً الركيزة الثالثة من اتفاق بازل 2 ، والخاصة بانضباط السوق، نظراً لافتقار سورية إلى سوق مالي نشط.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الباحثة يمكن طرح مجموعة من التوصيات:

- 1- تعزيز مستوى كفاية رأس المال المصرفي من خلال السعي إلى تطبيق مقررات بازل 3 استجابة إلى المتطلبات الدولية، وإلى التطورات المتلاحقة التي تحيط ببيئة العمل المصرفي في سورية، لتعزيز سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، انطلاقاً من أن المصارف التجارية الخاصة في سورية قد حققت نسبة عالية من كفاية رأس المال وفق بازل 2.
- 2- أن يسعى مصرف سورية و المهجر إلى تعزيز مستوى كفاية رأس المال لديه، وذلك ليحذو حذو مصارف الدراسة برفع مستوى كفاية رأس المال لديها للحماية من المخاطر ومواجهة الخسائر المحققة في ظل الأزمة الحالية.
- 3- أن يسعى مصرف العربي إلى تعزيز مستوى الأرباح لديه، وذلك من خلال الدخول في استثمارات قليلة المخاطرة .
- 4- ضرورة توزيع القروض والسلفيات على الأنشطة المختلفة لتلافي الآثار السلبية، والتي تنتج عن الوضع الاقتصادي الذي تمر به سورية.
- 5- العمل على زيادة رأس المال بما يتلاءم مع الزيادة الحاصلة في الموجودات بما يحقق الزيادة في نسب كفاية رأس المال.
- 6- زيادة الإفصاح عن أنشطة المصرف، والتفاصيل المتعلقة بشرائح رأس المال بما يضمن اعطاء صورة واضحة وشاملة عن كافة أنشطة المصرف.
- 7- قيام الإدارات المصرفية بتحليل البيئة الداخلية (نشاط المصرف، إدارته،..)، والخارجية المحيطة بالمصرف، وذلك من أجل تحديد المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتحديد نسب كفاية رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر بما يحقق الموائمة بين أهداف المصرف، ونشاطاته.
- 8- تكثيف جهود المصارف فيما يتعلق بتطبيق كافة المعايير الدولية بما في ذلك بازل 3.
- 9- توفير أنظمة فعالة لمراقبة المخاطر، بالإضافة إلى تدريب كفاءات بشرية من أجل الانتقال انتقالاً سليماً إلى تطبيق اتفاقية بازل 3.

قائمة المراجع

الكتب العربية:

- 1- أحمد، عبد الوهاب يوسف، 2008، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- 2- أمين، عبد الله، 2002، إطار إدارة المخاطرة الائتمانية، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 3- خطاب، سامي، 2007، "المحافظ الاستثمارية ومؤشرات أسعار الأسهم وصناديق الاستثمار" هيئة الأوراق المالية والسلع، أبوظبي.
- 4- الحسين، فلاح، الدوري، حسن، عبد الرحمن، مؤيد، 2008، إدارة البنوك، الأردن: دار وائل للنشر.
- 5- حنفي، عبد الغفار، 2002، إدارة المصارف، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- 6- الخطيب، سمير، 2005، قياس وإدارة مخاطر البنوك، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2005
- 7- رمضان، زياد، جودة، محفوظ، 2006، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، الأردن: دار وائل للنشر.
- 8- سويلم، محمد، 1998، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية " مدخل مقارن"، مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
- 9- السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار، 2004، النقود والمصارف والأسواق المالية، عمان: دار الحامد، الطبعة الأولى.
- 10- شامية، أحمد زهير، 2003، اقتصاديات النقود والمصارف، سورية: منشورات جامعة حلب.
- 11- شهاب، مجدي محبوب، 2002، اقتصاديات النقود والمال، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 12- شاهين، علي، 2014، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، غزة: الجامعة الإسلامية، 2014.
- 13- الشماع، خليل، 2006، إدارة الموجودات (الأصول) /المطلوبات (الخصوم) الجزء الأول، دمشق: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 14- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 15- الصيرفي، محمد، 2007، إدارة المصارف، الاسكندرية: دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
- 16- عبد الحميد، عبد المطلب، 2005، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر: الدار الجامعية.
- 17- عبد الله، خالد أمين، الطراد اسماعيل، 2006، إدارة العمليات المصرفية (المحلية والدولية)، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

- 18- العصار، رشاد، الحلبي، رياض، 2000، **النقود والبنوك**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- 19- عقل، مفلح، 1989، **مقدمة في الإدارة المالية**، عمان: معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الأولى.
- 20- عقل، مفلح، محمد، 2002، **وجهات نظر مصرفية (الجزء الثاني)**، الأردن: البنك العربي، الطبعة الأولى.
- 21- عوض، علي جمال الدين، 1999، **عمليات البنوك من وجهة النظر القانونية**، مصر: دار النهضة العربية.
- 22- الفولي، أسامة، عوض الله، زينب، 2005، **اقتصاديات النقود والتمويل**، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 23- كنجو، كنجوعبود، خلف، أسمهان، 2014، **إدارة المؤسسات المالية**، سورية: منشورات جامعة البعث.
- 24- مطر، محمد، 2009، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، الطبعة الخامسة، عمان: دار وائل.
- 25- منسي، عبد العاطي، 2006، **إدارة المنشآت المالية (الجزء الأول) البنوك الشاملة -البورصات العالمية- صناديق الاستثمار**، الطبعة الثالثة، مصر: جامعة قناة السويس.
- 26- النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، ارشد فؤاد، 2008، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، الطبعة الأولى، الأردن: دار اليازوردي.

المجلات العلمية:

- 1- آدم، جعفر، المولي، إبراهيم، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، **مجلة العلوم الاقتصادية**، السودان، العدد 16، 2015، 92-111.
- 2- أحمد، نضال، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين)، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العراق، العدد 36، 2013، ص ص 300-335.
- 3- الأمين، ماهر، البهلول، محمد، الحارس، عبد الرحمن، محددات كفاية رأس المال وأثرها على درجة الأمان المصرفي "دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة السورية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 1، 2014، ص ص

- 4- بوحيزر، رقية، العرابية، مولود، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 23، العدد 2، 2010، ص ص 3-50.
- 5- الحمدان، ناصر، القضاة، علي، أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية، المنارة، المجلد 19، العدد 4، 2013، ص ص 159-186.
- 6- خريوش، حسني، الزعبي، علي، عبد العال، خالد، العبادي، محمد عيسى، العوامل المؤثرة على درجة الامان المصرفي دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 18، العدد 2، 2004، ص ص 59-77
- 7- رهيف، بلسم، إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2 (دراسة تطبيقية في مصرفي الرشيد والشرق الأوسط)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، العدد 46، 2015، ص ص 387-420.
- 8- سلمان، عماد عبد الستار، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (بحث تطبيقي في المصارف التجارية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد الثامن، العدد الثاني والثلاثون، 2013، 111-134.
- 9- الطيب، سعود، شحاتيت، محمد، تحليل قياسي لتطبيق كفاية رأس المال على ربحية البنوك التجارية: حالة الأردن، مجلة دراسات، المجلد 38، العدد 2، 2011، 358-366.
- 10- قندوز، عبد الكريم، براضية، حكيم، تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، 2014، 11-30.
- 11- كاظم، حسين، داغر منذر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية بازل 2، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، 167-196.
- 12- مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزريق، رامي، تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، 2014، 325-345.
- 13- محمد، خولة جاسم، أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمتطلبات بازل 2 (انضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، العراق المجلد الثامن، العدد 24، 2013، ص ص 31-61.
- 14- محمد، سجي، فتحي، متطلبات بازل 1 وبازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، العراق، المجلد 30، العدد 91، 2008، ص ص 259-279.

- 15- محمد، علي محمود، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014، ص ص 531-559.
- 16- معهد الدراسات المصرفية، بازل الأولى وبازل الثانية، إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 4، 2012.
- 17- معهد الدراسات المصرفية، اتفاقية بازل الثالثة، إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 5، 2012
- 18- ناصر، سليمان، المعايير الإحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 14، 2014، ص ص 6-39.
- 19- نجار، حياة، اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 13، 2013، ص ص 273-298.

رسائل الماجستير:

- 1- أبو زعيتير، باسل، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- 2- أبو كمال، ميرفت، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 2 "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الاعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- 3- الزعابي، تهاني، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2008.
- 4- غلامي، محمد، "أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل على أداء البنوك" دراسة حالة البنوك التجارية الأردنية، رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- 5- كلاب، ميساء، دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2007.
- 6- نصر، خليل، قرارات لجنة بال حول ملاءة رأس المال "الملاءة المصرفية" وأثرها المتوقع على ربحية البنوك التجارية الأردنية"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 1997.

- 7- قارون، أحمد، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2013.
- 8- أبوزعيتر، باسل، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

المؤتمرات والملتقيات:

- 1- دريس، رشيد، بحري، سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، ملتقى حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 24-25 نيسان، 2006.
- 2- طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية بالبنوك الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر: 11-12 آذار، 2008.
- 3- عبد الكريم، ناصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العملي الخامس جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من 4-5/07/2007.
- 4- الكراسنة، إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي. أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- 5- لحيلج، الطيب، كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال، بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر، الجزائر، يونيو، 2005.
- 6- مفتاح، صالح، رحال، فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، تركيا: 09-10 سبتمبر، 2013.
- 7- ناصر، سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر: فندق الهليتون، 8-9 كانون الأول 2013.

أوراق العمل:

- 1- سلطان، أمل، مقررات بازل 2، ورقة عمل مقدمة إلى المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، 2012.

مراجع أخرى:

- 1- الكراسنة، ابراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبوظبي، آذار، 2006.
- 2- كوكش، فلاح، أثر إتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، 2012.
- 3- اللجنة العربية للرقابة المصرفية، دراسة حول إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي 2004..

القوانين والمراسيم التشريعية:

- 1- المرسوم التشريعي رقم /35/ لعام 2005.
- 2- المرسوم التشريعي رقم/ 55 / لعام 2006
- 3- بالمرسوم التشريعي رقم / 29 / تاريخ 14 /2/ 2011.
- 4- المرسوم التشريعي رقم / 63 / لعام 2013.
- 5- قرار مجلس الوزراء رقم 13 /م.وتاريخ 22 /4/ 2015.
- 6- القانون رقم / 28 / لعام 2001.
- 7- القانون رقم/ 3 / لعام 2010.
- 8- القانون رقم 17 لعام 2011.
- 9- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (253/م ن / ب4) لعام 2007.
- 10- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (362 / م ن / ب1) تاريخ 4 /2/ 2008.
- 11- قرار مجلس النقد والتسليف رقم (1088 / م ن / ب 4) تاريخ 26 /2/ 2014.

Books:

- 1- Banks, Erik , Dunn, Richard (2003), “Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses”, John Wiley & Sons Ltd, England.
- 2- Brigham, Eugene F. & Ehrhardt, Michael C (2005)., "Financial Management Theory and Practice, R.R. Donnelley Willard, 11th Edition,, P454
- 3- Faure. Ap, Banking (an introduction), quoin institute ,1th edition, 2013, available on www.bookboon.com.
- 4- Hennie van Greuning , Sonja Brajovic Bratanovic, (2009),Analyzing Banking Risk A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management, Third edition, THE WORLD BANK, Washington.
- 5- Philippe Jorion, Financial Risk Manager Hand Book, Willey Finance, Second edition.
- 6- Rose & hudgins(2008), bank management & financial Services, edition 2008, mc grow_ hill, seventh ,
- 7- Shelagh ,Heffernan,(2005), modern banking, John Wiley & Sons Ltd, England.

Scientific Magazine:

- 1- Agbeja.O, Adelokun.O,Olufemi.F,(2015), Capital Adequacy Ratio and Bank Profitability in Nigeria: A Linear Approach, *International Journal of Novel Research in Marketing Management and Economics*, Vol. 2, Issue 3, pp: 91-99.
- 2- Altamim. K, (2013), Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study, *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, Vol. 2, No. 4, p p 44- 58.
- 3- Berger, Allen N, (1995). The Relationship between Capital and Earnings in Banking, *Journal of Money, Credit and Banking*, Blackwell Publishing, vol. 27(2), Pp 432-456
- 4- Chishty.k.,(2011), The Impact Of Capital Adequacy Requirements On Profitability Of Private Banks In India, *International journal of research in commerce and management*, Issue. 7, Vol.2,Pp 122-129.
- 5- Dawood, Usman,(2014), Factors impacting portability of commercial banks in Pakistan for the period of (2009-2012), *international Journal of Scientific and Research Publications*, Voh.4, Issue 3,Pp 1-7.
- 6- Kanchu ,Thirupathi, KUMAR, M. MANOJ (2013) ,Risk Management in Banking Sector –an empirical study, *International Journal of Marketing, Financial Services & Management* Vol.2, No. 2, Pp 145-153.
- 7- Khraiwesh, Husni, Al – Zobi, Khaled; and Al – Abbadi, M. (2004). Factors Affecting Banking security, A Fidd study, *Journal of king Abdel Aziz University*, Economics and Management, Vol. 18, Issue, 2. pp. 59-77.

- 8- Olalekan. A, (2013), Capital adequacy and Banks Profitability: An Empirical Evidence From Nigeria, *American International Journal of Contemporary Research*, Vol. 3 No. 10, Pp 87-93
- 9- Waqas.T, Usman.M, Mir. H , Aman.I ,(2014), Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, Vol. 4, No. 2, Pp1-22.
- 10-Ndifon.O,(2014), The Impact of Capital Adequacy on Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.12, p p7-16,
- 11-Tonveronachi.M, (2009), Implications of Basel II for financial stability. Clouds are darker for developing countries, *PSL Quarterly Review*, vol. 62 nn, Italy, pp 121-146.
- 12-Vyas, R.K, Singh.M ,Yadav.R, 2008, The impact of capital adequacy requirements on performance of scheduled commercial banks, *Asia-Pacific Institute of Management*, Vol.4, Pp1-20.

Scientific letter:

- 1- Ingves. Stefan ,(2014), Banking on leverage, Keynote address to the 10th Asia-Pacific High-Level Meeting on Banking Supervision , Basel Committee on Banking Supervision and Governor, Auckland, New Zealand, 25–27 February.

Frame Work:

- 1- Basel committee on banking supervision (1988) , International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards.
- 2- Basel committee on banking supervision(2001) ,The New Basel Capital Accord, Secretarial & The Basel Committee on Banking Supervision, January.
- 3- Basel Committee The New Basel Capital Accord(2001), Secretarial & The Basel Committee on Banking Supervision, Op.cit.
- 4- Basel Committee on Banking Supervision Basel II,(June 2004), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards, A Revised Framework. www.bis.com.
- 5- Basel Committee (2006), International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards (July 1988, updated to April 1998), www.bis.com
- 6- Basel Committee on Banking Supervision, (2009), Proposed enhancements to the Basel II framework, bank for international settlement.
- 7- Basel Committee on Banking Supervision, (June 2011), Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for international settlements.
- 8- Basel Committee on Banking Supervision, (April 2012), Progress report on Basel III implementation , a Revised Framework. www.bis.com
- 9- Basel Committee on Banking Supervision, (September 2012), Core Principles for Effective Banking Supervision ,banks for international settlements

- 10-Basel Committee (Oct 2015), A brief history on banking supervising, bank for international settlement.
- 11-Berger.A(1995), The relationship between Capital and earning in banking, working paper to the wharton financial institution center, Washington.
- 12-Caruana.J, (2010), Basel III: towards a safer financial system, Bank for international settlements.
- 13-KPMG International (2010), Basel 3 Pressure is Building, KPMG International Cooperative financial service, Swiss.
- 14- SAP Group Agency (2005), Building A Business Case for Basel 2,Germany,working papers, Available at www.sap.com.
- 15-Swiss non-operating association, (2003), , BASEL II:A Worldwide Challenge for the Banking Business, , Working paper to KPMG International ,Swiss.
- 16-Szalai, Péter, (2012), Basel III challenges, KPMG Advisory Ltd.

Scientific letters:

- 1- Cho ,young bong ,(2013), Why do countries implement Basel II (An analysis of the global diffusion of Basel II implementation), A thesis submitted to the Department of International Relations for the degree of Doctor of Philosophy, London School of Economics and Political Science, London.
- 2- KOMBO, KEVIN. N, (2014)," EFFECTS OF BASEL III FRAMEWORK ON CAPITAL ADEQUACY OF COMMERCIAL BANKS IN KENYA", A Research Project Submitted to the Chandaria School of Business in Partial Fulfilment of the Requirement for the Degree of Masters in Business Administration, UNITED STATES INTERNATIONAL UNIVERSITY.

Other sources:

- 1- commercial bank. (n.d.). Collins English Dictionary - Complete & Unabridged 10th Edition, available on <http://www.dictionary.com/browse/commercial-bank>.
- 2- ECONOMIC GOVERNANCE SUPPORT UNIT, (2017), Upgrading the Basel standards: from Basel III to Basel IV , European parliament, Pp 1-12.
- 3- Henring. R, (2004), The Basel II Approach to Bank Operational Risk. University of Pennsylvania.USA. www.en.wikipedia.org.
- 4- Jaime Caruana ,(2003) The New Basel Capital Accord:Why we need it ,November.
- 5- Susan, Bies,(2005), Remarks At the Risk ,The Federal Reserve Board, Congress,Boston, available at <http://www.federalreserve.gov/boardDocs/speeches/2005/20050608/default.htm> 27/8/2016.

المواقع الإلكترونية:

1- بنك التسويات الدولية:

<http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/ii.html>

2- جمعية مصارف لبنان، اتفاقية بازل الثالثة: الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة المصرفية، متاح في <http://www.abl.org.lb/ar/subpage.aspx?pageid=1088> تاريخ الإطلاع 2016/8/16.

3-

4- مجلس النقد والتسليف:

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

5- اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف والمسماة لجنة بازل

<http://baselstandards.blogspot.com/2013/08/ii.html>

6- سوق دمشق للأوراق المالية:

www.dse.sy.

الملاحق

الملحق رقم (1): جداول التحليل الإحصائي لمصرف الدولي للتجارة والتمويل:

X1: نسبة كفاية رأس المال وفق بازل 2، X2: حقوق الملكية/ الودائع، X3: حقوق الملكية/ الموجودات،
X4: حقوق الملكية/ الموجودات المتقلة بالمخاطر.

Regression (ROA & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.120 ^a	.014	-.232	.0076976079

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.058	.821 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.334 ^a	.112	-.110	.0767249319

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	.504	.517 ^a
	Residual	.024	4	.006		
	Total	.027	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROE

Regression (R & X1)

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: ROS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
-------	---	----------	-------------------	----------------------------

1	.344 ^a	.118	-.102	11.8438581575
---	-------------------	------	-------	---------------

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	75.395	1	75.395	.537	.504 ^a
	Residual	561.108	4	140.277		
	Total	636.503	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.223 ^a	.050	-.188	.0075586465

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.209	.671 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.631 ^a	.398	.248	.0631511556

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.011	1	.011	2.648	.179 ^a
	Residual	.016	4	.004		
	Total	.027	5			

a. Predictors: (Constant), X2 b. Dependent Variable: ROE

Regression (R & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.635 ^a	.403	.254	9.7470879991

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	256.480	1	256.480	2.700	.176 ^a
	Residual	380.023	4	95.006		
	Total	636.503	5			

a. Predictors: (Constant), X2 b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.242 ^a	.058	-.177	.0075239273

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.248	.645 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.645 ^a	.416	.270	.0622113490

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.011	1	.011	2.850	.167 ^a
	Residual	.015	4	.004		
	Total	.027	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROE
Regression (R & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.647 ^a	.419	.274	9.6139203130

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	266.793	1	266.793	2.887	.165 ^a

Residual	369.710	4	92.427	
Total	636.503	5		

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.178 ^a	.032	-.210	.0076291264

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.131	.735 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.287 ^a	.082	-.147	.0779981929

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	.358	.582 ^a
	Residual	.024	4	.006		
	Total	.027	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROE
Regression (R & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.302 ^a	.091	-.136	12.0268253701

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	57.925	1	57.925	.400	.561 ^a
	Residual	578.578	4	144.645		
	Total	636.503	5			

الملحق رقم (2): جداول التحليل الإحصائي لمصرف بيمو السعودي الفرنسي:

Regression (ROA & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.341 ^a	.116	-.105	.0068392228

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.527	.508 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROA

Regression(ROE & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.046 ^a	.002	-.247	.0874051457

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.009	.931 ^a
	Residual	.031	4	.008		
	Total	.031	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X1)

a. All requested variables entered. b. Dependent Variable: ROS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.208 ^a	.043	-.196	18.2446908356

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	60.446	1	60.446	.182	.692 ^a
	Residual	1331.475	4	332.869		
	Total	1391.921	5			

a. Predictors: (Constant), X1 b. Dependent Variable:

Regression (ROA & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.228 ^a	.052	-.185	.0070845384

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.219	.664 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.212 ^a	.045	-.194	.0855026730

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.189	.686 ^a
	Residual	.029	4	.007		
	Total	.031	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.042 ^a	.002	-.248	18.6375421030

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.489	1	2.489	.007	.937 ^a
	Residual	1389.432	4	347.358		
	Total	1391.921	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.243 ^a	.059	-.176	.0070572222

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.251	.642 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.198 ^a	.039	-.201	.0857729958

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.163	.707 ^a
	Residual	.029	4	.007		
	Total	.031	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROE

بنك بيمو السعودي الفرنسي

Regression (ROS & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.061 ^a	.004	-.245	18.6190499018

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.245	1	5.245	.015	.908 ^a
	Residual	1386.676	4	346.669		
	Total	1391.921	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.268 ^a	.072	-.160	.0070085383

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.311	.607 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.148 ^a	.022	-.223	.0865334023

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.090	.779 ^a
	Residual	.030	4	.007		
	Total	.031	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROE

Regression(ROS & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.118 ^a	.014	-.233	18.5243277251

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.318	1	19.318	.056	.824 ^a
	Residual	1372.603	4	343.151		
	Total	1391.921	5			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROS

الملحق رقم (3): جداول التحليل الإحصائي لمصرف عودة:

Regression (ROA & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.432 ^a	.187	-.017	.0173011275

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.917	.392 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X1 b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.261 ^a	.068	-.165	.1144396799

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.004	1	.004	.293	.617 ^a
	Residual	.052	4	.013		
	Total	.056	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.343 ^a	.117	-.103	20.1326967468

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	215.568	1	215.568	.532	.506 ^a
	Residual	1621.302	4	405.325		
	Total	1836.870	5			

a. Predictors: (Constant), X1 b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.452 ^a	.204	.005	.0171160378

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	1.024	.369 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.242 ^a	.059	-.177	.1150178058

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.003	1	.003	.250	.644 ^a
	Residual	.053	4	.013		
	Total	.056	5			

a. Predictors: (Constant), X2 b. Dependent Variable: ROE
Regression (ROS & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.355 ^a	.126	-.093	20.0356324625

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	231.164	1	231.164	.576	.490 ^a
	Residual	1605.706	4	401.427		
	Total	1836.870	5			

a. Predictors: (Constant), X2.b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate

1	.477 ^a	.228	.035	.0168550185
---	-------------------	------	------	-------------

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	1.181	.338 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.272 ^a	.074	-.157	.1140701483

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.004	1	.004	.321	.602 ^a
	Residual	.052	4	.013		
	Total	.056	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROE

Regression) ROS & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.382 ^a	.146	-.067	19.8018234604

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	268.421	1	268.421	.685	.455 ^a
	Residual	1568.449	4	392.112		
	Total	1836.870	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.432 ^a	.187	-.017	.0173011275

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.917	.392 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.174 ^a	.030	-.212	.1167461656

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	.125	.742 ^a
	Residual	.055	4	.014		
	Total	.056	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROE
Regression (ROS & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.248 ^a	.062	-.173	20.7582316830

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	113.253	1	113.253	.263	.635 ^a
	Residual	1723.617	4	430.904		
	Total	1836.870	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROS

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.825	25.398		.072	.946
	X4	38.747	75.580	.248	.513	.635

a. Dependent Variable: ROS

الملحق رقم (4): جداول التحليل الإحصائي لمصرف سورية والمهجر:

Regression (ROA & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.298 ^a	.089	-.139	.0068003525

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.389	.567 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.367 ^a	.135	-.082	.0915357717

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.005	1	.005	.622	.474 ^a
	Residual	.034	4	.008		
	Total	.039	5			

a. Predictors: (Constant), X1 b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X1)

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X1 ^a		. Enter

a. All requested variables entered. b. Dependent Variable: ROS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.343 ^a	.118	-.103	18.0859418375

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
-------	--	----------------	----	-------------	---	------

1	Regression	174.716	1	174.716	.534	.505 ^a
	Residual	1308.405	4	327.101		
	Total	1483.121	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.225 ^a	.050	-.187	.0069410447

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.213	.669 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROA

بنك سورية والمهجر

Regression (ROE & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.380 ^a	.144	-.070	.0910217614

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	.675	.458 ^a
	Residual	.033	4	.008		
	Total	.039	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROE

بنك سورية والمهجر

Regression) ROS & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.261 ^a	.068	-.165	18.5866511151

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	101.267	1	101.267	.293	.617 ^a

Residual	1381.854	4	345.464	
Total	1483.121	5		

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.233 ^a	.054	-.182	.0069279210

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.229	.657 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.386 ^a	.149	-.063	.0907569319

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	.702	.449 ^a
	Residual	.033	4	.008		
	Total	.039	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROE
Regression (ROS & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.268 ^a	.072	-.160	18.5518416007

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	106.438	1	106.438	.309	.608 ^a
	Residual	1376.683	4	344.171		
	Total	1483.121	5			

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.268 ^a	.072	-.160	18.5518416007

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.298 ^a	.089	-.139	.0068003525

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.389	.567 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROA
Regression(ROE & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.377 ^a	.142	-.073	.0911562505

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.005	1	.005	.661	.462 ^a
	Residual	.033	4	.008		
	Total	.039	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROE
Regression(R OS & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.381 ^a	.145	-.068	17.8002886662

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	215.720	1	215.720	.681	.456 ^a
	Residual	1267.401	4	316.850		
	Total	1483.121	5			

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.381 ^a	.145	-.068	17.8002886662

الملحق رقم (5): جداول التحليل الإحصائي لمصرف العربي

Regression (ROA & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.121 ^a	.015	-.232	.0113960999

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.059	.820 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.098 ^a	.010	-.238	.0743885703

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.039	.854 ^a
	Residual	.022	4	.006		
	Total	.022	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROE
Regression (R OS & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.028 ^a	.001	-.249	9.9916292492

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.308	1	.308	.003	.958 ^a

Residual	399.331	4	99.833	
Total	399.639	5		

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.101 ^a	.010	-.237	.0114212796

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.041	.849 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.188 ^a	.035	-.206	.0734109387

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.147	.721 ^a
	Residual	.022	4	.005		
	Total	.022	5			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROE
Regression (ROS & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.079 ^a	.006	-.242	9.9638789125

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.523	1	2.523	.025	.881 ^a
	Residual	397.116	4	99.279		
	Total	399.639	5			

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.079 ^a	.006	-.242	9.9638789125

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.106 ^a	.011	-.236	.0114153131

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.046	.841 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.185 ^a	.034	-.207	.0734594800

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.141	.726 ^a
	Residual	.022	4	.005		
	Total	.022	5			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.074 ^a	.006	-.243	9.9677829170

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.212	1	2.212	.022	.889 ^a

Residual	397.427	4	99.357	
Total	399.639	5		

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROS

Regression ROA & X4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.199 ^a	.040	-.200	.0112497646

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.165	.705 ^a
	Residual	.001	4	.000		
	Total	.001	5			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.042 ^a	.002	-.248	.0746810425

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.007	.937 ^a
	Residual	.022	4	.006		
	Total	.022	5			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.039 ^a	.002	-.248	9.9879722464

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.600	1	.600	.006	.942 ^a
	Residual	399.038	4	99.760		
	Total	399.639	5			

الملحق رقم (6): جداول التحليل الإحصائي لمصرف بيبيلوس

Regression (ROA & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.411 ^a	.169	-.039	.0080300321

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.812	.418 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X1 b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.129 ^a	.017	-.229	.0597782590

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.068	.807 ^a
	Residual	.014	4	.004		
	Total	.015	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X1)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.195 ^a	.038	-.202	7.5102811785

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8.915	1	8.915	.158	.711 ^a
	Residual	225.617	4	56.404		
	Total	234.532	5			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.081 ^a	.007	-.242	.0087785437

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.026	.879 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X2. b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.359 ^a	.129	-.089	.0562606313

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	.592	.484 ^a
	Residual	.013	4	.003		
	Total	.015	5			

a. Predictors: (Constant), X2. b. Dependent Variable: ROE
Regression (ROS & X2)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.293 ^a	.086	-.143	7.3210438743

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20.141	1	20.141	.376	.573 ^a
	Residual	214.391	4	53.598		
	Total	234.532	5			

a. Predictors: (Constant), X2. b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.132 ^a	.017	-.228	.0087304084

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.132 ^a	.017	-.228	.0087304084

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.071	.803 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.166 ^a	.028	-.215	.0594417362

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.114	.753 ^a
	Residual	.014	4	.004		
	Total	.015	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROE
Regression (ROs & X3)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.106 ^a	.011	-.236	7.6143386928

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.620	1	2.620	.045	.842 ^a
	Residual	231.913	4	57.978		
	Total	234.532	5			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROS
Regression (ROA & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.567 ^a	.321	.152	.0072557934

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	1.894	.241 ^a
	Residual	.000	4	.000		
	Total	.000	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROA
Regression (ROE & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.310 ^a	.096	-.130	.0573104635

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.426	.550 ^a
	Residual	.013	4	.003		
	Total	.015	5			

a. Predictors: (Constant), X4 b. Dependent Variable: ROE
Regression (R OS & X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.369 ^a	.136	-.080	7.1171957056

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	31.914	1	31.914	.630	.472 ^a
	Residual	202.618	4	50.654		
	Total	234.532	5			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROS

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.145	9.100		-.016	.988
	X4	29.891	37.658	.369	.794	.472

a. Dependent Variable: ROS

الملحق رقم (7) الانحدار البسيط للمصارف مجتمعة:

المصارف مجتمعة X1 & ROA

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.313 ^a	.098	.071	.0089853874

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	3.684	.063 ^a
	Residual	.003	34	.000		
	Total	.003	35			

a. Predictors: (Constant), X1 b. Dependent Variable: ROA
المصارف مجتمعة (ROE & X1) Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.049 ^a	.002	-.027	.0794735647

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.083	.775 ^a
	Residual	.215	34	.006		
	Total	.215	35			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROE
المصارف مجتمعة (ROS & X1) Regression

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.006 ^a	.000	-.029	14.5170399617

a. Predictors: (Constant), X1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.267	1	.267	.001	.972 ^a
	Residual	7165.311	34	210.744		
	Total	7165.578	35			

a. Predictors: (Constant), X1

b. Dependent Variable: ROS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.084 ^a	.007	-.022	.0094264760

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.240	.627 ^a
	Residual	.003	34	.000		
	Total	.003	35			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X2) المصارف مجتمعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.348 ^a	.121	.095	.0745970036

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.026	1	.026	4.684	.038 ^a
	Residual	.189	34	.006		
	Total	.215	35			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROE

Regression (X2 & R) المصارف مجتمعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.301 ^a	.091	.064	13.8431622065

a. Predictors: (Constant), X2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	650.052	1	650.052	3.392	.074 ^a
	Residual	6515.527	34	191.633		
	Total	7165.578	35			

a. Predictors: (Constant), X2

b. Dependent Variable: ROS

Regression (ROA & X3) المصارف مجتمعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.125 ^a	.016	-.013	.0093849572

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.544	.466 ^a
	Residual	.003	34	.000		
	Total	.003	35			

a. Predictors: (Constant), X3

b. Dependent Variable: ROA

Regression (X3 & ROE) للمصارف مجتمعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.324 ^a	.105	.079	.0752741852

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.023	1	.023	3.992	.054 ^a
	Residual	.193	34	.006		
	Total	.215	35			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROE

Regression (X3 & ROS)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.280 ^a	.079	.051	13.9357890807

a. Predictors: (Constant), X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	562.567	1	562.567	2.897	.098 ^a
	Residual	6603.011	34	194.206		
	Total	7165.578	35			

a. Predictors: (Constant), X3 b. Dependent Variable: ROS

Regression (X4 & ROA)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.299 ^a	.089	.062	.0090278938

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	3.330	.077 ^a
	Residual	.003	34	.000		
	Total	.003	35			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROA
Regression (X4 & ROE)

Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	X4 ^a		Enter

a. All requested variables entered. b. Dependent Variable: ROE

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.060 ^a	.004	-.026	.0794277513

b. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	.122	.729 ^a
	Residual	.214	34	.006		
	Total	.215	35			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROE
Regression (X4 & ROS)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.016 ^a	.000	-.029	14.5154607048

a. Predictors: (Constant), X4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.826	1	1.826	.009	.926 ^a
	Residual	7163.752	34	210.699		
	Total	7165.578	35			

a. Predictors: (Constant), X4

b. Dependent Variable: ROS

الملحق رقم (8) الانحدار المتعدد المصارف مجتمعة

Regression (ROA & X1 X2 X3 X4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.409 ^a	.168	.060	.0090387575

a. Predictors: (Constant), X4, X2, X1, X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	4	.000	1.560	.210 ^a
	Residual	.003	31	.000		
	Total	.003	35			

a. Predictors: (Constant), X4, X2, X1, X3

b. Dependent Variable: ROA

Regression (ROE & X1 X2 X3 X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.448 ^a	.201	.097	.0745043611

a. Predictors: (Constant), X4, X2, X1, X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.043	4	.011	1.945	.128 ^a
	Residual	.172	31	.006		
	Total	.215	35			

a. Predictors: (Constant), X4, X2, X1, X3

b. Dependent Variable: ROE

Regression (ROS & X1 X2 X3 X4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.444 ^a	.197	.093	13.6261987817

a. Predictors: (Constant), X4, X2, X1, X3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1409.706	4	352.427	1.898	.136 ^a
	Residual	5755.872	31	185.673		
	Total	7165.578	35			

a. Predictors: (Constant

المحلق رقم (9): النسب المالية للمصارف:

بيمو السعودي الفرنسي BBSF	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على الموجودات	0.65%	0.58%	0.87%	0.05%	1.69%	1.68%
العائد على حقوق الملكية	15.00%	13.16%	9.39%	0.58%	21.90%	20.54%
عائد السهم	20.26	17.97	15.58	0.84	39.45	46.31
معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2	11.46%	12.27%	18.50%	22.22%	22.29%	20.78%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	4.77%	4.85%	11.11%	9.81%	8.86%	9.46%
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	4.32%	4.42%	9.28%	8.42%	7.71%	8.18%
حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر	13.6%	13.3%	25.8%	29.3%	27.3%	26.6%
المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على الموجودات	1.24%	1.17%	1.64%	1.16%	0%	0.01%
العائد على حقوق الملكية	17.80%	12.49%	12.89%	7.80%	0.03%	0.06%
عائد السهم	28.33	18.31	19.21	12.6	0.04	0.09
معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2	11.61%	17.38%	22.74%	26.36%	19.51%	18.15%
حقوق الملكية / الودائع	8.33%	11.32%	16.92%	18.90%	16.62%	15.82%
حقوق الملكية / الموجودات	6.96%	9.35%	12.74%	14.84%	13.02%	12.27%
حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر	15.74%	23.61%	30.49%	33.31%	24.46%	24.40%
عوده BASY	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على الموجودات	0.83%	0.73%	0.18%	0.01%	0.58%	4.60%
العائد على حقوق الملكية	10.19%	9.93%	1.64%	0.08%	4.35%	29.12%
عائد السهم	12.49	12.74	2	0.1	5.53	51.73739
معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2	15.34%	16.48%	20.16%	26.54%	35.66%	33.25%
حقوق الملكية / الودائع	9.34%	8.29%	13.66%	17.83%	16.53%	19.67%
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	8.11%	7.32%	10.98%	14.17%	13.39%	15.78%
حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر	19.14%	20.52%	25.12%	34.06%	49.82%	41.41%
سوريا والمهجر BSO	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على الموجودات	0.88%	0.77%	0.82%	0.11%	0.19%	1.88%
العائد على حقوق الملكية	14.47%	13.93%	10.10%	1.06%	2.93%	25.23%
عائد السهم	21.07	19.74	14.26	1.48	4.22	49.54
معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2	13.11%	11.93%	14.48%	17.74%	10.09%	11.97%
حقوق الملكية / مجموع الودائع	6.64%	6.10%	9.34%	11.74%	7.14%	8.51%
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	6.05%	5.55%	8.12%	10.10%	6.41%	7.47%
حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر	15.20%	13.91%	16.46%	20.21%	10.74%	12.65%
العربي ARABS	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على الموجودات	0.0054	0.98%	1.23%	-0.12%	2.58%	-0.19%
العائد على حقوق الملكية	0.0551	11.05%	7.75%	-0.75%	15.89%	-1.22%
عائد السهم	6.11	12.63	10.03	-0.88	22.07	-1.68
معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2	19.27%	16.12%	25.24%	23.91%	21.26%	18.06%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	11.40%	10.24%	20.59%	20.05%	20.45%	19.61%
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	9.72%	8.83%	15.92%	15.78%	16.26%	15.61%
حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر	22.10%	20.91%	31.67%	28.35%	27.19%	24%
بيلوس BBs	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العائد على الموجودات	0.0054	0.54%	0.36%	-0.36%	0.97%	2.02%
العائد على حقوق الملكية	0.0768	5.27%	2.58%	-2.44%	6.53%	13.74%
عائد السهم	8.84	5.78	2.77	-2.57	7.4	17.98
معدل كفاية رأس المال وفق بازل 2	8.44%	13.26%	17.96%	19.93%	21.76%	24.22%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	7.97%	12.12%	17.66%	23.00%	20.13%	18.37%
حقوق الملكية / إجمالي الموجودات	7.04%	10.31%	14.12%	14.84%	14.83%	14.66%
حقوق الملكية / الموجودات المرجحة بالمخاطر	11.14%	16.69%	21.36%	23.97%	30.25%	33.98%

Abstract

This study aimed to show the effect of capital adequacy on the profitability of private commercial banks listed on the Damascus Stock Exchange since 2009. Thus, the study sample is six banks and during the period (2009-2014)

To achieve this objective, the financial data of the study variables were analyzed as follows: Capital adequacy ratio (capital adequacy ratio Profitability of banks, equity / deposits, equity / assets, equity/high risk assets), profitability was based on(Return on assets, return on equity, earnings per share).

In order to achieve the objectives of the study, we relied on a number of statistical methods, namely, the simple regression of the study variables for each bank separately. In addition to the use of the time series approach (PANEL Data) by applying aggregate bank regression model combined, And then the multiple regression of the banks combined, using the statistical program SPSS19.

The study concluded with a number of results: The most important of these were The results of the study showed that there is no statistically significant effect between (capital adequacy ratio according to Basel II , equity / deposit, equity / asset, equity / risk weighted assets) and their respective variables (return on assets, return on equity, earnings per share). In each bank separately.

The study also showed when studying the banks together , that there is no statistically significant effect between each of the independent variables (capital adequacy ratio according to Basel II, property rights / assets, Equity / risk weighted assets) and their respective dependent variables (return on assets, return on equity, earnings per share).

While The results of the study showed a statistically significant effect between (Equity / deposit) and return on equity. And no statistically significant effect between (equity / deposit) and return on assets and earnings per share, The results of the multiple regression showed that there was no statistically significant effect of the independent variables combined in the dependent variables.

The study also showed the commitment of all sample banks to the decisions of the Monetary and Credit Council regarding the measurement of the capital adequacy ratio according to Basel II.

Keywords: Capital Adequacy, Profitability of Banks, Basel.

Syrian Arab Republic
University of Hama
Faculty of Economics
Master of Finance and Banking



The Impact of Capital Adequacy on the profitability of Private Commercial Banks in Syria

Prepared By

Reema Heider Sheikh Alsouk

Research submitted to obtain a master's degree in finance and
banking

Supervised By

Dr.Salman Maala

**Lecturer in Economics Department
Hama University**

Dr.Asmahan Khalaf

**Assistant Professor, Department of
Economics–Hama University**

2017/1439